

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن
مركز جيل البحث العلمي



ISSN 2311-3650

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - www.jilrc.com - human@journals.jilrc.com



العام الحادي عشر - العدد 50 - مايو 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ.د. سرور طالبي

المؤسسة والمشرفة العامة

رئيس اللجنة العلمية :

أ.م.د. يس حسن محمد عثمان

(كلية القانون والشريعة، جامعة نيالا، السودان)

عضو أسرة التحرير الشرفي

المرحوم د. لطيف الطائي (العراق)

وفاء وعرفاناً لجهوده المخلصة.

اللجنة العلمية لهذا العدد :

د. عماد العيساوي (جامعة كومبلوتنسي بمدريد، إسبانيا)

د. نورالدين الداودي (جامعة عبد المالك السعدي، المغرب)

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي تلتزم بالموضوعية والمنهجية وتتوافر فيها الاصاله العلمية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تهدف هذه المجلة إلى التربية على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمنظور إسلامي، لكي تتمتع الأجيال الصاعدة بحياة أفضل تسودها العدالة والمساواة والاحترام المتبادل للحقوق والواجبات.

أعضاء هيئة التحرير :

أ.د. أحمد بن بلقاسم (جامعة سطيف 2، الجزائر)

أ.د. أحمد لعروسي (جامعة ابن خلدون، الجزائر)

أ.د. ماهر خضير (رابطة الجامعات الإسلامية، فلسطين)

د. أحمد محمد أحمد الزين (جامعة ظفار، سلطنة عمان)

د.نبيلة عبد الفتاح قشطي (جامعة المنوفية، مصر)

أ.د. سلى ساسي (جامعة الجزائر 01)

د. علاء مطر (جامعة الإسراء بغزة، فلسطين)

شروط النشر

- تقبل المجلة الأبحاث والمقالات الأصيلة والعلمية كما تنشر ملخصات عن بحوث الماجستير والدكتوراه، التي تعالج مواضيع حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني أو المداخلات العلمية المرسله تعقيباً على بحث علمي نشر في أحد أعدادها، وفق الشروط التالية:
- أن تكون جديدة ولم تنشر من قبل، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر على مجلة أخرى أو مؤتمر.
 - أن تكون قد التزمت بمنهجية البحث العلمي وخطواته المعمول بها عالمياً، وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
 - أن تكون بإحدى اللغات التالية: العربية ، الفرنسية والإنجليزية.
 - كتابة العنوان باللغة العربية والانجليزية.
 - كتابة اسم الباحث ودرجته العلميّة، والجامعة التي ينتمي إليها باللغة العربية والانجليزية.
 - كتابة الملخّص في حدود 150 كلمة وبحجم خط 12 باللغة العربية والانجليزية.
 - كتابة الكلمات المفتاحية بعد الملخص باللغة العربية والانجليزية.
 - أن تكون مكتوبة بخط Traditional Arabic حجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية بالنسبة للمتن، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط Times new Roman بحجم 12 للمقالات باللغة الأجنبية بالنسبة للمتن وبحجم 10 بالنسبة للهوامش.
 - أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word أسفل كل صفحة حيث يرمز لها بأرقام بالشكل 1.
 - يرفق الباحث بمساهمته سيرته الذاتية ومرتبته العلمية وبيده الإلكتروني.
 - تخضع الأبحاث والمقالات للتحكيم العلمي قبل نشرها.
 - يرفق الباحث الذي يريد نشر ملخص بحثه للماجستير أو الدكتوراه إفادة بالمناقشة.
 - تحتفظ المجلة بحقها في نشر أو عدم نشر الأبحاث والمقالات المرسله إليها دون تقديم تبريرات لذلك.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

human@journals.jilrc.com

الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• مفهوم التعليم كحقّ من حقوق الإنسان الأساسيّة؛ زينب محمد جميل الضناوي (جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية)
27	• واقع الحق في التعليم بالمغرب: التحديات البنيوية ورهانات الإصلاح في أفق التنمية المستدامة؛ الداودي نورالدين (جامعة عبد المالك السعدي، المغرب) - بباح سمية (قطاع التربية الوطنية و التعليم، المغرب)
49	• Education for Sustainable Development and Women's Human Security A Case Study of Naour Women's Association, Nour Abzakh (Marmara university, Istanbul, Turkey)
93	• Efforts of international organizations and national institutions to protect human rights, Ahmed Muhammad Hisham Al-Rayes (Zagazig University, Egypt)
123	• protection of the privacy of the accused in light of media coverage controls, May Mohammad Hasan Mohammad (Cairo University, Egypt)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعتبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الافتتاحية

تميز العدد الخمسون من مجلة جيل حقوق الإنسان بتسليط الضوء على أحد أهمّ الحقوق الأساسية للإنسان والمتمثل في الحق في التعليم، كما تميز بنشر ثلاث مقالات باللغة الإنجليزية.

ولأن الحق في التعليم من الحقوق التي أكدت عليها جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وكذلك التشريعات الوطنية، فقد تناول المقال الأول مفهوم هذا الحق والخصائص التي يتميز بها. ثم انتقل المقال الثاني لدراسة واقع الحق في التعليم في المغرب في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، مستنداً على المرجعيات التي توفرها التقارير الوطنية والدولية.

كما تناول المقال الثالث أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة والأمن الإنساني للمرأة، مستعرضاً تجربة جمعية سيدات ناعور في الأردن في تحسين وعي المرأة وثقتها بنفسها وقدرتها على الصمود الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور التحويلي الذي تلعبه المنظمات الشعبية في تفعيل أهداف التنمية المستدامة العالمية على المستوى المحلي.

أما المقال الرابع فقد توقف عند جهود المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في حماية حقوق الإنسان، وتحليل جهود المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية، وتقديم توصيات لتعزيز فعالية هذه الجهود على المستويين الدولي والوطني، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في هذا المجال.

وختم العدد بمقال يعالج الحماية الجنائية لخصوصية المتهم في ضوء ضوابط التغطية الإعلامية والذي تناول قضية حساسة تتعلق بموازنة مبدأ العلنية في الإجراءات القضائية مع حق المتهم في الخصوصية، مما يُسهم في تطوير التشريعات الجنائية والإعلامية لمواكبة التحديات الراهنة. كما يُساعد في تعزيز احترام حقوق الإنسان وضمان محاكمة عادلة، بمنأى عن التأثير الإعلامي السلبي.

نشكر كل من ساهم في إصدار هذا العدد، ونأمل أن نلتاكم في أعداد قادمة... والله ولي التوفيق.

أ.د. سرور طالي / المؤسسة والمشرفة العامة

مفهوم التعليم كحقٍّ من حقوق الإنسان الأساسيّة

The Concept of Education as a Fundamental Human Right

د. زينب محمد جميل الضناوي (جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية)

Dr. Zeinab Mohammad Jamil Aldinnawe (King Faisal University, Saudi Arabia)

Abstract:

This study aims to present the concept of the right to education as one of the fundamental rights that the international community has sought to affirm and promote, both at the international and domestic levels. The study examined the essential characteristics of this right, focusing on ensuring its availability to all members of society without discrimination, providing it at all stages, and ensuring its acceptability and adaptability to different social and cultural circumstances.

The study reviewed the most prominent international instruments that emphasized the right to education, starting with the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, followed by the articulation of this right in the European Convention on Human Rights, and concluding with the Arab Charter on Human Rights of 2004, where the right was highlighted with varying approaches.

The study concluded that the right to education is a fundamental right that accompanies individuals throughout their lives and has been adopted by many countries in their domestic legal systems based on their international obligations. International instruments have also emphasized the importance of this right as a tool for achieving equality and promoting sustainable development.

Keywords: Universal Declaration of Human Rights, right to education, Arab Charter on Human Rights.

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى تقديم فكرة الحق في التعليم؛ كونه من الحقوق التي يسعى المجتمع الدولي على التأكيد عليها، سواءً على الساحة الدولية أو الداخلية. كما تناولت الدراسة الخصائص التي يتميز بها هذا الحق؛ وذلك بالتزامن مع تطبيقه بجعله متاحاً لأفراد المجتمع الواحد بدون تمييز، ومتوافقاً في كافة مراحلها، ويحظى بالقبول من قبل أفراد المجتمع الواحد وضمن الظروف المختلفة.

كما قدّمت الدراسة الموثيق الدولية: كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مروراً بتقديم حق التعليم وفقاً للميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وختاماً مع الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004، حيث ذكر الحق في التعليم فيها وتوجّهات مختلفة.

وخلّصت الدراسة إلى أنّ الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي ترافق الإنسان وتعتمدها مختلف الدول، وقد أكد عليها المجتمع الدولي في العديد من الاتفاقيات والمواثيق التي لاقت القبول لدى الكثير من الدول، والتي سعت هي بدورها لاعتمادها في أنظمتها الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في التعليم، الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

مقدمة:

يُعدّ الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي تشكّل حجر الأساس في بناء المجتمعات وتنميتها، حيث يسهم في تعزيز الوعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص بين الأفراد، وقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً لهذا الحق، فتمّ تضمينه في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أكدت على ضرورة توفير التعليم لجميع الأفراد دون تمييز، وجعله متاحاً ومقبولاً وملائماً لظروف المجتمعات المختلفة. وفي هذا السياق، فإنّ مفهوم الحق في التعليم، وخصائصه الأساسية، والتطوّرات التي شهدتها على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أبرز المواثيق الدولية والإقليمية التي تناولت هذا الحق، جميعها تؤكد على أهميّة هذا الحق، وضرورة العمل على تحقيق أهدافه لرفع مستوى التنمية المستدامة للدول جمعاء.

أهميّة البحث :

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية هذا البحث في الوقوف على الأسس القانونية التي يرتكز عليها حق التعليم في القانون الدولي، وتحليل أهم الخصائص الجوهرية التي تميّزه كحق من حقوق الإنسان، إضافة إلى تقييم مدى فعالية الأطر القانونية الدولية والإقليمية في ضمان حمايته وتفعيله على أرض الواقع.

أهداف البحث :

يروم هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، يأتي في مقدمتها الوقوف على الأسس القانونية التي يُوطَّر ضمنها الحق في التعليم في القانون الدولي، عبر دراسة مفاهيمه وخصائصه الجوهرية، وتحليل كيفية تكريسها في أبرز المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. كما يهدف إلى استجلاء مدى نجاعة هذه الأطر المعيارية في ضمان الحماية الفعلية لهذا الحق، وتسليط الضوء على التزامات الدول تجاه تفعيله، بما يسهم في تعزيز المقاربات الحقوقية والتنموية المرتبطة به.

إشكالية البحث :

يركِّز البحث على تقديم أهمِّ التعريفات القانونية للحقِّ في التعليم، من خلال العديد من المواقف الدوليَّة التي شرحتْ وقَدَّمتْ هذا الحقَّ. وللجهود الأساسية المبذولة والتي ما زالت تُبذلُ إلى اليوم بهدف تحقيق الإطار القانوني لهذا الحقِّ؛ كان لا بُدَّ من طرح الاشكال التالي، كيف ساهمت المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في تأطير الحق في التعليم، على ضوء الخصائص التي ميزته كحق من حقوق الإنسان الأساسية في السياق القانوني المعاصر؟

وللمزيد من التفصيل يمكن تفكيك هذا الاشكال الى العديد من التساؤلات الفرعية، والتي كانت على الشكل التالي :

هل تمَّ اعتماد تعريفٍ محدَّدٍ للحقِّ في التعليم؟

هل للتعليم أيُّ من الخصائص الأساسية التي لا بُدَّ أن تكون مصاحبةً لهذا الحقِّ؟

ما أبرز الجهود الدوليَّة التي بُذلتْ في مجال إقرار الحقِّ في التعليم؟

أما السؤال المركزي فتمحور حول هل يُعد التعليم من الحقوق الأساسية في منظومة حقوق الانسان؟

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي الذي يُتيح تحليل الأسس القانونية والتنظيمية للحق في التعليم، وبيان مضامينه وخصائصه كما وردت في مختلف المرجعيات الدولية. كما يستأنس البحث أيضاً بالمنهج المقارن، خصوصاً في دراسة بعض المواثيق الإقليمية، كالتمييز بين الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لعام 2004، بهدف إبراز أوجه التقاطع والاختلاف في مقاربة الحق في التعليم.

خطة البحث:

وللوصول إلى النتيجة على التساؤلات التي ذكرت في إشكالية البحث كان لا بد من تقسيم البحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحق التعليم

المطلب الأول: تعريف الحق في التعليم

المطلب الثاني: أهم الخصائص التي يميّز بها الحق في التعليم

المبحث الثاني: حق التعليم في المواثيق الدوليّة

المطلب الأول: حق التعليم في الإعلان العالمي والعهد الدولي

المطلب الثاني: حق التعليم وفقاً للميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لعام 2004:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحق التعليم

الحق في التعليم يُعدّ واحداً من الحقوق اللصيقة التي من المفترض أن يتمتع بها أيّ إنسان في العالم، فحق التعليم أكّدت عليه معظم المواثيق الدوليّة، وأكّدت على ضرورة توافره ومنحه لأيّ فردٍ من أفراد المجتمع وبشكلٍ تلقائي.

لذلك سنتناول في المطلبين التاليين: تعريف الحق في التعليم، وأهم الخصائص التي يميّز بها.

المطلب الأول: تعريف الحق في التعليم

بدأ الحق في التعليم يظهر كحقٍ من الحقوق العادية الشبيهة له في المجتمعات المعاصرة، ولذلك نكاد لا نجد اليوم أيّاً من الدول لا تضع هذا الحق ضمن الحقوق المكفولة بدستورها؛ وذلك بهدف التأكيد على كونه حقاً طبيعياً لكافة أفراد المجتمع دون استثناء¹. فقد عرّفه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 بأنه: "ضمان حصول كلّ فردٍ -بغض النظر عن جنسه أو عرقه، أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي- على فرصة متساوية للحصول على تعليمٍ يؤدّي في نهاية الأمر إلى تنمية قدراته الفكرية والاجتماعية، وانخراطه بشكلٍ فعّالٍ داخل المجتمع الذي ينتهي إليه".

¹ بتول عبد الجبار حسين تميمي، الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهدين، 2015، ص: 10.

أمّا اليونيسكو فقد وضّحت بأنّ الحقّ في التعليم هو: "حقّ أساسيٌّ من حقوق الإنسان، وهو يعمل على انتشار الرجال والنساء من الفقر، والتخفيف من أوجه التفاوت، وضمان تحقيق التنمية المستدامة، وهناك الكثير من الأطفال والشباب على صعيد العالم خارج المدرسة لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية. والتعلّم هو إحدى الوسائل الأساسية في انتشار الأطفال والكبار الأكثر عرضةً للهميش من الفقر، كما أنّه منطلقٌ لإعمال سائر حقوق الإنسان، بل إنّه أكثرُ الاستثمارات استدامةً. فمن المتفق عليه أنّ بناء المجتمعات لا بُدَّ أن يكون من خلال تقدّم الإنسان من النواحي الفكرية؛ لما لهذا التقدّم من انعكاسٍ داخل المجتمع نفسه"¹.

وقد عمدت معظم الدول إلى التأكيد على أهميّة الحقّ في التعليم، معتبرةً أنّ هذه الخطوة سوف تؤدي بالضرورة إلى تعزيز دور الإنسان في المجتمع؛ كونه هو الأداة الأساسية لبناء وتطور المجتمع بشكلٍ عامّ، فالمهارات المكتسبة من خلال التعليم تنعكس بشكلٍ واضحٍ وأساسيٍّ على سوق العمل، فالتعليم تنعكس نواتجه بشكلٍ مباشرٍ وواضحٍ على أسواق العمل من خلال المهارات المتعلّمة التي تبدأ بإنتاج المعرفة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، فكلُّ ما يكتسبه الإنسان بطبيعة الحال من التعليم في كافّة مراحلها عبارة عن نواتج تعليمية اكتسبها في المقام الأول من التعليم.²

لذلك فقد تمّ الإشارة في العديد من الدراسات القانونية³ التي تناولت موضوع التعليم إلى كونه مزيجاً من الحقوق الأساسية والمتساوية التي لا بُدَّ من وجودها مجتمعة، وهي على الشكل التالي:

- ✓ لكلِّ فردٍ من أفراد المجتمع الحقّ في التعليم، كلُّ حسب قدراته الفكرية واستيعابه العقلي.
- ✓ لكلِّ فردٍ أن يمتلك الحقّ في اختيار نوعية التعليم الذي يتناسب مع توجّهاته وطموحه.
- ✓ على كافّة أفراد المجتمع تبادل المهارات المعرفية، والحرص على تناقلها ضمن أفراد المجتمع الواحد.⁴

كما أنّ للتعليم العديد من الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال التركيز على ما ورد بالمادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث أشار إلى ضرورة أن يكون التعليم هدفه الأساس التنمية الكاملة للإنسان نفسه، وذلك بتنمية الشقّ الإنساني فيه، بالإضافة إلى دعم المواهب الشخصية والقدرات العقلية

¹ سعدي محمد الخطيب، أساس حقوق الإنسان في التشريع الديني والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص: 5.

² تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqyr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-llam-> 2003. تاريخ الاطلاع: 2025/3/24.

³ نبيلة عبد الفتاح قشطي، الحق في التعليم محلياً ودولياً، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 3، 2023، ص: 33-49.

⁴ ثروت البدوي، النظم السياسية تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، 1961، ص: 423.

والجسدية، مع مراعاة كافة حقوق الإنسان، والحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية كافة، وذلك من خلال العمل على تعزيز ثقافة المشاركة بفاعلية داخل المجتمع، ونشر مفهوم التسامح والصدقة بين جميع الفئات بدون أي نوع من أنواع التمييز، سواءً الديني أو العرقي أو حتى الجنسي. فرق المجتمع وتطوره يبدأ من خلال أفراد هذا المجتمع، مع ما تلقوه من مستوى علمي متميز يعود بالنفع العام لهذا المجتمع، ويرتقي بكافة أفرادها إلى مستوى رفيع من التقدم، حيث إن عملية التعليم مترابطة مع التقدم الفعلي للمجتمع، سواءً في حاضره أو في مستقبله¹.

وبناءً على ما تقدم: فإن التعليم كحق من الحقوق الطبيعية والأساسية للإنسان، يمكن تعريفه بأنه الحق بتلقي نواتج التعلم الأساسية التي تحفظ لدى الأشخاص كافة القدرات الفكرية والاجتماعية والثقافية، كما أنها من الحقوق التي تتسم بالمساواة والحرية بين كافة أفراد المجتمع الواحد ولمختلف المراحل التعليمية التي لا بد من توافرها للأفراد بشكل عام.

المطلب الثاني: أهم الخصائص التي يميزها الحق في التعليم

إن أهمية التعليم ومدى انعكاساته الإيجابية على الإنسان وحقوقه واضحة، فهذا الحق له تأثيره المباشر على الحقوق الإنسانية المختلفة، سواءً الثقافية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية. وقد تم الإشارة إلى هذا الأمر في الكثير من الدراسات القانونية والتي تم ذكرها في مراجع البحث، أو حتى المعاهدات والمواثيق الدولية كالحق في التعليم في الإعلان العالمي والعهد الدولي التي اعتبرت جميعها أن حق التعليم مرتبط وبشكل أساسي مع الحقوق الأخرى، كون جميع هذه الحقوق متصلةً وبشكل أساسي مع بعضها البعض، وبالتالي لا يمكن تجزئة حقوق الإنسان بمعنى قبل حق الحياة، وترك الحق في التعليم، فهذه الحقوق مرتبطة ببعضها البعض بشكل تام انطلاقاً من ارتباطها اللاصق بالإنسان الذي لا يملك حتى حق التنازل عنها؛ لكونه من الحقوق التي توجد تلقائياً بمجرد وجود الإنسان نفسه.

لذلك فإن الحق في التعليم اتسم بالعديد من الخصائص التي تم ذكرها في العديد من المناسبات القانونية، سواءً البحثية أو الميثاقية، فجميعها ركزت على بعض الخصائص المشتركة، ولعل من أبرز من قدم هذه السمات المقررة الخاص المعني بالحق في التعليم كاتارينا توماشيفسكي في تعليقها العام رقم (13)

¹ تقرير لجنة حقوق الطفل في دورتها التاسعة والعشرون، 1/ 2/ 2003، جامعة منسوتا، على الموقع الإلكتروني، <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/crc.html>، تاريخ الاطلاع: 2025/3/24.

الفقرة¹(6)، حيث أكدت على ضرورة توافر الخصائص التالية في التعليم بمختلف أشكاله ومستوياته ليقدم التعليم هدفه الأساسي، والتي حدّدها بالتالي²:

✓ **التوافر:** المقصود بالتوافر فيما يتعلّق بالحقّ في التعليم أن يكون هذا الحقّ بمتناول الجميع بغض النظر عن مستواه المالي، ولذلك شدّد في هذا السياق على التعليم المجاني حتى يكون متوافراً ومأمّناً للجميع بلا استثناء، هذا من جهة. من جهة ثانية: ضرورة توافر الكادر التعليمي المؤهّل والقادر على تقديم التعليم بالوسائل والأساليب التعليميّة المتقدّمة، بالإضافة إلى وجود المؤسسات المزودة بكافّة المتطلبات التي تدعم قدرتها على تقديم هذه الخدمات التعليميّة.

✓ **إمكانية الالتحاق:** بمعنى آخر، أن يكون لدى جميع أفراد المجتمع إمكانية الالتحاق بالمؤسسات التعليميّة بكافّة مراحلها، فيجب عدم التمييز بين فئات المجتمع الواحد، أي الفئات الضعيفة والمهمّشة، فلكي يحقّق التعليم أهدافه لا بُدّ أن يكون النظام التعليمي غير متحيّز ومتاحاً للجميع.

✓ **إمكانية القبول:** لكي يكون التعليم مقبولاً لا بُدّ أن يكون متماشياً مع احتياجات المجتمع الداخلي نفسه، وذلك من خلال ترابطه وخضوعه لأهمّ معايير الجودة، وعدم تحيّزه لفئة معيّنة، بل لا بُدّ أن يكون محتوى التعليم وثيق الصلة بالمجتمع بشكل مباشر وواضح.

✓ **القابلية للتكيف:** لا بُدّ أن يتميّز التعليم بالقدرة على التطوّر والمرونة والتغيّر كلّما استدعت الحاجة التعليميّة لذلك، فاحتياجات المجتمع متغيّرة بحسب الأزمنة، فلا بُدّ أن يكون قادراً على الملائمة مع ما يتناسب مع الواقع الحالي للدولة على أن يكون هذا الحقّ متساوياً بين الجنسين³.

وعليه: فإنّ الحقّ في التعليم له العديد من المتطلبات التي لا بُدّ من توافرها لتحقيق أهدافه، ولعلّ أبرز ما ركّز عليه هذا الحقّ أن تتمتع الدولة بوجود مؤسسات تعليميّة متطورة وأمنة ومتاحة للجميع، فمن غير المقبول أن يكون الحقّ بالتعليم قائماً على عدم المساواة بين الأفراد أنفسهم، كما لا بُدّ أن يكون التعليم مرناً ومبنيّاً على التوجّهات الداخليّة للمجتمع نفسه، ومترافقاً مع التغيّرات الممكن حصولها، وقائماً من خلال الثقافات والمفاهيم المتقبّلة داخل هذا المجتمع نفسه.

¹ طارق عبد الرؤوف، اقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للطبع والنشر، القاهرة، 2008، ص: 11.

² محمد علي عزب، تمويل التعليم العالي في مصر ملامح الأزمة وسبل المواجهة (دراسة مستقبليّة)، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، القاهرة، العدد 63، 2009، ص: 8.

³ نبيلة عبد الفتاح قشطي، الحق في التعليم محلياً ودولياً، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 03، 2023، ص: 36-49.

المبحث الثاني: حقّ التعليم في المواثيق الدوليّة

اهتمّت الأسرة الدوليّة بالحقّ في التعليم بشكلٍ واضحٍ وأساسيٍّ مع بداية القرن الماضي، وكان من أبرز الخطوات في هذا السياق ما قدّمته عُصبة الأمم في عام 1922 من خلال لجنة التعاون الفكريّ، التي اعتُبرت النواة الأولى التي ساهمت في إنشاء -من خلال الأمم المتحدة- اليونسكو في عام 1945. ومن خلال هذه الخطوة توطّدت العديد من الحركات الدوليّة التي سارت نحو إدراج الحقّ في التعليم كأحد الحقوق الأساسيّة للإنسان¹.

سوف يتمُّ إبراز هذا الخطوات الدوليّة من خلال ذكر أهمّ الاتّفاقيّات التي تُعتبر اليوم هي الأساس القانونيّ الذي يدعم ويحفظ الحقّ في التعليم، وذلك ضمن مطلبين: في المطلب الأول سيتمُّ التركيز على الاتّفاقيّات الدوليّة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، بالإضافة إلى حقّ التعليم وفُقًا للعهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة لعام 1966. أمّا المطلب الثاني فسوف يركّز على حقّ التعليم الذي أقرّه البرلمان الأوروبي عام 1989، وأخيرًا التطرّق إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004. مع الإشارة إلى أن الباحث قد تطرق لبعض المواثيق الدولية دون غيرها، وذلك انطلاقاً من أهمية هذه الاتفاقيات في المجال المذكور والسعي لعدم تكرار ما قد تم مناقشته في العديد من الأبحاث القانونية السابقة.

المطلب الأول: حقّ التعليم في الإعلان العالمي والعهد الدولي

شغل الحقّ في التعليم المجتمع الدوليّ بشكلٍ واضحٍ، حيث اعتبر النواة الأساسيّة لخلق مجتمعٍ متعلّمٍ قادرٍ على فهم حقوقه كافّةً من خلال قدرته على قراءة وفهم كافّة حقوقه الأخرى بدون استثناء. فالمجتمع الدولي اعتبر أنّ حقّ التعليم هو القاعدة الأساسيّة القادرة على تقديم باقي الحقوق بشكلٍ سلسٍ وواضحٍ لكافّة الأفراد في مختلف المجتمعات.

وعليه سوف يتمُّ تقديم المواثيق الدوليّة، وهي على الشكل التالي:

أولاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

يُعَدُّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهمّ الوثائق الدوليّة التي قدّمت مجموعةً من الحقوق اللصيقة بالإنسان كونه إنساناً، وركّزت على مختلف المحاور الأساسيّة والمرتبطة بالحياة الكريمة للبشرية جمعاء وفي مختلف بقاع الأرض دون تمييزٍ أو تفرقةٍ لأيّ سببٍ من الأسباب، وقد قام بإعداد هذا الإعلان ممثلون من

¹ زينب عامر أنس، الحق في التعليم، بحث لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2021، ص: 14.

مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، وتمّ اعتماده في باريس في 10/12/1948¹. بدأ الإعلان بالتأكيد على أنّ جميع الناس متساوون وأحرار في الحقوق²، وأنّ الإنسان أينما كان ومهما كان فإنّ له كامل هذه الحقوق بدون استثناء³، بالإضافة إلى العديد من الحقوق التي تمّ الإشارة إليها بالإعلان وصولاً إلى الحقّ في التعليم، حيث حدّد الإعلان في المادة (26) أنّ لكلّ إنسان الحقّ في التعليم، ويجب أن يكون التعليم إلزامياً في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، وأن يكون متاحاً للجميع. كما أشارت الفقرة الثانية من نفس المادة إلى ضرورة أن يركّز التعليم في المقام الأول على تطوير وتنمية شخصية الإنسان، وغرز مبادئ الاحترام والقيم الأخلاقية المبنية على التسامح والصدقة بين مختلف الفئات ومع مختلف الأشخاص. وقد أعطت الفقرة الثالثة للأهل حقّاً أساسياً وهو حقّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم⁴.

ثانياً: حقّ التعليم وفقاً للعهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966

العهد الدولي أيضاً أشار إلى العديد من الحقوق الأساسية للإنسان، وبدأها في مادته الأولى: أنّ لجميع الشعوب الحقّ في تقرير مصيرها، وذلك من خلال الحقّ في إنماء الدولة والحرية في إدارة ثرواتها، وصولاً إلى حقّها في التعايش مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واستمرّ العهد في تقديم الحقوق الأساسية في مواده⁵، وصولاً إلى المادة (13) من العهد التي تحدّثت وبشكل مباشر عن حقّ كلّ فرد في التربية والتعليم. وقد

¹ The Universal Declaration of Human Rights (UDHR) is a milestone document in the history of human rights. Drafted by representatives with different legal and cultural backgrounds from all regions of the world, the Declaration was proclaimed by the United Nations General Assembly in Paris on 10 December 1948 (General Assembly resolution 217 A) as a common standard of achievements for all peoples and all nations. It sets out, for the first time, fundamental human rights to be universally protected and it has been translated into over 500 languages. The UDHR is widely recognized as having inspired, and paved the way for, the adoption of more than seventy human rights treaties, applied today on a permanent basis at global and regional levels (all containing references to it in their preambles). For further information: <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>.

² المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

³ المادة الثانية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

⁴ Article 26: Everyone has the right to education. Education shall be free, at least in the elementary and fundamental stages. Elementary education shall be compulsory. Technical and professional education shall be made generally available and higher education shall be equally accessible to all on the basis of merit. Education shall be directed to the full development of the human personality and to the strengthening of respect for human rights and fundamental freedoms. It shall promote understanding, tolerance and friendship among all nations, racial or religious groups, and shall further the activities of the United Nations for the maintenance of peace. Parents have a prior right to choose the kind of education that shall be given to their children.

⁵ للتفصيل يرجى العودة إلى الموقع الإلكتروني: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights>.

أكدت المادة المذكورة على الحق في التعليم، مثلها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أنها أضافت أن الدول الأطراف في هذا العهد يؤكدون على أنه لضمان هذا الحق لا بُدَّ من توافر التالي:

- جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً للجميع.
- تعميم التعليم المهني والتقني وجعله متاحاً للجميع.
- جعل التعليم العالي متاحاً للجميع كلُّ على حسب كفاءته وقدراته.
- تشجيع التربية الأساسية للأشخاص الذين لم يستكملوا الدراسة الابتدائية.
- مواصلة العمل على تحسين أوضاع العاملين في التعليم كونه يعود بالنفع على مستوى التعليم نفسه¹.

كما أشارت في نفس المادة -ولكن في الفقرة (3)- إلى حق الآباء في اختيار الأفضل لأبنائهم، سواء في المدارس الحكومية أو غيرها، وأكدت في ختامها على أن هذا الحق مصان ومعمد بشكل أساسي على المادة الأولى من العهد التي أشارت إلى حق المساواة بين الشعوب، وعلى رأسها حق تقرير المصير².

المطلب الثاني: حق التعليم وفقاً للميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لعام 2004

أشار الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان -في البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في باريس في 1952/3/20³- إلى أن جميع الحكومات الموقعة على البروتوكول والذين هم أعضاء في مجلس أوروبا على عزمهم باتخاذ كافة التدابير التي تحفظ الحقوق والحريات وأنها اتفقت على تأكيد المؤكد فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية، والحق في الانتخابات الحرة، كما أشارت في المادة الرابعة

Article 13: The States Parties to the present Covenant recognize that, with a view to achieving the full realization of this right:¹

- (a) Primary education shall be compulsory and available free to all;
- (b) Secondary education in its different forms, including technical and vocational secondary education, shall be made generally available and accessible to all by every appropriate means, and in particular by the progressive introduction of free education;
- (c) Higher education shall be made equally accessible to all, on the basis of capacity, by every appropriate means, and in particular by the progressive introduction of free education;
- (d) Fundamental education shall be encouraged or intensified as far as possible for those persons who have not received or completed the whole period of their primary education;
- (e) The development of a system of schools at all levels shall be actively pursued, an adequate fellowship system shall be established, and the material conditions of teaching staff shall be continuously improved.

² Beiter K D, The Protection of the Right to Education by International Law: Including a Systematic Analysis of Article 13 of International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (Martinus Nijhoff, 2006).

³ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، روما، 1950/11/4، ص: 33.

من البرتوكول إلى التطبيق الإقليمي، وصولاً إلى المادة السادسة، والتي تحدّثت عن التوقيع والتصديق على البرتوكول.

أمّا المادة الثانية فهي التي انفرد بها البرتوكول وخصّها بحقّ التعليم، حيث أكّد كغيره من المواثيق الدوليّة على أنّ هذا الحقّ لا يجوز أن يُحرّم منه أيّ إنسان، بل إنّ حقّه الأساسيّ يتمحور حول جميع الخدمات التي تقدّمها الدولة عبر مؤسساتها التعليميّة في مجال التربية والتعليم على وجه الخصوص. كما أكّدت المادة نفسها -شأنها بذلك شأن مختلف المعاهدات الدوليّة- على إعطاء الأهل الحقّ في تأمين هذا التعليم بما يتناسب مع معتقداتهم الدينيّة والفلسفيّة¹.

وفي السياق نفسه: أكّد الإعلان الخاصّ بالحقوق والحريّات الأساسيّة الذي أقرّه البرلمان الأوروبي لعام 1989 في المادة السادسة عشر على نفس المبدأ، وهو الحقّ في التعليم، مع ربطه دائماً بحقّ الوالدين بالتعاطي مع كفيّة تحقيق هذا الهدف، ممّا أكّد بشكلٍ مباشرٍ اتّفاق الأسرة الأوروبيّة على تكريس حقّ التعليم، كواحدٍ من الأسس المرافقة لجملة حقوق الإنسان الأخرى².

ركّز الميثاق العربي لحقوق الإنسان -الذي اعتُمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة في تونس في عام 2004 / 5 / 23- على تكريس العديد من الحقوق الرئيسيّة، والتي تطال الإنسان في مختلف حالاته وأوضاعه، فقد تمّ ذكر حقوق المتهم وحقّ الأسرة وشكلها الطبيعي، كما أكّد الميثاق على الحقّ في الحياة الكريمة وحقّ الشعوب في تقرير المصير. ولم يترك الميثاق أيّاً من الحقوق الواجب توافرها لحماية حقّ الإنسان في إقامة الشعائر الدينيّة، وصولاً إلى الطرق الصحيحة لتطبيق الإجراءات الجزائية وتطبيق العقوبات على الأشخاص.

أمّا فيما يتعلّق بحقّ الإنسان بالتعليم فقد ورد ذكرها في الميثاق، وتحديداً في المادتين 40 و41.

فقد جاء في المادة (40) التأكيد على ضرورة توفير حياةٍ كريمةٍ لذوي الإعاقات النفسيّة والجسديّة، وضرورة دمجهم في المجتمع، والعمل على توفير كافّة الوسائل التي تمكّنهم من حياة طبيعيّة ومتوازنة، فقد

¹ Article 14 - Right to education:

- Everyone has the right to education and to have access to vocational and continuing training.

-This right includes the possibility to receive free compulsory education.

-The freedom to found educational establishments with due respect for democratic principles and the right of parents to ensure the education and teaching of their children in conformity with their religious, philosophical and pedagogical convictions shall be respected, in accordance with the national laws governing the exercise of such freedom and right. EU Charter of Fundamental Rights, <https://fra.europa.eu/en/eu-charter/article/14-right-education>.

² Bart G R, Ambiguous Protection of Schools Under the Law of War: Time for Parity with Hospitals and Religious Buildings' in UNESCO, Protecting Education from Attack. (UNESCO, 2010).

أشارت في الفقرة الرابعة من المادة نفسها إلى ضرورة توفير الخدمات التعليمية المناسبة لهم، مع التركيز على أهمية التدريب والتأهيل المهني الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى توفير فرص العمل لهم في القطاع الحكومي أو الخاص.

كما أكدت المادة (41) في فقراتها الستة على ضرورة محو الأمية، والعمل على تكريسها كأحد الأهداف الرئيسية، وذلك من خلال جعل التعليم مجانياً على الأقل في المرحلتين الابتدائية والأساسية، على أن يكون هذا التعليم متاحاً للجميع بدون تمييزٍ بكافة أشكاله، مع ضرورة توفير تعليمٍ يحاكي التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، من خلال دمج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج والأنشطة التعليمية، مما يضمن تحقيق أهداف التعليم المستمر مدى الحياة¹.

وعلى العموم وبعد أن تمّ عرض بعضٍ من الاتفاقيات الدولية التي تناولت الحقّ في التعليم، سواءً على المستوى العالمي أو الإقليمي ومروراً بالعربي، نجد بأنّ الحقّ في التعليم من الحقوق التي أُدرجت وحرص عليها الأطراف الدوليون والمحليون على حدٍ سواء؛ لما لها من مخرجاتٍ تعود على النفع العام المتمثل بالإنسان الذي يُعدّ في المقام الأول هو الحجر الأساس لأيّ مجتمعٍ بدون استثناء، لذلك لم نجد ما هو مختلفٌ في جميع الاتفاقيات، بل إنّ جميع المواثيق ركّزت على هذا الحقّ، وسعت إلى جعله متاحاً وإلزامياً بمستوى معين، فلم نجد أيّ اختلافٍ، بل إنّ الجميع متفقٌ ومؤمنٌ بأهمية هذا الحقّ، وتضمينه مع كافة الحقوق الأساسية الأخرى.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، تبين أن الحق في التعليم يُعد من الحقوق الأساسية التي كرسها المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان باعتباره حجر الزاوية لبناء مجتمعات قائمة على العدالة والمساواة. وقد أظهرت الدراسة أن الأطر القانونية الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد نصت بشكل واضح على هذا الحق، مما يضمن حماية الأفراد من التمييز ويوفر لهم الفرص المتكافئة في مجال التعليم. ومع ذلك، فقد تم تسليط الضوء على التحديات المتعددة التي تواجه الدول في تنفيذ هذا الحق، خاصة فيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية والمجالية، ونقص الموارد والتمويل في بعض البلدان، بالإضافة إلى غياب آليات فعالة للرقابة والمتابعة.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز فعالية تطبيق الحق في التعليم، بدءاً من تعزيز الالتزام الدولي بتطبيق هذا الحق، وصولاً إلى تطوير التشريعات الوطنية لتواكب المعايير الدولية. كما يُوصى بتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وتعزيز التعاون

¹ القمة العربية السادسة عشرة، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004/5/23.

الإقليمي والدولي في هذا المجال لتبادل الخبرات وتحقيق التقدم المشترك. إن هذه التوصيات، إذا تم تبنيها وتطبيقها على نحو سليم، قد تسهم في تحسين مستوى التعليم عالمياً، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الكرامة الإنسانية في مختلف البلدان؛ لذلك كَلَّه أكدت الباحثة على العديد من النتائج والتوصيات، والتي كانت على الشكل التالي:

أولاً: النتائج

- ✓ الحق في التعليم له تعريف عام متفق عليه على المستويين الداخلي والدولي، مما يؤكد على مدى أهميته لدى كافة المجتمعات.
- ✓ يجب أن يتميز الحق في التعليم بالعديد من الخصائص، ولعل أهمها توافره للجميع بدون استثناء، بالإضافة إلى ضرورة سهولة الحصول عليه؛ مما يجعله متاحاً لكافة الأطراف، وأن يحظى بالقبول الداخلي على حسب التوجهات والمعتقدات داخل المجتمع الواحد.
- ✓ أدرج الحق في التعليم في كافة المواثيق الدولية، سواء العالمية أو الإقليمية، وتم التركيز عليه، وربطه مع حق الأهل بالتعاطي مع تطبيقه بما يحقق الاستقرار الداخلي للأسرة الواحدة.
- ✓ كما هو الحال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأوروبي؛ فقد أكد الميثاق العربي على الحق في التعليم، وتوسع ليشمل ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص العاديين، وشملهم بهذا الحق، وأكد على ضرورة توافره للجميع بدون استثناء.

ثانياً: التوصيات

- ✓ نوصي بضرورة العمل على التطوير المستمر للقطاع التعليمي؛ لما لهذا القطاع من قدرة على المواكبة والتطور السريع.
- ✓ العمل وبشكل فعال على توفير بنية تحتية تترافق مع القطاع التعليمي، وخاصة في الدول الفقيرة التي تكاد تفتقر بشكل أساسي للبنية التحتية التعليمية.
- ✓ التأكيد على الدول المتقدمة بضرورة تقديم المساعدات والمنح الحقيقية والفعالة، بهدف رفع مستوى التعليم في البلدان الفقيرة.
- ✓ التركيز عند إنشاء مناهج تعليمية تكون متناسبة ومتوافقة مع توجهات ومعتقدات أفراد هذا المجتمع.
- ✓ ضرورة الحث على تطبيق الاتفاقيات الدولية، والتي تم الانضمام إليها، والتوقيع عليها من قبل المجتمع الدولي، والسعي نحو وضع آلية تضمن تطبيق هذه الاتفاقيات، ووضع آلية أيضاً لمراقبة تطورها داخل الدول نفسها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة؛ لما لها من مكانة لدى الأسرة الدولية.

- ✓ تحديد مؤتمر سنوي دوري دولي، يتم فيه إبراز نقاط القوّة ونقاط الضعف التي تمّ الوصول إليها، والعمل على تحسين وتطوير المواثيق المعمول بها بما يتناسب مع كلّ حالٍ دولية.
- ✓ وضع إطار قانوني يحمي ويطوّر مكانة أعضاء هيئة التدريس، الذين يشكّلون الجنود الأساسيين في العملية التعليمية، والعمل على تطويرهم وتأمين كافّة الوسائل التي تُتيح لهم العمل ضمن بيئة سليمة تدعمهم وتُعطيهم قدرًا من الثقة والاحترام.

المراجع:

- باللغة العربية:

أولاً: الكتب القانونية:

- سعدي محمد الخطيب، أساس حقوق الإنسان في التشريع الديني والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
- ثروت البدوي، النظم السياسية تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، 1961
- طارق عبد الرؤوف، اقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للطبع والنشر، القاهرة، 2008.

ثانياً: الرسائل العلمية

- بتول عبد الجبار حسين تميمي، الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015.
- زينب عامر أنس، الحق في التعليم، بحث لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2021.

ثالثاً: المقالات العلمية

- محمد علي عزب، تمويل التعليم العالي في مصر ملامح الأزمة وسبل المواجهة (دراسة مستقبلية)، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، القاهرة، العدد 63، 2009.
- نبيلة عبد الفتاح قشطي، الحق في التعليم محلياً ودولياً، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 03، 2023.

رابعاً: التقرير الدولية

- تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqryr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-llam-2003>. تاريخ الاطلاع: 2025/3/24.

- تقرير لجنة حقوق الطفل في دورتها التاسعة والعشرون، 1 / 2 / 2003، جامعة منسوتا، على الموقع الإلكتروني، <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/crc.html>. تاريخ الاطلاع: 2025/3/24.

- للإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، روما، 4/11/1950.

- القمة العربية السادسة عشرة، الميثاق العربي لحقوق الانسان، تونس، 23/5/2004.

باللغة الإنكليزية:

- The Universal Declaration of Human Rights (UDHR) is a milestone document in the history of human rights. For further information: <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>.
- EU Charter of Fundamental Rights, <https://fra.europa.eu/en/eu-charter/article/14-right-education>.
- Bart G R, Ambiguous Protection of Schools Under the Law of War: Time for Parity with Hospitals and Religious Buildings' in UNESCO, Protecting Education from Attack. (UNESCO, 2010).
- Beiter K D, The Protection of the Right to Education by International Law: Including a Systematic Analysis of Article 13 of International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (Martinus Nijhoff, 2006).

واقع الحق في التعليم بالمغرب: التحديات البنيوية ورهانات الإصلاح في أفق التنمية المستدامة

The Reality of the Right to Education in Morocco: Structural Challenges and Reform

Challenges for Sustainable Development

د. الداودي نورالدين (أستاذ باحث جامعة عبد المالك السعدي، المغرب)

Dr. Daoudi Nourredine (Abdelmalek Essaadi University, Morocco)

ذ. بباح سمية (إطار عالي بقطاع التربية الوطنية والتعليم، المغرب)

Ms. Babah Soumia (National Education and Training Sector, Morocco)

Abstract

This article examines the pathways toward reforming Morocco's education system within the strategic framework of sustainable development. It advocates for a holistic and rights-based approach that prioritizes the guarantee of equitable access to education, spatial justice, and future-oriented planning. The analysis begins with a critical assessment of the structural constraints undermining the system's performance—chief among them weak governance, limited efficiency, inadequate stakeholder mobilization, and the erosion of the right to education.

Grounded in insights from national and international reports, the article puts forward a multidimensional reform framework that positions education as both a lever and a goal of sustainable development. Key proposals include adopting a bottom-up reform methodology, integrating digital tools, mobilizing financial and human capital, and strengthening mechanisms of educational governance and planning. Particular emphasis is placed on the role of political will and institutional synergy as prerequisites for achieving meaningful and lasting reform.

The study concludes that comprehensive education reform is indispensable for laying the foundations of a new development model rooted in social justice, economic empowerment, and environmental sustainability—where education serves as both an instrument and an objective of inclusive human development.

Keywords: Right to education, educational reform in Morocco, challenges of the education system.

مستخلص:

تناول هذه المقالة مسارات إصلاح نظام التعليم المغربي ضمن الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة. وتدعو إلى نهج شامل قائم على الحقوق، يُعطي الأولوية لضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم، والعدالة المكانية، والتخطيط المستقبلي. يبدأ التحليل بتقييم نقدي للقيود الهيكلية التي تُقوّض أداء النظام، وأهمها ضعف الحوكمة، ومحدودية الكفاءة، وضعف تعبئة أصحاب المصلحة، ونكوص الحق في التعليم.

انطلاقاً من المرجعيات التي توفرها التقارير الوطنية والدولية، تطرح المقالة إطاراً إصلاحياً متعدد الأبعاد يضع التعليم كرافعة وهدف للتنمية المستدامة. تشمل المقترحات الرئيسية اعتماد منهجية إصلاح تصاعدية، ودمج الأدوات الرقمية، وتعبئة رأس المال المالي والبشري، وتعزيز آليات الحوكمة والتخطيط التعليميين. ويركز بشكل خاص على دور الإرادة السياسية والتأزر المؤسسي كشرطين أساسيين لتحقيق إصلاح هادف ودائم.

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الشامل للتعليم أمر لا غنى عنه لوضع أسس نموذج تنموي جديد يركز على العدالة الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والاستدامة البيئية - حيث يعمل التعليم كأداة وهدف للتنمية البشرية الشاملة.

كلمات مفتاحية: حق التعليم، تحديات المنظومة التعليمية، إصلاح التعليم بالمغرب.

مقدمة:

يُعدّ التعليم أحد الأعمدة الأساسية لبناء مجتمع عادل ومتوازن، ومحركاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد أولى المغرب هذا الحق مكانة مركزية ضمن الإصلاحات التي باشرتها الدولة منذ عقود، حيث تم اعتماد سلسلة من المبادرات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية بهدف تأهيل المنظومة التعليمية وتجويد خدماتها. غير أن هذه الجهود، على أهميتها، لم تُفلح في تجاوز عدد من التحديات البنوية والوظيفية التي ما تزال تُقوّض فعالية النظام التربوي وتُضعف أثره التنموي.

ففي ظل تزايد مؤشرات الهدر المدرسي، وتفاقم الفوارق المجالية والاجتماعية، وتواضع جودة التعليمات، تتبدى محدودية قدرة المدرسة المغربية على أداء أدوارها كرافعة للاندماج المجتمعي ومُحرك أساسي لترقية الإنسان. وتزداد حدة هذه الوضعية بسبب مجموعة من التحديات البنوية، في مقدمتها ضعف حكمة القطاع، وتشتت الجهود بين الفاعلين المعنيين، وغياب تعبئة مجتمعية فعالة، فضلاً عن ضعف نجاعة

توزيع الموارد المالية، ما يجعل من تعزيز الحق في التعليم تحديًا حقيقيًا يستوجب مقارنة شمولية وإصلاحات عميقة لضمان أعمال هذا الحق بشكل فعلي ومنصف.

في هذا السياق، تبرز ضرورة إجراء تشخيص دقيق لواقع الحق في التعليم بالمغرب، من خلال تحليل التحديات التي تواجه المنظومة التربوية، واستجلاء الإكراهات البنيوية التي تعيق التفعيل الأمثل لهذا الحق، باعتباره حقًا دستوريًا وإنسانيًا، وأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال سعيها إلى تفكيك مختلف العوامل المعيقة، سواء تلك المرتبطة بأداء المنظومة التعليمية ذاتها، أو المتعلقة بضعف آليات تعزيز الحق في التعليم، وذلك في أفق اقتراح إصلاحات جوهرية قادرة على إرساء مقومات العدالة التربوية، وتعزيز أعمال حقوق الإنسان في المجال التعليمي.

ويطمح هذا البحث إلى تشخيص العوامل المؤثرة في تحقيق تعليم عادل وشامل بالمغرب، باعتبارها مدخلًا أساسيًا لفهم التحديات التي تواجه المنظومة التربوية الوطنية. ويندرج هذا التشخيص ضمن منظور إصلاحي يهدف إلى اقتراح سبل كفيلة بتعزيز الحق في التعليم، في إطار مقومات التنمية المستدامة، وذلك من خلال استكشاف حلول شاملة ومتكاملة تُسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز نجاعة حكامته. وانطلاقًا من هذا الأساس، يهدف البحث إلى بلورة رؤية عملية قابلة للتنزيل، تروم تطوير المنظومة التعليمية المغربية بما يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكافة المواطنين والمواطنات.

ومع ذلك، ورغم تعدد المبادرات الإصلاحية التي عرفها قطاع التعليم بالمغرب، إلا أن المنظومة لا تزال تواجه تحديات تُقيد فعاليتها وتضعف مردوديتها، ما يطرح تساؤل جوهري حول واقع الحق في التعليم بالمغرب؟ لتفكيك هذا التساؤل المركزي، سيتم إثارة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتيح تفكيك الإشكالية وتحليل أبعادها، ومن أبرزها:

ما هي أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم بالمغرب؟

كيف يمكن تعزيز الحق في التعليم من خلال تبني مقاربة تنموية شاملة تركز على مبادئ الإنصاف، والجودة، والاستدامة؟

ما هي القيم الأساسية التي يجب أن تؤطر تدبير الحق في التعليم، وكيف تساهم في تحقيق تعليم عادل، شامل ومستدام؟

وكيف يمكن تجاوز هذه الإكراهات عبر إصلاح يضمن تعليم منصف، عالي الجودة، ومندمج في مشروع تنموي وطني شامل؟

وللإجابة على كل تلك التساؤلات ينطلق البحث من فرضية أن المنظومة التعليمية لا تزال تواجه تحديات هيكلية وجوهرية تعيق تفعيل الحق في التعليم بشكل شامل وعادل، مما يتطلب تبني مقاربة إصلاحية شاملة تركز على القيم الحقوقية والتنموية لتحقيق تنمية مستدامة ورفاه اجتماعي.

وعلى المستوى المنهجي سوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي التركيبي، حيث سيتم تحليل التحديات التي تعيق تفعيل الحق في التعليم، بالاستناد إلى معطيات واقعية. ثم الانتقال إلى توظيف المنهج التركيبي من خلال اقتراح حلول واستراتيجيات إصلاحية، تربط التعليم بالتنمية المستدامة، وتؤكد على أهمية القيم المؤطرة والشراكات المجتمعية. وقد ساعد هذا المنهج في بناء تصور شامل يجمع بين التشخيص الدقيق والاقتراح العملي.

يتمحور هذا البحث موضوعياً حول دراسة واقع الحق في التعليم بالمغرب، من خلال تحليل التحديات البنيوية والوظيفية التي تعيق تفعيله بشكل فعلي ومنصف. وتشمل هذه التحديات ضعف حكامه المنظومة التربوية، ومحدودية نجاعة توزيع الموارد المالية، فضلاً عن ضعف التعبئة المجتمعية حول المدرسة باعتبارها فضاءً للارتقاء الفردي والجماعي. ويشتمل البحث أيضاً استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز هذا الحق، من خلال تبني مقاربة شمولية تدمج بين البعدين الحقوقي والتنموي، وتسعى إلى ترسيخ القيم المؤطرة لإصلاح المدرسة المغربية وتطوير أدائها، بما يجعلها رافعة مركزية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

وعلى هذا الأساس، سيتم تقسيم هذا البحث وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: تحديات الحق في التعليم بالمغرب

المبحث الثاني: خطوات إصلاح التعليم في سياق تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب

المبحث الأول. تحديات حق التعليم بالمغرب

رغم ما راكمته منظومة التعليم بالمغرب من إنجازات تنظيمية ومؤسسية منذ بداية ورش الإصلاح، إلا أن الحق في التعليم ما يزال يواجه إكراهات هيكلية تهدد بإضعاف مردودية المدرسة المغربية⁽¹⁾ وتحدّ من قدرتها على تحقيق الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة. فتفشي الفوارق المجالية والاجتماعية، واستمرار

¹ الطريق غير المسلوک لإصلاح التعليم في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا _ ملخص تنفيذي _ البنك الدولي للإنشاء و التعمير 2007، واشنطن، ص 15.

الهدر المدرسي، وتواضع جودة التعليمات، كلها مؤشرات تكشف عن عمق التحديات التي تعيق تفعيل هذا الحق الدستوري⁽¹⁾ بشكل فعلي ومنصف.

وفي مقابل هذه الإكراهات، برزت الحاجة إلى بلورة استراتيجيات تعزيزية تستند إلى مقارنة تنموية شاملة، تجعل من التعليم رافعة محورية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويقتضي ذلك إرساء رؤية إصلاحية تدمج الحق في التعليم ضمن منطق الإنصاف والجودة والاستدامة، من خلال تحسين حكمة القطاع، وتطوير الموارد، وتعزيز الشراكات، وتبني القيم الكفيلة بإعادة الثقة في المدرسة كمؤسسة للتكوين والإدماج.

ومن ثم، يُعنى هذا المبحث بتحليل التحديات التي تعيق تفعيل الحق في التعليم بالمغرب، من خلال التطرق "أولاً" إلى التحديات التي تعترض قطاع التعليم بالمغرب، فيما يسלט "ثانياً" الضوء على سبل تعزيز الحق في التعليم وفق رؤية تركز على مبادئ التنمية المستدامة ومقاربة حقوقية تشاركية.

المطلب الأول : تحديات قطاع التعليم بالمغرب

لقد أبانت منظومة التربية والتعليم بالمغرب، على المستويات الإقليمية والجهوية والوطنية، عن قدرة فعلية على تعبئة موارد وإمكانات معتبرة لدعم مسار الإصلاح، وتعزيز البنيات التحتية التربوية، وإرساء هياكل تنظيمية ومؤسسية تروم تحديث المدرسة المغربية. ورغم ما تحقق من مكتسبات مؤكدة في هذا السياق.

(حسب التقرير الوطني حول منظومة التربية والتكوين 2024)⁽²⁾، فإن التحديات البنيوية التي تواجه هذه المنظومة تظل حاضرة بحدّة، ولا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال. و هو ما تعكسه مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالصعوبات و الاكراهات التي يعيشها القطاع.

فما يزال عدد كبير من الأطفال يغادر المدارس دون اكتساب مؤهلات أساسية، ويُسجّل أن النسبة الأكبر من هؤلاء هم من المنقطعين عن سلك التعليم الابتدائي، وذلك راجع بالأساس إلى الأوضاع السوسيو-اقتصادية الهشة لأسرهم. كما تبرز ظاهرة التكرار كأحد العوامل المغذية للهدر المدرسي، إذ تصل نسبتها إلى حوالي 51% في التعليم العمومي، مقابل 22% فقط في التعليم الخصوصي. وتشير المعطيات إلى أن 58 بالمائة

1. الفصل 32 من الدستور المغربي 2011.

2. أظهر تحليل مؤشر المطابقة العام لأداء مدارس الرائدة أن المؤسسات قد حققت، في المتوسط، مستوى أداء مرضياً مقارنة بالأهداف المحددة، حيث حصلت على درجة مطابقة بلغت 79 نقطة من أصل مئة. وعلى الرغم من أن معظم المؤسسات قد حققت درجات تتجاوز 75 نقطة، إلا أن البعض منها لا يزال يواجه صعوبات في تحقيق النتائج المتوقعة. في هذا السياق، يبقى الفارق في الدرجات بين المؤسسة الأكثر أداءً وتلك الأقل أداءً كبيراً (42 نقطة). للمزيد أنظر: التقرير الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع المدارس الرائدة، المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي 2024، ص 8.

من المكررين هم من الذكور، مقابل 39 بالمائة من الإناث، في حين تصل نسبة التكرار في الوسط القروي إلى 63 بالمائة، مقابل 45 بالمائة في الوسط الحضري، وذلك وفق ما ورد في التقرير الوطني لبرنامج التقييم الدولي "PISA 2018" الذي أعده المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وبدعم من الوكالة الأمريكية لتحدي الألفية⁽¹⁾.

كما أن الأمية لا تزال تمثل عائقًا كبيرًا أمام ولوج فئات واسعة من المجتمع إلى فرص التعليم والتكوين، مما يحرم البلاد من استثمار طاقات بشرية حيوية هي في أمس الحاجة إليها. وفي الوقت الذي يعرف فيه تعميم التعليم الأولي منحيًا تصاعديًا، تظل جودة هذا العرض التربوي أحد أكبر التحديات التي يواجهها القطاع، إذ لم تتمكن المدرسة المغربية بعد من الارتقاء إلى مستوى الفضاء الجامع الذي يضمن الإدماج ويكفل تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين.

ومن جهة أخرى، لا تزال بعض النواقص البيداغوجية والتنظيمية تؤثر سلبًا على فعالية المنظومة، من قبيل محدودية عدد المؤسسات المتخصصة، خاصة في سلك التعليم الثانوي التأهيلي، والنقص الحاد في الأقسام العلمية، وضعف تجهيز المختبرات، وهو ما ينعكس سلبًا على التوجيه المدرسي ويؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تفضيل الشعب الأدبية على حساب التخصصات العلمية، مما يقلص من قدرة بعض الخريجين على الاندماج السلس في سوق الشغل ومواكبة متطلباته المتغيرة.

إن الإكراهات والصعوبات السالفة الذكر، ليست سوى انعكاسات لمعضلات أعمق تتطلب مقاربة إصلاحية شمولية ومستدامة، تنطلق من تشخيص دقيق للتحديات البنيوية التي تعترى تدبير قطاع التعليم، والعمل الجاد على معالجتها بما يحقق الأثر الإيجابي المنشود على جودة النظام التربوي برمته. والتي سيكون لمعالجتها بالتأكيد أثر إيجابي. وتتلخص أهم هذه التحديات فيما يلي:

• إشكالية الحكامة:

تُشكل الحكامة إحدى التحديات البنيوية الكبرى التي تعيق نجاعة وفعالية المنظومة التعليمية، ليس فقط باعتبارها آلية تدبير إداري، وإنما باعتبارها مدخلًا حاسمًا لتحقيق الانسجام بين مكونات النظام التربوي وتحقيق الجودة والعدالة التربوية. ويكمن جوهر الصعوبة في تعدد الفاعلين داخل المؤسسة التعليمية، حيث تتقاطع أدوار أطر تربوية وإدارية وتقنية وأطر الاقتصاد، و أطر للتخطيط و أطر

¹ . التقرير الوطني لبرنامج التقييم الدولي لتتبع مكتسبات التلاميذ "PISA 2018"، بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وبدعم من الوكالة الأمريكية لتحدي الألفية. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين و البحث العلمي سنة 2018. ص 11.

التوجيه... كل منهم يضطلع بمهام متباينة (بيداغوجية، إدارية، تقنية، ميدانية)، مما يُنتج بيئة عمل معقدة يصعب تدبيرها ضمن نموذج تقليدي للحكامة يقوم على الهرمية والتراتبية الصارمة.

إن غياب نموذج للحكامة قائم على المرونة والتفويض الذكي للصلاحيات (وفقا لما جاء في تقرير النموذج التنموي الجديد 2021)⁽¹⁾، يؤدي إلى غياب المحاسبة الفعالة، وتفشي ثقافة التملص من المسؤولية، ما يؤثر سلباً على دينامية المؤسسة التعليمية وقدرتها على التطور. وفي المقابل، فإن اعتماد نموذج حديث للحكامة يركز على التقييم المنتظم لأداء الفاعلين، وربط المسؤولية بالمحاسبة⁽²⁾، وترسيخ منطق العمل التشاركي، يمكن أن يشكل رافعة أساسية لتحسين جودة التدبير داخل المؤسسات التعليمية، وتحفيز مختلف الأطراف على الانخراط الفعلي في تحقيق الأهداف التربوية.

فضلاً عن ذلك، تتجلى تحديات الحكامة في تشعب علاقات المنظومة التعليمية مع محيطها المؤسساتي، سواء على المستوى الترابي (المصالح الإقليمية والجهوية والمركزية)، أو في علاقتها بالسلطات المحلية والقطاع الخاص. وغياب تنسيق فعال بين هذه الفضاءات يُفرز تداخلاً في الاختصاصات وهدرًا في الموارد، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطل المشاريع أو ضعف أثرها على المدى المتوسط والبعيد.

من هنا، تبرز الحاجة إلى إرساء رؤية مندمجة للحكامة، لا تنظر فقط إلى الجوانب التنظيمية، بل تدمج البعد المجالي، والبعد المؤسساتي، والبعد القيمي، بما يحقق تقاطعاً حقيقياً في الرؤى وتكاملاً في الأدوار، ويضمن استدامة الإصلاحات التربوية في سياقات معقدة ومتحولة.

• محدودية نجاعة توزيع الموارد المالية في قطاع التعليم

رغم تسجيل ارتفاع ملحوظ في حجم الموارد المالية المرصودة للمنظومة التعليمية خلال السنوات الأخيرة⁽³⁾، خاصة فيما يتعلق بإحداث مؤسسات تعليمية جديدة، إلا أن هذا التحسن الكمي لا يواكبه

¹. كان يتم تحديد فترة الإصلاح بما يوافق مدة الإنتدابات السياسية، دون أن تتسم هذه الإصلاحات بطابع الاستمرارية، في ظل مسارات طويلة، وذلك حتى يمكن الاستفادة من المكتسبات المحققة. وإدخال التعديلات الضرورية أثناء التنفيذ كلما اقتضى الأمر ذلك. ومن جهة أخرى، تمت بلورة وتنفيذ هذه الإصلاحات على المستوى المركزي وفق مقاربة من "أعلى إلى أسفل"، الشيء الذي لم يسمح بإشراك كل الفاعلين ومن بينهم هيئات التدريس... مقترنا بشبه غياب لآليات صارمة للتتبع والتقييم، من العوامل التي ساهمت بشدة في إفراغ الجهود المبذولة من جوهرها الإصلاحي...

مقتطف من مجموع المذكرات الموضوعاتية و الرهانات و المشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد "الملحق رقم 2" للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد. أبريل 2021 ص 77.

². بلية الحبيب، تطبيق مبادئ الحكامة في مؤسسات التعليم العالي، الحوار الثقافي، المجلد 4 عدد 2 بتاريخ 15/09/2015 ص 146.

³. شهد الجهود الميزانيات المخصص للقطاعات المسؤولة عن التربية و التكوين و البحث العلمي تطورا استثنائيا، حيث انتقل من 55,6 مليار درهم برسم سنة 2016 إلى 77,4 مليار درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة حوالي 39,2 بالمائة. قانون مالية 2022، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، عدد خاص يناير 2022، ص 28.

بالضرورة توزيع أمثل لتلك الموارد⁽¹⁾. إذ يُلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لمشاريع تطوير الشبكة المدرسية وتحسين جودة التربية والتكوين تبقى دون المستوى المطلوب.

ويتربت عن هذا الخلل في توجيه الاستثمارات، بقاء التدخلات الرامية إلى الارتقاء بالعملية البيداغوجية داخل المؤسسات التعليمية محدودة النطاق⁽²⁾. ويشمل ذلك ضعف التمويل الموجه لتأهيل المرافق التربوية الموازية، مثل المكتبات المدرسية، والنوادي التربوية المخصصة لتنمية المهارات الشخصية لدى المتعلمين، وقاعات الإعلاميات، وحاضنات المقاولات، فضلاً عن قصور في تنوع وتوسيع البنيات الرياضية لاستيعاب مختلف الأنشطة، وكذا ضعف توفير الفضاءات الترفيهية المخصصة لأطفال مؤسسات التعليم الأولي.

• ضعف التعبئة حول المدرسة

تُعد التعبئة المجتمعية عنصرًا محوريًا في النهوض بالمنظومة التعليمية⁽³⁾، غير أن المدرسة، في السياق الراهن، تعاني من ضعف واضح في قدرتها على تعبئة المحيط المجتمعي وتحفيزه على الانخراط الفعال في دعم المؤسسة التعليمية. ويُعزى هذا القصور إلى عدد من العوامل البنيوية والوظيفية، والتي تتداخل فيما الأبعاد المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والمجالية، أبرز تلك العوامل:

أولاً، تتحمل المنظومة التربوية جزءًا كبيرًا من المسؤولية، نتيجة محدودية السياسات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز جاذبية المدرسة، سواء عبر غياب آليات منتظمة للحوار التشاركي مع الفاعلين التربويين والشركاء المحليين، أو من خلال ضعف ملاءمة البنية التحتية والتجهيزات التربوية مع حاجيات المتعلمين وظروفهم السوسيو-اقتصادية. وتُسجل في هذا الإطار هشاشة واضحة في الاستجابة للخصوصيات المجالية، مما يعمق من فجوة الثقة بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي.

ثانيًا، يكشف هذا الضعف عن غياب إرادة مؤسسية قوية تُراهن على تعبئة الرأي العام وتحفيز مختلف المتدخلين المحليين على الانخراط الإيجابي في معالجة المعضلات التي تعيق الارتقاء بأداء المدرسة. وتبرز هنا الحاجة إلى مشاريع ملموسة ذات بُعد اجتماعي، من قبيل إحداث مراكز الإيواء لفائدة التلاميذ المنحدرين من مناطق نائية، وتحسين شروط الإقامة في دور الطلبة، وتجويد خدمات المطاعم المدرسية والنقل المدرسي، باعتبارها روافد أساسية لتحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

1. مجموع المذكرات الموضوعاتية و الرهانات و المشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد "الملحق رقم 2" للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد. أبريل 2021 ص 78.

2. قانون مالية 2024، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، عدد خاص ماي 2024، ص 49.

3. ديباجة القانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية و التكوين و البحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 6805، 17 ذو الحجة 1440 (19 أغسطس 2019) ص 1.

وفي غياب هذه المبادرات، تبقى المدرسة عاجزة عن بناء منظومة تعبئة مجتمعية قوية، ما ينعكس سلبيًا على قدرتها في حشد الموارد وتنسيق الجهود المحلية لدعم مهامها التربوية والتنموية، في أفق تحقيق الاستدامة والنجاحة في التدبير.

المطلب الثاني: تعزيز الحق في التعليم بالمغرب

يُعتبر تعزيز الحق في التعليم من القضايا الأساسية التي تتطلب تطوير حلول فعالة لتحسين جودة السلسلة التعليمية. ينعكس ذلك إيجاباً على التلميذ، الذي يُعتبر محور الغايات الكبرى لكل البرامج الوطنية في مجال التعليم. في هذا الإطار، يُمكن اعتماد مقارنة تديرية قائمة على النتائج، بدلاً من التركيز على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة. تستند هذه المقاربة إلى قيم إنسانية ومبادئ تطبيقية، مع التركيز على أولويات دقيقة وبناء تعاقد للثقة بين جميع الفاعلين، مما يساهم في تكريس حق التعليم المستدام⁽¹⁾ وتعزيز فعالية النظام التعليمي في المغرب.

1. اعتماد مقارنة منهجية تنموية لتدبير قطاع التعليم

لم يعد التدبير الإداري في قطاع التعليم، وفق المنظور الحديث، يُقاس فقط بمدى التحكم في إدارة الموارد المالية والبشرية أو الالتزام بتنفيذ البرامج والمخططات القطاعية، بل أصبح يُقيّم انطلاقاً من أثره الفعلي على المتعلمين، ومدى إسهامه في تمكينهم وتنمية قدراتهم وتعزيز اندماجهم المجتمعي. وبناءً على هذا التحول المفاهيمي، تبرز أهمية تبني مقارنة تنموية شمولية في التدبير، ترتكز على ثلاثة مرتكزات أساسية:

أ. إرساء الحق في التعليم

يمثل إرساء الحق في التعليم أساساً لأي مشروع إصلاح يروم تحقيق تنمية بشرية شاملة. ويتجاوز هذا الحق بعده النظري نحو تفعيل عملي ومؤسسي يجعل منه واقعاً ملموساً، كما جاء في التعليق العام رقم 13 الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾، والذي حدد أربعة أبعاد مركزية لهذا الحق:

التوافر (Availability):

ضرورة ضمان مجانية التعليم مع توفير البنيات التحتية الملائمة، والأطر التربوية المؤهلة، والوسائل البيداغوجية الكافية، بما يُمكن المؤسسات التعليمية من أداء وظائفها على نحو فعال.

¹. ابراهيم العسوي، تدريس التنمية المستدامة التحديات الأخلاقية والسياسية، مجلة عمران العدد 8/31 2020، ص 172.

². التعليق العام رقم 13 الحق في التعليم، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة الحادية والعشرون (1999).

إمكانية الالتحاق (Accessibility):

يتعين أن يكون التعليم متاحًا للجميع دون تمييز، مع إيلاء عناية خاصة للفئات الهشة والمهمشة، من خلال اتخاذ تدابير إيجابية تُمكنها من الولوج العادل والمنصف.

إمكانية القبول (Acceptability):

يجب أن يكون التعليم ذا جودة عالية، متناسبًا مع الخصائص الثقافية والاجتماعية للمتعلمين، وأن توفر المدارس بيئة آمنة، دامجة ومحفزة على التعلم.

قابلية التكيف (Adaptability):

ينبغي أن يكون النظام التعليمي قادرًا على التكيف مع التحولات المجتمعية والتحديات الناشئة، وعلى التصدي لمظاهر التمييز واللامساواة، بما فيها تلك القائمة على النوع الاجتماعي أو المجال الجغرافي. ويُعد تفعيل هذه الأبعاد مدخلًا جوهريًا لتكريس الحق في التعليم باعتباره شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع المعرفة، وتحقيق تنمية شاملة تركز على الإنسان كفاعل ومُنتج للتحول.

ب. دمج الاستثمارات في قطاع التعليم ضمن سلسلة تعزيز التنمية المستدامة

يمثل الاستثمار ركيزة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، حيث يساهم في توفير فرص العمل وخلق الموارد المالية والتقنية الضرورية. يحتل قطاع التعليم مكانة حيوية ضمن هذا السياق، إذ يُعد أحد المجالات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحفيز الاستثمار وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

ويحظى قطاع التعليمية بميزانية هامة مخصصة لإحداث وتجهيز وصيانة المؤسسات التعليمية⁽¹⁾، مما يشكل إطاراً داعماً لتنفيذ المشاريع التعليمية الحيوية. إن تخصيص الموارد المالية بشكل استراتيجي يساهم في تطوير البنية التحتية التعليمية، وتوفير الفصول الدراسية الملائمة، والمعدات الحديثة التي تلبى احتياجات الطلاب من جهة، وأيضاً ومن جهة أخرى يمكن أن يعزز من بيئة الاستثمار من خلال جذب المستثمرين المحليين والدوليين، ويتطلب ذلك ضمان تنفيذ الصفقات العمومية المبرمجة بشكل فعال وشفاف لتحسين جودة الخدمات التعليمية، مما يساهم في تحقيق نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة.

¹ يعتبر قطاع التعليم بالمغرب من بين خمس القطاعات الأولى التي تخصص لها ميزانية هامة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فمثلاً في قانون مالية 2025 خصصت لقطاع التعليم ما يفوق 13 مليار درهم في نفقات الاستثمار، بعد قطاع الصحة بـ 18 مليار درهم. المادة 47 قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

الجريدة الرسمية عدد 3762 جمادى الآخرة 1446 (10 دجنبر 2024).

ج. تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني

يُعتبر المجتمع المدني شريكاً أساسياً في دعم السبل الحديثة للتنمية، بفضل قربه من المواطنين وأهدافه النفعية غير الربحية⁽¹⁾. في المغرب، ترتبط الجمعيات العاملة في مجالات التربية والتعليم بشراكات قوية مع القطاع التعليمي، تهدف إلى تحقيق التكامل الوظيفي وإدماج الفاعلين المدنيين في العملية التربوية، مما يعزز الثقة المتبادلة ويُسهم في تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين، وخاصة التلاميذ في التعليم الأولي، أو إعادة ادماج المنقطعين عن الدراسة وكذا تعليم الشيوخ و المسنين، أيضاً من جهة أخرى تضمن هذه الشراكة تنمية المشتغلين في المجتمع المدني عن طريق توفير فرص شغل في المجال التعليمي، مثل المرشدين والمنشطين.

2. القيم الأساسية لتدبير الحق في التعليم

إن تبني مقاربة منهجية تنموية في تدبير قطاع التعليم لا يقتصر على كونه إجراءً تقنياً لتحسين الأداء الإداري أو تحقيق الكفاءة التنظيمية، بل هو تجسيد لرؤية شاملة تعكس التزام الدولة والمجتمع بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التعليم. فالتعليم ليس مجرد خدمة تُقدّم، بل هو حق أساسي يكفله القانون الدولي والتشريعات الوطنية، ويُعدّ حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن أي إصلاح تعليمي لا يمكن أن يحقق أهدافه المرجوة دون الاستناد إلى منظومة قيمية راسخة⁽²⁾ تضمن النزاهة، والمساواة، والجودة، والاستدامة، بوصفها مبادئ جوهرية تعزز حقوق الإنسان في الوصول إلى تعليم عادل وشامل.

وتأتي النزاهة في مقدمة هذه القيم، حيث تمثل الأساس الذي تُبنى عليه الثقة بين مختلف الفاعلين في القطاع التعليمي، من إداريين ومعلمين وطلاب وأولياء أمور، مما يضمن بيئة تعليمية خالية من الفساد والتمييز. كما يُعد الاحترام مبدأً جوهرياً يعزز كرامة الإنسان، من خلال ضمان معاملة جميع الأفراد بإنصاف وتقدير، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية. أما الاحترافية، فهي الضامن لتحقيق معايير الجودة في الأداء التعليمي والإداري، حيث تستوجب التزام المعلمين والإداريين بأفضل الممارسات لضمان حق المتعلمين في الحصول على تعليم ذي مستوى عالٍ. وتُعد المسؤولية بدورها عنصراً حاسماً في تحقيق الإنصاف التعليمي، إذ تستوجب من القائمين على القطاع تحمل تبعات قراراتهم، والعمل على ضمان تكافؤ الفرص للجميع.

¹. مهدية نزيه، بن بريكة عبد الوهاب. دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الرشيد. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور، المجلد الأول العدد 36 أكتوبر 2018، ص 290.

². حسام بدرأوي، التعليم.. الفرصة للإنقاذ. الدار المصرية اللبنانية، يناير 2011 ص 15.

وفي ظل التغيرات العالمية المتسارعة، أصبح الابتكار ضرورة ملحة في تطوير قطاع التعليم، إذ يُمكن من تقديم حلول إبداعية لتحديات التعلّم، وتعزيز فرص الوصول إلى التعليم، خاصة للفئات الأكثر تهميشًا. كما يُعزز العمل الجماعي فاعلية المنظومة التعليمية، حيث يرسّخ مبدأ التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة لضمان توفير تعليم شامل وعادل. ولا يمكن تحقيق ذلك دون التزام عميق بمبادئ حقوق الإنسان، مما يستوجب تفانيًا مستمرًا في تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة. وتُكمل الشفافية هذه المنظومة، إذ تضمن وضوح القرارات والسياسات التعليمية، مما يعزز الثقة ويضمن حق المجتمع في مراقبة أداء المؤسسات التعليمية. وأخيرًا، يمثل التنوع والشمولية ركيزة أساسية في بناء نظام تعليمي يراعي الفروقات الثقافية والاقتصادية، ويضمن وصول جميع الأفراد، بغض النظر عن ظروفهم، إلى تعليم يعزز قدراتهم ويدعم تطلعاتهم.

إن دمج هذه القيم ضمن مقارنة تنموية شاملة في تدبير قطاع التعليم لا يسهم فقط في تحسين جودة العملية التعليمية، بل يكرّس أيضًا مبادئ حقوق الإنسان، ويعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فالتعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة، بل هو حق أساسي يمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم الأخرى، ويسهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارًا. ومن هنا، فإن الإدارة الواعية لهذا القطاع تمثل التزامًا أخلاقيًا وقانونيًا يضمن لكل فرد فرصة التعلم، ويؤسس لنظام تعليمي يحقق التمكين والإنصاف للجميع.

المبحث الثاني. خطوات إصلاح التعليم في سياق تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب

يُعد إصلاح التعليم أحد الرهانات الاستراتيجية الكبرى التي تضعها الدول في صلب مخططاتها التنموية، لما له من أثر بالغ في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد. فالتعليم رافعة مركزية لإنتاج الثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع المعرفة. وفي السياق المغربي، اكتسبت قضية إصلاح المنظومة التربوية بعدًا وطنيًا يتجاوز حدود تحسين مؤشرات التمدرس أو معالجة مظاهر القصور البنيوي، ليمتد نحو بناء نموذج تنموي شامل يقوم على الاستثمار في الرأسمال البشري كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة.

لقد أصبح من الجلي أن أي إصلاح حقيقي للتعليم لا يمكن أن يُختزل في إجراءات تقنية أو تدابير ظرفية، بل يتطلب تصورًا استراتيجيًا مندمجًا يستحضر التحديات المجتمعية، ويُعيد تحديد وظائف المدرسة المغربية في ضوء مستجدات الاقتصاد الرقمي ومتطلبات العدالة الاجتماعية والمجالية. من هنا، يُشكل هذا المبحث محاولة لبلورة قراءة تحليلية لدور إصلاح التعليم في المغرب، كأداة محورية لتحقيق تنمية مستدامة

في أبعادها المتعددة، من خلال استعراض المرتكزات الأساسية لأي إصلاح تربوي فاعل، وتحديد الخطوات الممكنة لإنجاح هذا التحول.

المطلب الاول. التعليم كوسيلة أساسية للتنمية المستدامة

يُعتبر إصلاح منظومة التربية والتكوين أحد المرتكزات المحورية لأي مشروع تنموي مستدام، لما يمثله هذا القطاع من أهمية استراتيجية في بناء مجتمع المعرفة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية. ولا يمكن تصور إقلاع تنموي شامل دون التأسيس لمدرسة عمومية ذات جودة، قادرة على تنمية الكفاءات، وتعزيز قيم المواطنة، وتأهيل الإنسان ليكون فاعلاً في التغيير، لا مجرد مستهلك للمعرفة. إن السياقات الدولية الراهنة، وما تطرحه من رهانات معقدة، كالعولمة الاقتصادية، والانتقال الرقمي، وتحديات المناخ، تضع التعليم في صدارة الأولويات الوطنية، بوصفه الأداة التي من خلالها يمكن بناء قدرات الأفراد والجماعات على الفهم والمبادرة والتكيف.

وقد برز هذا التوجه جلياً في التجارب الدولية الرائدة التي جعلت من إصلاح التعليم محوراً مركزياً لسياساتها التنموية، كما هو الشأن بالنسبة لبلدان شرق آسيا، التي اعتمدت على الاستثمار المكثف في الرأسمال البشري باعتباره المورد الأكثر استدامة في اقتصاد المعرفة. فالتعليم لم يعد يُنظر إليه كقطاع خدمي فقط، بل كقاطرة للتنمية الشاملة، ومجال استثماري ذي مردودية اقتصادية واجتماعية عالية. وهو ما يفسر إدراج التعليم ضمن المؤشرات الأساسية لقياس تطور المجتمعات، ليس فقط من حيث معدلات التمدرس، بل أيضاً من حيث الجودة، والإنصاف، والفعالية التربوية.

وفي السياق المغربي، شكّل ورش إصلاح التعليم إحدى القضايا الكبرى التي وُضعت في صلب السياسات العمومية، مدفوعة بإرادة الدولة، وبدينامية مؤسساتية وتشريعية تستند إلى مرجعيات متعددة، سواء منها الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو المرجعيات الوطنية، في مقدمتها دستور 2011، الذي نصّ في فصله 31 على الحق في الحصول على تعليم ذي جودة. كما تم تعزيز هذا التوجه من خلال صدور قوانين إطار مثل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين⁽¹⁾، بالإضافة إلى اعتماد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي وضعت أهدافاً واضحة لإرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

¹. أبرز هذه التشريعات القانون الإطار 51.17 الذي يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يمثل تعاقداً وطنياً ملزماً للجميع. يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية: إرساء تعليم ذي جودة، تعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص، ربط التعليم بالتنمية، تعزيز البحث العلمي والابتكار. القانون الإطار 51.17 الذي يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 6805، 17 ذو الحجة 1440 (19 أغسطس 2019).

غير أن التحدي الجوهري لا يكمن فقط في تبني الوثائق المرجعية أو صياغة الاستراتيجيات، بل في القدرة على تحويل هذه التصورات إلى ممارسات فعالة، وإحداث تحول جذري في البنية التعليمية بمختلف مكوناتها. فالواقع التعليمي في المغرب لا يزال يشهد اختلالات بنيوية، تتمثل في الفوارق المجالية، والهدر المدرسي، وضعف التحصيل، والهوة بين المدرسة وسوق الشغل، ما يجعل من الإصلاح مطلبًا ملغًا، وشرطًا لتجاوز هذه التحديات البنيوية.

ولتأطير هذا الإصلاح وتأصيله على أسس علمية وعملية، يمكن تحديد ستة محاور كبرى تشكل مرتكزات رئيسية لأي إصلاح تعليمي فاعل:

أولاً، تنمية الرأس مال البشري، حيث يشكل التعليم الوسيلة المثلى لتأهيل الطاقات البشرية وتطويرها. فالمجتمع الذي لا يُعطي أولوية للمعرفة هو مجتمع يعاني من هشاشة في مواجهته لمتغيرات العصر. إن إعداد الأجيال الصاعدة وتأهيلها معرفيًا ومهاريًا أصبح ضرورة ملحة لمواكبة الاقتصاد العالمي القائم على الابتكار والتنافسية. ومن هذا المنظور، يصبح التعليم استثمارًا طويل الأمد في الإنسان، وشرطًا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ثانيًا، تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، فالتعليم يضطلع بدور مركزي في تقليص الفوارق، وتمكين الفئات الهشة والمناطق النائية من شروط الارتقاء الاجتماعي. إن عدم تكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم جيد يُعيد إنتاج الفقر والتهميش، ويُهدد الاستقرار المجتمعي. ومن ثم، فإن إصلاح التعليم لا يمكن أن ينفصل عن سؤال العدالة الاجتماعية، الذي يقتضي ربط السياسات التربوية بتوجهات تنموية تضمن التوزيع العادل للموارد والخدمات.

ثالثًا، التأهيل الرقمي والابتكاري، في ظل الثورة الرقمية والانتقال المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي، أصبحت الكفايات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من المعيش اليومي والتعليمي. إن الإصلاح التعليمي اليوم لا يمكن أن يُفكر فيه بمعزل عن التكنولوجيا والابتكار. فإدماج الموارد الرقمية، وتكوين المدرسين على استعمالها، وتوفير البنية التحتية المناسبة، يُعد من بين أهم شروط إصلاح المنظومة التعليمية وتحقيق التحول الرقمي الحقيقي.

رابعًا، المواءمة مع سوق الشغل، حيث تُظهر التجربة أن أحد أبرز أسباب البطالة لدى الشباب المغربي هو ضعف المواءمة بين ما توفره المدرسة والجامعة من كفاءات، وما يتطلبه سوق العمل من مهارات. لذا، فإن مراجعة المناهج والبرامج التعليمية بات أمرًا ضروريًا، كما يجب إيلاء أهمية متزايدة للتكوين المهني والمهارات الحياتية، بما يُمكن المتعلمين من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً، التربية على المواطنة والثقافة، فالتعليم لا يُعنى فقط بنقل المعارف، بل أيضاً بتشكيل الوعي الجماعي وترسيخ قيم التعايش والانتماء. وفي ظل التحديات الثقافية التي تفرضها العولمة، تزداد أهمية المدرسة كمجال لتثبيت الهوية، وتعزيز الانخراط المدني، وتنشئة الأجيال على الحوار والتسامح واحترام التنوع، بما يُسهم في بناء مجتمع متماسك ومتعاطف.

سادساً، الانسجام مع الرؤية الاستراتيجية الوطنية، إذ إن نجاح أي إصلاح يقتضي إدراجه ضمن رؤية استراتيجية واضحة الأهداف والمراحل، مثل "رؤية 2030"، التي وضعت تصوراً شمولياً للتنمية، وربطت التعليم بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن هذه الرؤية لا تمنح فقط بوصلة للعمل المؤسساتي، بل تشكل كذلك أداة للتقييم والمساءلة والتوجيه.

وفي ضوء هذه الركائز، يتضح أن التحول الجذري المنشود في المنظومة التعليمية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر اعتماد حوكمة ناجعة، وآليات دقيقة لقياس الجودة، وتحيين مستمر للبرامج، وانخراط جماعي للفاعلين العموميين والخواص والمجتمع المدني. كما أن نجاح الإصلاح يتطلب بناء ثقافة تربوية جديدة، تقوم على الإبداع، والمساءلة، والمهنية، والانفتاح على التجارب الدولية.

ومن ثمة، فإن التعليم المغربي مطالب اليوم بأن يتحول من مجال للتلقين التقليدي إلى فضاء لإنتاج المعرفة وبناء الإنسان، بما يجعله عنصراً فاعلاً في دينامية التنمية، ومؤهلاً للانخراط الفعال في عالم رقمي سريع التحول، ومجتمع يسعى إلى تحقيق العدالة والكرامة والاستدامة.

المطلب الثاني: خطوات نحو تحسين التعليم في المغرب

تُعد منظومة التعليم في المغرب من الدعائم الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى كونها الأداة الأبرز في إعداد وتأهيل العنصر البشري، باعتباره الركيزة الأساسية لأي تحول اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي. فالاستثمار في المعرفة يُمثل اليوم معياراً رئيسياً في قياس تطور المجتمعات، حيث أصبح يُنظر إلى التعليم كرافعة استراتيجية لإنتاج رأس مال بشري قادر على مواكبة التحولات المتسارعة، والانخراط في مجتمع المعرفة، والمساهمة في مسارات التنمية الشاملة.

ويزداد هذا الدور حيوية في سياق يتسم بتعقيد التحديات وتشابكها، لا سيما في ظل التحول الرقمي، وتغير سوق الشغل، وأزمات المناخ، والتفاوتات المجالية والاجتماعية. لذلك، فإن المدرسة المغربية مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بإعادة تعريف أدوارها ووظائفها، بما يمكنها من تجاوز منطق التلقين

التقليدي والانفتاح على مقاربات بيداغوجية حديثة، تُعلي من شأن التفكير النقدي، وتضمن الكفاءات الذاتية، وتدفع في اتجاه الإبداع والتجديد. وتعزيز الثقة في المدرسة الوطنية⁽¹⁾.

غير أن هذا الدور الطموح يظل رهيناً بجملة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التعليمية المغربية منذ عقود، والتي أفرزت وضعاً تعليمياً هشاً، يتجلى في مجموعة من المؤشرات السلبية، لعل أبرزها ضعف جودة التعليمات، وهو ما تؤكد مختلف التقارير الوطنية والدولية التي ترصد تدني مستوى التلاميذ في الكفايات الأساسية مثل القراءة والرياضيات والعلوم. كما تسجل المنظومة نسباً مقلقة من الانقطاع المدرسي⁽²⁾، لا سيما في الوسط القروي وفي صفوف الفتيات⁽³⁾، مما يعكس هشاشة البنية الاستقبلية، وغياب شروط التحفيز والاستقرار. ويضاف إلى ذلك الفجوة المتزايدة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق الشغل، حيث يُعاني عدد كبير من الخريجين من صعوبات في الاندماج المهني، نتيجة غياب الموازنة بين التكوين وحاجيات الاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، تتأكد الحاجة إلى بلورة إصلاح تربوي يتجاوز الطابع التجزيئي الظرفي الذي طبع أغلب المبادرات السابقة، ويتجه نحو بناء مقاربة تركيبية تتأسس على رؤية شمولية متعددة الأبعاد⁽⁴⁾. وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من المحاور الأساسية التي ينبغي أن توجه هذا الإصلاح:

أولاً، إعادة الاعتبار للتعليم الإلزامي، باعتباره القاعدة الصلبة لأي إصلاح ناجح. ويقتضي ذلك تحسين جودة التعليمات في المراحل الأولى، من خلال تجويد المناهج الدراسية، وتأهيل الأطر التربوية، وتطوير أساليب التقويم، مع ضمان بيئة تعليمية دامجة ومحفزة تنطلق من التعليم الأولي الذي يُعد الأساس في تشكيل قدرات الطفل الإدراكية والمعرفية. كما يستوجب هذا المحور توفير البنيات التحتية الأساسية، والارتقاء بشروط الاشتغال داخل المؤسسات التعليمية، بما يعزز الانضباط، والتحفيز، والانتماء المدرسي.

ثانياً، إحياء فرص التعلم مدى الحياة، وهو توجه استراتيجي ينسجم مع مفاهيم التربية الحديثة التي لم تعد تحصر التعلم في مراحل عمرية محددة، بل تعتبره عملية مستمرة ومتجددة. وتُشكل مراكز الفرصة

¹ أحمد عصيد، التحولات القيمية و الثقافية و عوامل الصراع القبلي. منشور ضمن كتاب جماعي التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب. مؤسسة فريدريش إبرت، دجنبر 2022. ص 22.

² . Draft country programme document; Morocco. United Nations Children's Fund; Executive Board; Second regular session 2022. 6–9 September 2022. P 4 .

³ Country Office Annual Report 2019 Morocco. United Nations Children's Fund 2019; p 1 .

⁴ . شيخة جبر آل ثاني، وفاء الخضراء، هبة الدغديدي، مروان المعشر، ناثان ج. براون، كريستينا زخريا حواتمة، وربما كرامي عكاري. على خطى التجديد والإبداع: البحث عن مسارات مبتكرة للإصلاح التربوي العربي. مركز مالكوم كوي-كارنيغي للشرق الأوسط. نونبر 2022. ص 5.

الثانية، ومراكز محو الأمية، ومؤسسات التكوين المهني، آليات مؤسساتية مهمة في هذا السياق، بما تتيحه من فرص لاستدراك التعلم، وإعادة الإدماج السوسيو-اقتصادي للفئات التي انقطعت عن الدراسة، خاصة في الأوساط الهشة.

ثالثاً، اعتماد منهجية تصاعدية في الإصلاح، تتأسس على تحديد أهداف واقعية قابلة للقياس لكل مرحلة تعليمية، وتُعزز آليات التخطيط والتدبير التربوي والمؤسسي، بما يُمكن من تتبع السياسات العمومية التعليمية وتقويمها بشكل دوري. فالإصلاح الناجع لا يمكن أن يُنجز دفعة واحدة، بل يتطلب مقارنة تدريجية، تراعي خصوصية السياق، وتستند إلى مؤشرات كمية ونوعية، تُسهم في تحسين الفعالية الداخلية والخارجية للمنظومة.

رابعاً، تمركز الإصلاح حول المتعلم، وهو ما يفرض مراجعة شاملة للمنظومة التربوية وفق منطق بيداغوجي حديث يضع المتعلم في قلب العملية التعليمية، لا كمستقبل سلبي للمعلومات، بل كشريك فاعل في بناء المعرفة وصنع القرار التربوي. ويستلزم هذا التحول مواجهة مشكلات الاكتظاظ، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، وتوفير الوسائل الداعمة للتعلم، مثل المختبرات والمكتبات والوسائل الرقمية، إلى جانب تطوير آليات الدعم النفسي والتربوي والاجتماعي.

وفي السياق ذاته، تُعد الخدمات الاجتماعية المرافقة للتعليم من الشروط الأساسية لإنجاح المسار الدراسي، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية. إذ تبيّن التجربة أن النقل المدرسي، والمطاعم المدرسية، وتدبير الداخليات تُمثل عوامل حاسمة في تقليص الانقطاع المدرسي وتحقيق الإنصاف المجالي. ولذا، فإن تجاوز الإكراهات المحيطة بهذه الخدمات يُعد ضرورة ملحة لضمان استمرارية التمدرس، وتعزيز المردودية الداخلية للمدرسة العمومية.

كما يُعد تعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية شرطاً بنوياً لنجاح الإصلاح. فلا يمكن التفكير في تطوير التعليم دون التزام الدولة بتمويل كافٍ ومستدام، يُمكن من تنفيذ البرامج الإصلاحية، ويُعزز جاذبية المهن التربوية، ويرتقي بالبنيات التحتية والخدمات التربوية. ويُرافق ذلك ضرورة تطوير نظم الحكامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكريس الشفافية في تدبير الموارد، بما يرسخ الثقة في المدرسة العمومية كمؤسسة ذات مشروعية اجتماعية وتنموية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن تجاوز الأزمة البنيوية التي تعاني منها المنظومة التعليمية المغربية لا يمكن أن يتحقق من خلال حلول تقنية ظرفية، أو مقاربات إصلاحية مجزأة، بل يستدعي تبني رؤية شمولية واستراتيجية متكاملة تُعيد هيكلة المدرسة من حيث الوظائف والأهداف والمضامين. فلا يكفي معالجة

مظاهر القصور، بل يجب إعادة صياغة وظيفة المدرسة كمؤسسة لإنتاج المعنى، وترسيخ القيم، وتأهيل المواطنين للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، والانخراط في الاقتصاد الرقمي والمجتمع التواصلي.

وفي هذا الإطار، يغدو من الضروري تبني نموذج تربوي جديد، ينهل من الفلسفات التربوية الحديثة، ويقوم على مبادئ الإنصاف، والجودة، والإدماج، والابتكار. نموذج يُعيد الاعتبار للمدرسة العمومية كمجال للارتقاء الاجتماعي، ويُؤهل المتعلم ليكون فاعلاً لا منفعلًا، مبدعًا لا مقلدًا، مشاركًا لا هامشيًا. فنجاح الإصلاح التعليمي لا يُقاس فقط بارتفاع معدلات التمدرس، أو تحسين نتائج الاختبارات، بل بمدى قدرة المدرسة على إحداث تحول بنيوي في الفلسفة التربوية ذاتها، والانتقال من منطق الكم إلى منطق الكيف، ومن التلقين إلى الإبداع، ومن الانغلاق إلى الانفتاح.

إن المدرسة المغربية أمام لحظة مفصلية تقتضي إعادة بناء التعاقد المجتمعي حول التعليم، بما يجعله شأنًا وطنياً بامتياز، ومسؤولية جماعية تتقاسمها الدولة، والأسرة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبهذا التوجه، يمكن للمدرسة أن تستعيد ثقمتها، وتؤدي دورها الطبيعي كمؤسسة للعدالة الاجتماعية، ومصنع للمواطنة الفاعلة، وقاطرة للتنمية المستدامة في أبعادها المتعددة.

خاتمة:

إن تحليل واقع الحق في التعليم بالمغرب من زاوية التحديات البنيوية والآفاق الممكنة يكشف بجلاء أن الإشكال لا يكمن فقط في وفرة البرامج والإصلاحات، بل في غياب مقاربة شمولية تتأسس على رؤية واضحة تنطلق من الإنسان كمرتكز للتنمية، لا مجرد رقم في مؤشرات إحصائية. فالتعليم ليس قطاعًا كباقي القطاعات، بل هو البنية التحتية الثقافية والقيمية التي تُبنى عليها رهانات التقدم والتحرر، وتُستند إليها إمكانات تحقيق العدالة الاجتماعية.

وعموماً، يمكن القول إن الحق في التعليم لا يجب أن يُقاس بعدد المدارس أو نسب التمدرس فحسب، بل بجودة ما يُزرع في الأذهان من قيم، وما يُبنى في النفوس من وعي، وما يُفتح من آفاق أمام الناشئة لتكون فاعلة في محيطها، قادرة على الخلق، ناقدة للواقع، ومؤمنة بإمكانيات التغيير.

من هذا المنظور، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في مراجعة السياسات، بل في إعادة بناء فلسفة التعليم ذاته، وربطه بمشروع مجتمعي تحرري، يجعل من المدرسة فضاءً للمواطنة المتنورة، ومصنعاً للكرامة الإنسانية، وقاطرةً للعدالة المجالية والاجتماعية.

فالتعليم، في نهاية المطاف، ليس مجرد حق ضمن لائحة الحقوق، بل هو الجسر الذي تمرّ منه جميع الحقوق الأخرى نحو التفعيل والممارسة.

وانطلاقاً من القراءة التركيبية والتحليل النقدي لمختلف محاور البحث، أمكن الوقوف على جملة من النتائج التي تبين المفارقات القائمة بين الاعتراف بالحق في التعليم، وبين واقع ممارسته وتفعيله، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. استمرار التحديات البنيوية كالمدرّس المدرسي، وعدم تعميم التمدرس، وضعف نسب الانتقال بين الأسلاك التعليمية، ما يؤكد محدودية نجاعة التدخلات العمومية في معالجة الأسباب العميقة لعدم الالتحاق أو الانقطاع عن الدراسة، خاصة في العالم القروي.

2. استفحال الفوارق المجالية والاجتماعية التي تؤدي إلى تفاوت فرص الولوج إلى تعليم منصف وجيد، وهو ما يتعارض مع التوجهات الرسمية التي تعلن عن ضمان تكافؤ الفرص كأولوية وطنية.

3. تراجع جودة التعلّمات رغم تعاقب البرامج الإصلاحية، مما يبرز خللاً في مضامين المناهج، وأساليب التقييم، والتكوين المستمر للموارد البشرية التربوية، في مقابل طغيان المنطق الكمي على حساب البعد الكيفي.

4. ضعف فعالية الحكامة التربوية نتيجة تعدد الفاعلين وغياب التنسيق بينهم، وتضخم البنيات الإدارية دون وضوح في ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما يُضعف الأثر العملي للسياسات التربوية.

5. غياب ربط حقيقي بين المدرسة والتنمية، حيث ظلت المؤسسة التعليمية في معزل عن حاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، مما يضعف من دور التعليم كرافعة للارتقاء الاجتماعي والتماسك المجتمعي.

ولأجل بناء مدرسة مغربية دامجة، عادلة، وفعالة، تستجيب لتطلعات المجتمع وتُفعل الالتزام الدستوري والدولي للدولة في مجال التعليم، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات الإجرائية والاستراتيجية:

1. إعادة توجيه السياسات التعليمية نحو مقاربة حقوقية تجعل من "الحق في التعليم" محوراً للبرمجة التربوية وليس مجرد شعار، مع ضرورة إدماج مضامين الاتفاقيات الدولية في المنهاج، وآليات التقييم، والتكوين المستمر.

2. إقرار استراتيجية متكاملة للحد من الهدر المدرسي، تنبني على معالجة الأسباب الهيكلية، لا سيما تلك المرتبطة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير آليات الدعم التربوي والنفسي للأسرة والطفل.

3. تحقيق الإنصاف المجالي عبر تمييز إيجابي لفائدة المناطق القروية والهوامش، من خلال الاستثمار في البنيات التحتية، وتحفيز الأطر التربوية، وتكييف البرامج التعليمية مع واقع المتعلمين.
4. إعادة هيكلة الحكامة التربوية بما يضمن فعالية أكبر، عبر تقوية التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين، وتبني مبدأ الشفافية والتقييم الدوري لنتائج الإصلاحات الجارية، وربط المسؤولية بالمحاسبة على كافة المستويات.
5. العمل على تكامل الرؤية بين المدرسة والمشروع المجتمعي، من خلال إدماج البعد التنموي في الفعل التربوي، وجعل التعليم أداة لتحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية، بما يعزز وظيفة المدرسة كمجال للتحرر، والمواطنة، والارتقاء الفردي و الجماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الدستور المغربي 2011.
2. القانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية و التكوين و البحث العلمي. الجريدة الرسمية عدد 6805 ، 17 ذو الحجة 1440 (19 أغسطس 2019).
3. قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025. الجريدة الرسمية عدد 3762 جمادة الآخرة 1446 (10 دجنبر 2024).
4. التعليق العام رقم 13 الحق في التعليم، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة الحادية والعشرون (1999).
5. أحمد عصيد، التحولات القيمية و الثقافية و عوامل الصراع القيمي. منشور ضمن كتاب جماعي التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب. مؤسسة فريدريش إبرت، دجنبر 2022.
6. حسام بدرأوي، التعليم.. الفرصة للإنقاذ. الدار المصرية اللبنانية، يناير 2011.
7. شيخة جبر آل ثاني، وفاء الخضراء، هبة الدغيدي، مروان المعشر، ناثن ج. براون، كريستينا زخريا حواتمة، وربما كرامي عكاري. على خطى التجديد والإبداع: البحث عن مسارات مبتكرة للإصلاح التربوي العربي. مركز مالكوم كري-كارنيغي للشرق الأوسط. نونبر 2022.
8. مهدي نزيه، بن بريكة عبد الوهاب. دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الرشيد. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور، المجلد الأول العدد 36 أكتوبر 2018.

9. ابراهيم العيسوي، تدريس التنمية المستدامة التحديات الأخلاقية و السياسية، مجلة عمران العدد 8/31 شتاء 2020.
10. بليه الحبيب، تطبيق مبادئ الحكامة في مؤسسات التعليم العالي، الحوار الثقافي، المجلد 4 عدد 2 بتاريخ 2015/09/15.
11. قانون مالية 2024، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، عدد خاص ماي 2024.
12. الطريق غير المسلوک إصلاح التعليم في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا _ ملخص تنفيذي _ . البنك الدولي للإنشاء و التعمير، واشنطن 2007.
13. التقرير الوطني لبرنامج التقييم الدولي لتتبع مكتسبات التلاميذ "PISA 2018" ، بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- (OCDE) وبدعم من الوكالة الأمريكية لتحدي الألفية. المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي سنة 2018.
14. مجموع المذكرات الموضوعاتية و الرهانات و المشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد "الملحق رقم 2" للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد. أبريل 2021 .
15. التقرير الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع المدارس الرائدة، المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي 2024.
- 16 Draft country programme document; Morocco. United Nations Children's Fund; Executive Board; Second regular session 2022. 6–9 September 2022.
- 17 Country Office Annual Report 2019 Morocco. United Nations Children's Fund 2019.

Education for Sustainable Development and Women's Human Security A Case Study of Naour Women's Association

التعليم من أجل التنمية المستدامة والأمن الإنساني للمرأة: دراسة حالة جمعية نساء ناعور

Dr. Nour Abzakh (Marmara university, Istanbul, Turkey)

د. نور أبزاح (جامعة مرمره ، إسطنبول، تركيا)

مستخلص:

تُعدّ التربية من أجل التنمية المستدامة (ESD) أداةً رئيسية معترفًا بها عالميًا لتعزيز الأمن الإنساني، والمساواة بين الجنسين، والنمو الشامل (اليونسكو، 2017؛ الأمم المتحدة، 2015). تستكشف هذه الدراسة كيف يوظّف "جمعية سيدات ناعور" في الأردن مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة من خلال ورش العمل الصحية، وورش حقوق المرأة، والتدريب المهني بهدف تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا. ومن خلال منهج نوعي، تقيم الدراسة كيفية تأثير هذه البرامج على تعزيز الأمن الإنساني للنساء والمساهمة في التنمية المجتمعية المستدامة.

تكشف الدراسة أن مبادرات الجمعية أدت إلى تحسين كبير في وعي النساء وثقتهم بأنفسهن وقدرتهن على الصمود الاقتصادي. كما تُقدّم توصيات عملية لتوسيع نطاق هذه النجاحات، مما يبرز الدور التحويلي الذي تلعبه المنظمات القاعدية في تفعيل أهداف التنمية المستدامة العالمية على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: التعليم من أجل التنمية المستدامة، الأمن الإنساني للمرأة، التمكين الاقتصادي، التدريب المهني، أهداف التنمية المستدامة، التنمية المجتمعية.

Abstract:

Education for Sustainable Development (ESD) is recognized globally as a key tool to promote human security, gender equality, and inclusive growth (UNESCO, 2017; United Nations, 2015). This study explores how the Naour Women's Association (NWA), based in Naour, Jordan, utilizes ESD through health, Women's rights, and vocational training workshops to empower women economically, socially, and psychologically. Using a qualitative approach, the research assesses how these programs enhance women's human security and contribute to sustainable community development.

The aim of this study is to evaluate how these educational programs affect women's economic empowerment and overall well-being, which, in turn, enhance their roles within the community, which leads to enhance their role within the larger context of sustainable development.

Additionally, this study examines how NWA's educational programs increase women's knowledge of their rights, health, and community involvement, and how these factors contribute to sustainable development. It will also evaluate the indirect impact of vocational training on sustainable development, assessing its efficacy in providing women with opportunity to work and financial independence. Furthermore, the study investigates how economic empowerment enhance women's human security within their communities and personal life with their families, and how this, in turn, affects sustainable development indirectly. Finally, this study explores how Education for Sustainable Development (ESD) can support women's long-term sustainable development in Naour.

Key Words: Education for Sustainable Development (ESD), Women's Human Security, Economic Empowerment, Vocational Training, Sustainable Development Goals (SDGs), Community Development.

1. Introduction:

the core of women's human security is Freedom from fear, and humiliation, ensuring that they have the resources to live stable and secure lives. Education for Sustainable Development (ESD) plays a crucial role in achieving it, by providing women with the values, knowledge, and skills necessary for decent and sustainable living. Community base organizations address the issues related to economy, society, and health, which significantly may improve the lives of women in different communities. One example of such an organization is the Naour Women's Association (NWA), which actively works to raise awareness and provide job opportunities for the women of Naour. This study will explore how NWA's programs use ESD to enhance women's human security.

1.1. Problem Statement:

Despite national progress in education and gender equality, many women in Jordan—especially in suburban and rural areas like Naour—continue to face intersecting insecurities, including limited economic opportunities, gender-based violence, and inadequate access to health and legal protection (UN Women, 2021). These challenges hinder women's human security, defined as freedom from fear, want, and indignity (Hudson, 2009). While ESD has the potential to address these issues by equipping women with critical skills and knowledge, localized research on its direct impact remains scarce. This study aims to fill that gap by analyzing the effectiveness of NWA's programs in promoting women's empowerment and sustainable development in Naour.

Research Questions- The research questions guiding this study are as follows:

- a) How do NWA programs enhance women's understanding of their health, rights, and decision-making abilities and choices?
- b) To what extent does vocational training increase women opportunity to employment opportunities and increase income?

- c) How does economic empowerment contribute to the enhancement of women's human security?
- d) How does Education for Sustainable Development (ESD) pave the way for long-term stability, which promotes sustainable development, and encourage women's active participation in their communities?

1.2. The Significance of the Study:

analyzing solid example of community innovation, will contribute to the enhance the result of the research on education for sustainable development and women's human security. Policymakers, non-governmental organizations, and academics research on gender, sustainable development, and human security makes result valuable. The study aims to offer a unique outlook into applicable approaches for empowering women in similar context by highlighting the effectiveness of NWA's initiatives and approaches.

1.3. Study objectives:

The study aims to investigate the impact of NWA's educational programs on women's empowerment and sustainable development. it examines how NWA's educational initiatives enhance women's understanding of their rights, health, and community involvement, and how these improvements contribute to sustainable development goals as a result. Additionally, the research assesses the effectiveness of vocational training programs in creating employment opportunities and fostering financial independence for women, which leads to promoting sustainable development. Another key focus is the role of economic empowerment in enhancing women's human security within their personal life and communities, Finally, the study explores how Education for Sustainable Development (ESD) can support women's long-term sustainable development in Naour, emphasizing the interconnectedness between education, economic security, and sustainable progress in local contexts.

1.4. Methodology:

1.4.1. Research Design:

This study adopts a qualitative research design, which is appropriate for exploring the nuanced, lived experiences of women participating in empowerment programs. A qualitative approach enables in-depth understanding of participants' perceptions, behaviors, and the contextual factors that shape their engagement with the Naour Women's Association (NWA) (Creswell, 2013). This design is particularly suited for investigating social and human security dimensions, as it allows the researcher to capture the complex interplay between education, empowerment, and sustainable development.

1.4.2. Sampling Methods and Participants:

The study employed purposive sampling to select participants who have been actively engaged with NWA's programs. This sampling method was chosen to ensure that the study captured rich, relevant, and varied experiences from women who directly benefited from the educational and vocational initiatives.

1.4.3. Participants included:

- **Beneficiaries:** 3 women who attended health, rights awareness, or vocational training workshops at NWA, group of 10 women from different sessions.
- **Staff Members:** 2 key staff and trainers at NWA, including the Association's Director and program coordinators.

This sample ensured a balanced representation of perspectives from both beneficiaries and program implementers.

1.4.4. Data Collection Tools:

Multiple **data collection tools** were used to enhance the study's validity through triangulation:

- **Semi-Structured Interviews:** Conducted with both beneficiaries and staff to explore perceptions of empowerment, program effectiveness, and human security impacts. Interviews were designed to be flexible, allowing participants to share personal stories and reflections (Kvale & Brinkmann, 2009).
- **Focus Group Discussions:** Held with small groups of beneficiaries to gather collective insights and explore shared experiences.
- **Observations:** The researcher attended selected workshops and community activities to observe interactions, participant engagement, and program delivery in real-time.
- **Document Analysis:** Review of internal reports, training materials, and NWA's program records provided contextual data and helped cross-validate findings from interviews and observations.

1.4.5. Data Analysis Methods:

Data were analyzed using **thematic analysis**, a widely used method for identifying, analyzing, and reporting patterns (themes) within qualitative data (Braun & Clarke, 2006). The process involved:

- a) **Familiarization:** Transcribing and reading through all collected data multiple times to gain an overall understanding.
- b) **Coding:** Systematically coding meaningful data segments using both pre-determined codes (based on research questions) and emergent codes.
- c) **Theme Development:** Grouping related codes into broader themes reflecting key findings, such as "Economic Empowerment," "Human Security," and "Community Participation."
- d) **Interpretation:** Linking themes back to the theoretical framework, research questions, and existing literature to draw meaningful conclusions.

To ensure rigor and credibility, member checking was conducted by sharing summaries of findings with a subset of participants to confirm accuracy and resonance with their experiences.

1.5. Research Structure:

The paper is structured as follows:

- a) **Introduction and Theoretical Framework:** Establishes definitions of ESD and women's human security, situating them within global and Jordanian contexts.
- b) **Methodology:** Outlines the qualitative methods used, including interviews and participant observations.
- c) **Findings and Discussion:** Divided into thematic sections:
 - Impact of Educational Programs
 - Vocational Training and Economic Empowerment
 - Economic Empowerment and Human Security
 - The Role of Leadership
- d) **Practical Recommendations:** Suggests actionable strategies to enhance program reach and impact.
- e) **Conclusion:** Synthesizes findings and links them to broader SDG objectives.

2. Theoretical frame work:

2.1. Introduction to Sustainable Development

Sustainable development has emerged as an important concept in the world of today, emphasizing the need to intensify effort for environmental protection, economic growth, and social equity. The term gained attention in 1987 with the publication of the Brundtland Report, which defined sustainable development as "development that meets the needs of the present

without compromising the ability of future generations to meet their own needs" (World Commission on Environment and Development [WCED], 1987). This definition affirms the mutual responsibility, and collateral effort in developing practices and highlights the necessity of integrating environmental considerations into economic and social planning.

The Brundtland Report made a shift in recognizing that the environmental degradation and social inequalities are strongly linked to economic development context. It was a red flag for a unified strategy that addresses the connectedness of these issues together, advocating for policies that promote equitable growth while ensuring ecological integrity (WCED, 1987). This approach leads to put more effort on achieving international agreements and frameworks aimed at achieving sustainable development goals.

The core of sustainable development is the "triple bottom line," which encompasses three main dimensions, which are: economic viability, environmental protection, and social equity (Elkington, 1997). This framework paves the way to policymakers and stakeholders to consider the long-term impacts of development decisions among these domains, ensuring that progress in one area will lead to the success of the other diminutions.

Educational initiatives play an important role in enhancing the principles of sustainable development. For instance, Rogers et al. (2008) addresses the importance of integrating sustainability into educational curricula to advance a deeper understanding of environmental issues and develop responsible citizenship. Similarly, Soubbotina (2004) highlights the significance of utilizing indicators to assess development progress, facilitating decision-making and international comparisons.

2.2. Understanding Women's Human Security:

Women's human security goes beyond traditional notions of state-centric and military-focused security paradigms. It involves a holistic knowledge of security that enhance the freedom from fear, want, and indignity in everyday life. This perspective recognizes that women often face unique and complicated forms of insecurity, including gender-based

violence, economic disparities, limited access to healthcare and education, and political marginalization (Hudson, 2009).

Feminist analyses have been essential in redefining human security to individual and community well-being. McKay (2004) contends that conventional security frameworks largely neglect the lived realities of women and insufficiently address the societal gaps that maintain gendered vulnerabilities.

By incorporating feminist perspectives, the concept of human security becomes more specified and reflected to the diverse needs of women across different contexts.

Understanding women's human security and different context is very important as Women across different regions encounter distinct insecurities and needs, different context may include conflict-related violence, displacement, environmental degradation and economic exploitation (Goldsworthy et al., 2001). A human security perspective must therefore emphasize intersectional strategies that take into account the interplay of various social, economic, and political factors influencing women's lives.

sustainable development and women's human security are deeply interconnected, each reinforcing the other in the pursuit of equitable and resilient societies. all individuals can thrive in dignity and peace, if policymakers and practitioners adopt a comprehensive and inclusive approaches that recognize the multifaceted nature of security and development.

3. The Link Between Human Security and Sustainable Development:

Human security and sustainable development are profoundly related, by sharing a common objective of enhancing the well-being of individuals and communities while fostering long-term societal stability and resilience. both concepts recognize that development cannot be sustainable unless people are free from fear, want, and indignity. On the other hand, sustainable development provides the necessary base for women human security by addressing structural inequalities, which promote inclusive growth, and strengthening societal

systems. This connection is particularly evident when examining the linkages through the lens of the Sustainable Development Goals (SDGs), notably SDGs 3, 4, 8, and 10.

While each SDG addresses a specific goal for development, their overlapping is most evident through the lens of intersectionality, particularly the intersections between education, gender, and human security. As Hudson (2009) and Reardon (1993) argue, education not only empower individuals with tools for economic and social development, but also promotes structural transformation.

In contexts where women face multidimensional insecurity—economic, political, and physical—education acts as a buffer against exploitation and marginalization. Educated women are more likely to be employed, exercise reproductive autonomy, and participate in leadership roles. Moreover, they are critical agents in advancing peacebuilding and climate resilience, as their insights and experiences often shape more inclusive and sustainable solutions.

regardless that Sustainable Development Goal (SDG) addresses a different developmental goal, they are overlapping within the context of intersectionality, particularly with regard to the links within; education, gender, and human security. According to Hudson (2009) and Reardon (1993), education not only empowers individuals with tools for social and economic development but also promotes structural transformation.

In circumstances when women endure complex insecurity such as; economic, political, and personal, education serves as a safeguard against exploitation and discrimination. Women with education has better opportunity to be employed, exercise reproduce independency, and enrolled in leading positions. Furthermore, they are main contributors to peacebuilding and climate resilience, as their perspectives and experiences inform more inclusive and sustainable solutions.

Feminist scholars highlight that education must go beyond formal schooling to include critical pedagogy that empowers learners to question injustice and imagine alternative futures

(McKay, 2004; Reardon, 1993). Education for sustainable development should therefore be people-centered, rights-based, and context-sensitive.

Economic security, is a critical component of human security, it is rooted in the possibility of stable income and employment opportunities. Without economic security, individuals are exposed to poverty, exploitation, and displacement.

Decent Work and Economic Growth which is count as SDG 8, emphasizes decent work for all and inclusive sustainable economic growth, full and productive employment. this goal is essential to ensuring livelihoods that are resilient to shocks such as economic breakdown or climate-related events. In addition to that, the fact that reducing economic insecurity is a key pathway to decreasing income inequality, which is the focus of SDG 10 (Reduced Inequalities) (United Nations, 2015).

Ensuring access to healthcare, clean water, sanitation, and nutrition directly improves the well-being and productivity of populations which is the core of Health security that is another crucial aspect of human security. Health security interrelated to SDG 3(Good Health and Well-being) that's explicitly targets the promotion of physical and mental health, which reduction the mortality rates, and the containment of global health threats such as pandemics.

Health security contributes to sustainable development (WHO, 2020). not only by protecting individuals but also by reducing the economic and social burden on communities, thereby Environmental security, closely linked to climate change and ecological sustainability, which is another central pillar of human security.

under SDG 13 (Climate Action) and SDG 15 (Life on Land) Sustainable development aim to enhance community resilience through environmental protection, Environmental degradation, natural disasters, and resource scarcity. disproportionately affect vulnerable populations. Without environmental security, the progress made in health, economic, and social development can be easily undermined., sustainable land use, and climate adaptation strategies (IPCC, 2022).

Moreover, political and social stability are essential for human security and sustainable growth. SDG 16 (Peace, Justice, and Strong Institutions) emphasizes the significance of inclusive government, adherence to the rule of law, and the safeguarding of human rights. When institutions are equitable and responsive, they foster conditions where security and development mutually reinforce one another, therefore preventing conflict and enhancing trust in public systems.

Education and empowerment, especially in relation to SDG 4 (Quality Education), are fundamental to human security. Education improves personal abilities, facilitates economic engagement, and cultivates analytical reasoning. It is also crucial in disrupting the cycle of poverty and inequality. Likewise, gender equality, as outlined in SDG 5, is essential. Guaranteeing women and girls equitable access to education, healthcare, and leadership roles not only fosters fairness but also improves the efficacy of development initiatives (UN Women, 2021).

The interrelationship between human security and sustainable development is evident and multifaceted. Neglecting one aspect while addressing the other results in disjointed initiatives and untenable results. By aligning development strategies with the Sustainable Development Goals—particularly those pertaining to health (SDG 3), education (SDG 4), economic growth (SDG 8), and the reduction of inequality (SDG 10)—policymakers can guarantee a holistic and cohesive approach that preserves human dignity while ensuring a fair and sustainable future.

4. The Role of Education in Sustainable Development: A Focus on SDGs 3, 4, 8, and 10

Education is fundamental to sustainable development, empowering individuals to enhance their lives and contribute to the welfare of their communities and the world. Among the 17 Sustainable Development Goals (SDGs) delineated in the United Nations’ 2030 Agenda, SDG 4 Quality Education is especially vital, as it directly facilitates the attainment of other goals, particularly SDG 3 (Good Health and Well-being), SDG 8 (Decent Work and Economic Growth), and SDG 10 (Reduced Inequalities). Education cultivates knowledge, skills, and

critical thinking, enabling individuals to address difficult global challenges while promoting justice, sustainability, and human dignity.

The essence of sustainable development is the necessity for equitable access to education. SDG 4 seeks to "ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all" (United Nations, 2015). Realizing this objective necessitates that learner — irrespective of gender, financial status, ethnicity, or geographic location — have access to high-quality educational environments that equip them for meaningful societal participation.

Quality education enhances reading and numeracy while also cultivating vital life skills such as problem-solving, empathy, environmental stewardship, and civic responsibility (UNESCO, 2017). Education systems prioritizing sustainability cultivate a generation more cognizant of climate change, inequality, and global interconnectedness. Initiatives such as Education for Sustainable Development (ESD) are progressively shaping curricula to enhance cognitive abilities alongside ethical consciousness and social responsibility.

Moreover, inclusive education systems are crucial for rectifying inequities in access and outcomes. Obstacles such as poverty, disability, conflict, and gender discrimination persist in excluding millions of children from education. According to UNESCO (2020), inclusive education is not just a technical necessity but also a moral obligation, essential for diminishing structural inequalities and enabling every individual to participate in and gain from sustainable development.

Education is intrinsically connected to SDG 3, which advocates for health and well-being for all. Multiple research has proven the significant association between educational attainment and health consequences. Educated persons are more inclined to make informed choices regarding nutrition, cleanliness, family planning, and illness prevention, therefore enhancing both personal and public health (Soubbotina, 2004).

Maternal education has been demonstrated to substantially decrease child mortality and enhance maternal health. Women possessing elevated educational attainment are more inclined to utilize prenatal care, secure immunizations for their offspring, and implement healthful practices in child-rearing (UNICEF, 2020). Education is essential in mitigating the transmission of infectious diseases like HIV/AIDS by promoting awareness and diminishing stigma.

Furthermore, educational institutions can function as venues for health promotion by incorporating health education into the curriculum and facilitating access to essential health services. School-based nutrition and mental health programs are crucial in cultivating enduring habits that promote physical and emotional well-being. In places afflicted by violence or prone to disasters, schools frequently function as secure environments that offer psychosocial assistance to children and adolescents.

The COVID-19 pandemic underscored the interconnection between health and education systems. School closures not only interrupted education but also intensified pre-existing health vulnerabilities, especially among marginalized groups. This has incited increasing demands for more cohesive, resilient systems that synchronize education and health services to safeguard the most vulnerable populations.

Education is a fundamental facilitator of SDG 8, which aims to foster sustained, inclusive, and sustainable economic growth, comprehensive and productive employment, and dignified work for everyone. An educated populace exhibits more innovation, adaptability, and productivity—attributes vital for contemporary economies dependent on knowledge, creativity, and technology (Tilak, 2002).

Fundamental education enhances labor market results by augmenting employability and income potential, whilst further education and vocational training provide individuals with particular competencies required for advancing industries. Enhancing access to secondary and university education in low-income nations is vital for cultivating a competent workforce and disrupting the cycle of poverty.

The connection between educational systems and labor market requirements is equally significant. Discrepancies between graduates' competencies and employment prospects can result in underemployment and dissatisfaction, particularly among young individuals. Policies that advocate for technical and vocational education and training (TVET), internships, and entrepreneurship are essential for equipping learners for significant employment across several sectors (ILO, 2021).

The Fourth Industrial Revolution, propelled by automation, artificial intelligence, and digital transformation, is redefining the essence of employment. Lifelong learning and ongoing upskilling are more necessary. Educational systems must adapt to provide learners with both technical competencies and interpersonal abilities, including teamwork, adaptation, and digital literacy. By doing so, they can foster inclusive economic engagement and mitigate unemployment.

Education has a vital role in accomplishing Sustainable Development Goal 10, which seeks to diminish inequality both within and among nations. Educational inequality persists as a significant and structural obstacle to sustainable development. Gender, wealth, ethnicity, language, disability, and geographic disparities hinder millions from obtaining quality educational opportunities (UNESCO, 2020).

Addressing these inequities necessitates targeted policies and inclusive behaviors that prioritize equity over equality. While equal access to educational institutions is a crucial initial measure, equity guarantees that students have the essential assistance to flourish. This includes gender-sensitive curricula, accessible educational resources, linguistic inclusion, and support services for students with disabilities.

Furthermore, education functions as a social equalizer by empowering underprivileged groups to claim their rights and engage in civic affairs. Literacy and critical thinking enable individuals to confront unjust behaviors, champion social justice, and participate in democratic processes. This is particularly crucial for women and girls, as their educational achievement is intricately connected to wider societal consequences, such as diminished

gender-based violence, postponed marriage, and increased political engagement (Hudson, 2009).

From a global standpoint, differences in educational spending and quality between the Global North and South perpetuate global inequity. Enhancing global collaboration, augmenting development assistance for education, and fostering South-South knowledge exchange are critical measures to guarantee that all nations can establish inclusive, high-quality education systems.

5. The Role of Civil Society Associations in Education for Sustainable Development (ESD):

Education for Sustainable Development (ESD) is a transformative process that equips learners to make educated decisions and undertake responsible actions for environmental integrity, economic viability, and social justice for current and future generations. According to UNESCO (2017), ESD fosters the acquisition of information, skills, values, and attitudes essential for tackling the interrelated global challenges currently confronting the world, including climate change, biodiversity loss, poverty, and inequality.

Although formal education systems are essential in executing ESD, they are not the only participants. Civil society associations (CSAs)—comprising non-governmental organizations (NGOs), community-based organizations (CBOs), grassroots movements, professional associations, and faith-based groups—have become essential participants in promoting the objectives of Education for Sustainable Development (ESD). These organizations serve as intermediaries among governments, institutions, and communities, fostering innovation, accountability, advocacy, and participatory methods in sustainable development education.

This essay analyzes the diverse functions of civil society organizations in advancing and executing Education for Sustainable Development (ESD), focusing on their contributions, tactics, problems, and future outlook.

Civil society can be defined as the collective of non-governmental organizations and institutions that represent the interests and aspirations of citizens. It is a sector in which individuals collaborate to promote shared objectives, frequently on a voluntary basis and outside of governmental and market influences (Anheier, 2014).

Education for Sustainable Development aims to incorporate the concepts, values, and practices of sustainable development into every facet of education and learning. Its objective is to empower individuals to think critically, act responsibly, and work effectively to create a sustainable future (UNESCO, 2017).

It's important to mention that education and women's empowerment is a cornerstone for sustainable development, particularly when directed toward empowering women in areas such as:

- Entrepreneurship and economic participation
- Environmental and health awareness
- Legal and rights-based empowerment

The Naour Women's Association offers educational and training programs that provide women with the knowledge and skills needed to become active community participants and achieve economic independence—key components of human security.

The convergence of civil society and Education for Sustainable Development (ESD) is both inherent and essential. Civil society organizations frequently engage directly with local communities and possess a keen awareness of local contexts, customs, and needs, which are essential for the design and execution of effective Education for Sustainable Development initiatives.

Civil society organizations (CSOs) are pivotal in promoting the incorporation of Education for Sustainable Development (ESD) into national education policies, development agendas, and international frameworks. They exert pressure on governments and international

organizations to implement more inclusive, equitable, and sustainability-focused educational policies through lobbying, campaigns, and engagement in public debate (Keating, 2016). Numerous Civil Society Organizations significantly influenced the formulation of the UN's 2030 Agenda for Sustainable Development, especially Sustainable Development Goal 4.7, which highlights Education for Sustainable Development and global citizenship education. Entities like Oxfam, the Earth Charter Initiative, and the Global Campaign for Education have exerted significant influence in international policy discussions (Earth Charter International, 2020).

A defining characteristic of civil society is its adaptability and ability to innovate. Civil society organizations frequently implement innovative educational models, curriculum, and pedagogical strategies that may subsequently be expanded or integrated into official education systems. Experiential learning programs, eco-schools, and community-led educational projects frequently emerge from civil society experimentation (Tilbury & Wortman, 2004).

Organizations such as the Centre for Environment Education (CEE) in India have created localized and culturally pertinent Education for Sustainable Development (ESD) materials that have been integrated into formal school curriculum. The Green Belt Movement in Kenya, established by Nobel Laureate Wangari Maathai, has successfully integrated environmental education with community empowerment and women's rights (Maathai, 2006).

Civil society organizations actively engage in capacity-building initiatives, educating educators, community leaders, youth, and government officials on sustainable development principles and practices. These trainings frequently emphasize participative learning techniques, critical analysis, and action-oriented competencies (Sterling, 2010).

WWF's educational initiatives in Africa and Asia have encompassed training educators in biodiversity protection and climate change awareness. These programs not only augment educators' capabilities but also cultivate networks of practice that promote enduring change (WWF, 2018).

A fundamental strength of civil society organizations is their capacity to mobilize and engage communities. By employing participatory approaches, they guarantee that education is culturally pertinent and that learners engage as active participants rather than passive recipients. This grassroots approach improves ownership and efficacy (Boeve-de Pauw et al., 2015).

In Latin America, indigenous groups have partnered with NGOs to create intercultural bilingual education programs that amalgamate traditional knowledge with sustainable principles. These activities not only safeguard cultural assets but also foster environmental stewardship (UNESCO, 2016).

Civil society often acts as a watchdog, monitoring the implementation of government commitments to ESD and holding institutions accountable. Through research, citizen reports, and public advocacy, CSOs highlight gaps, document progress, and advocate for greater transparency (UNESCO, 2020).

Organizations such as Education International and Global Education Monitoring Report partners frequently publish reports evaluating national progress on ESD-related indicators, thus creating pressure for improved implementation.

Civil society organizations excel at customizing educational materials to align with the cultural, socioeconomic, and linguistic contexts of the communities they support. This guarantees that ESD is significant and attainable for many populations (Wals, 2011). Although schools are significant, Civil Society Organizations (CSOs) frequently function beyond conventional educational frameworks, employing informal and non-formal learning methods—such as community workshops, theatre, storytelling, and digital media—to engage wider audiences (LaBelle, 1986).

Numerous civil society organizations highlight youth as catalysts for change. They endorse youth-led projects, leadership programs, and advocacy campaigns that enhance young

individuals' ability to impact their communities and cultivate sustainable futures (Sanson et al., 2019).

A significant challenge encountered by civil society in advancing Education for Sustainable Development (ESD) is the scarcity of finance and resources; numerous civil society organizations (CSOs) function with constrained budgets and struggle to obtain stable financing for enduring ESD programs. Donor priorities may fluctuate, complicating the maintenance of programs (CIVICUS, 2020).

Another problem is that, in certain countries, civil society encounters political repression, legal constraints, or a lack of acknowledgment. This may inhibit autonomous action and constrain their capacity to champion change or engage marginalized communities (Freedom House, 2021).

Additionally, the issues of fragmentation and coordination. The heterogeneity of participants in civil society may occasionally result in fragmentation, redundancy of initiatives, or insufficient coordination. Establishing synergies and cohesive strategies among businesses remains a persistent difficulty (Anheier, 2014).

5.1. Case Studies of Civil Society Contributions to ESD; Naour women Association:

The Naour Women Association is one of the pioneering civil society organizations in Jordan, established in 1958 — before the issuance of the Associations Law and the formation of the first municipal council in the Naour area. Since its founding, the Association has been dedicated to addressing community needs by providing essential services that were not available at the time. With a strong focus on empowering women, the Association works to raise awareness, enhance skills, support small income-generating projects, and offer childcare services, contributing to the advancement and well-being of women and their families in the local community.

6. Findings and Discussion:

6.1. Impact of Educational Programs:

The Naour Women's Association's (NWA) workshops on health, women's rights, and social empowerment have had a significant impact on participants' awareness, confidence, and overall well-being. Beneficiaries reported notable improvements in their personal knowledge, self-esteem, and active engagement within their families and communities.

Helana, a long-time resident, reflected: "I attended health lectures on breast cancer, women's rights, and vocational training. These programs provided me with practical skills such as home mushroom cultivation and dairy production, which reduced household expenses and boosted my confidence."

Helana also emphasized the emotional support offered through the programs, noting that the safe and welcoming environment fostered by the Association created a strong sense of belonging and social value among participants. Such emotional security is a vital but often overlooked component of women's human security.

Similarly, Nibal highlighted the broader impact of education: "Attending lectures and workshops expanded my knowledge and life skills. It inspired me to encourage my daughter to start her own business making creams, and the Association helped market her products through bazaars and online platforms."

These testimonies illustrate that education extends beyond individual transformation—it initiates generational empowerment, influencing both family members and the wider community.

Furthermore, beneficiaries frequently noted that the Association's programs provided essential psychosocial support, particularly for women undergoing major life transitions such as retirement, divorce, or relocation. In this way, NWA plays a critical role in fostering not only informational empowerment but also psychological resilience.

6.2. Vocational Training and Economic Empowerment:

NWA's vocational training programs have directly contributed to enhancing economic empowerment among women in Naour. Beneficiaries gained practical skills that improved their employability, fostered entrepreneurship, and enabled greater financial independence.

Ahood, who faced difficult circumstances following her divorce, shared: "After attending the childcare course, I secured a job at the Association's daycare. Financial independence restored my confidence after losing support from my family."

In another example, Nibal described how vocational workshops encouraged her daughter to establish a home-based business: "The 'Sustainability Starts with Me' workshop provided essential guidance and support. My daughter's success in creating a skincare line directly improved our family's financial stability."

The Association's Director, Areej Afishat, explained: "Our training programs are customized based on the community's needs and current labor market trends. Many women have launched home-based businesses, successfully overcoming cultural and economic barriers."

Beyond direct income generation, these programs also contribute to broader economic resilience by fostering entrepreneurship, innovation, and localized economic activity, thereby strengthening community-level economies.

6.3. Economic Empowerment and Human Security:

The connection between economic empowerment and women's human security is clearly demonstrated by the experiences of NWA participants. Increased financial stability has translated into enhanced dignity, autonomy, and influence within their households.

Helana described her newfound self-sufficiency: "Cultivating mushrooms at home and producing dairy items reduced our family's spending, increasing our household's self-reliance."

Ahood highlighted the transformative effect of employment: "Becoming financially independent from my father gave me the strength and dignity I needed after my divorce."

Similarly, Nibal reflected:

"Encouraging my daughter to start a business empowered her financially, allowing her to fund her university education independently."

These stories illustrate that empowerment creates a ripple effect: educated and economically stable women often extend their support to family, friends, and the wider community, thereby reinforcing social networks, resilience, and human security.

7. The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Education and Human Security

7.1. In Education:

- a) Using AI tools to design personalized educational content based on women's individual backgrounds and learning needs.
- b) Adopting smart learning platforms that allow flexible, self-paced learning.
- c) Analyzing educational data to continuously improve training programs.

7.2. In Supporting Human Security:

- a) AI systems can monitor and prevent cyber violence or online discrimination against women.
- b) Digital health applications can provide basic health consultations in underserved communities.
- c) AI-based recommendation platforms can help women market their products or find work opportunities.

8. The Role of Education for Sustainable Development (ESD) in Long-Term Development:

NWA's approach aligns closely with key Sustainable Development Goals (SDGs), particularly:

- a) SDG 4 (Quality Education): Promoting lifelong learning opportunities and literacy.
- b) SDG 5 (Gender Equality): Enhancing women's social, political, and economic empowerment.
- c) SDG 8 (Decent Work and Economic Growth): Creating sustainable and inclusive employment opportunities.
- d) SDG 10 (Reduced Inequalities): Addressing disparities in access to education, resources, and opportunities.

Heba Lebzo, Head of the Association, emphasized: "Our activities combat poverty, enhance health awareness, and promote women's rights, all of which contribute directly to sustainable development."

The Association's work illustrates the vital role grassroots organizations play in translating global development goals into tangible, local achievements. By offering accessible and locally relevant training, NWA not only meets immediate needs but also fosters long-term resilience and societal progress.

9. Additional Insights: Challenges and Opportunities

9.1. Challenges Identified

- a) **Economic Barriers:** Transportation costs, especially for multi-day workshops, remain a significant obstacle for many women.
- b) **Cultural Barriers:** Although societal attitudes are evolving, traditional norms still limit some women's full participation in public life.

- c) **Legal and Policy Gaps:** Current laws regarding divorce, custody, and women's economic rights are seen as insufficient by many participants, underscoring the need for broader advocacy and legal reforms.
 - o **Opportunities for Expansion:**
- d) **Digital Empowerment:** Strengthen digital literacy and e-marketing training to expand women's access to broader markets.
- e) **Policy Advocacy:** Work closely with policymakers to advance equitable legal protections, particularly for divorced and marginalized women.
- f) **Expanded Outreach:** Implement mobile training initiatives and increase transportation support to reach more isolated and underserved women.

9.2. **Opportunities for Expansion:**

- a) Expanding access to **e-marketing** and **digital entrepreneurship training** to help women reach broader markets.
- b) Strengthening partnerships with governmental and non-governmental actors to advocate for more **equitable legal protections** for women.
- c) Continuing to develop **mobile outreach** initiatives to reach women who are geographically or socially isolated.

As Areej Afishat aptly stated: "Success is not just about providing training. It's about creating ecosystems of support—legal, economic, social—so women can thrive sustainably."

9.3. **Leadership and Vision: The Role of Heba Lebzo**

By attending several sessions talking to different beneficiaries, a main finding was seen which the role of individuals and their insights in leading the community and their role in sustainable development when they seek their vision on the ground. A central figure in the success of the Naour Women's Association, the Head of the Association represented by Heba

Lebzo. Her leadership embodies a vision of grassroots empowerment, sustainable development, and rights-based advocacy.

Heba emphasized the founding mission: "The Association was established in 1958 to fill service gaps not addressed by the state. Our focus has always been on empowering women through awareness, education, and economic opportunity."

the Association evolved from a traditional service provider into a dynamic, community-driven hub promoting sustainable development and women's human security.

Her contributions include:

- a) **Strategic Program Design:** Heba ensures that workshops and training sessions are constantly adapted to address the evolving needs of women and align with sustainable development trends, including digital marketing, environmental awareness, and home-based entrepreneurship.
- b) **Advocacy for Women's Rights:** Recognizing the structural barriers facing women, especially divorced women, Heba actively calls for policy reforms to improve custody rights, housing security, and access to health insurance for women marginalized by current legal frameworks.
- c) **Collaboration and Networking:** Heba has strengthened NWA's ties with governmental agencies, international NGOs, and private sector partners, expanding resource mobilization and program reach.
- d) **Cultivating Trust:** Perhaps most importantly, Heba's longstanding presence and transparent leadership have built deep community trust. Women across Naour and neighboring areas regard the Association as a safe space—a crucial foundation for any empowerment initiative.

As Heba explained: "Our success lies in trust, adaptability, and always putting the real needs of women at the center. Sustainable development starts with empowering individuals in their own communities."

Through her leadership, Heba demonstrates that sustainable development is not an abstract goal—it is built through daily acts of education, advocacy, and solidarity.

In conclusion, The Naour Women's Association exemplifies how grassroots organizations can effectively translate global ESD principles into local empowerment strategies. This case study confirms that ESD is not merely about imparting knowledge but about fostering holistic human security—economic, social, and psychological. Women in Naour who participated in NWA's programs reported increased confidence, financial independence, and community involvement—key indicators of sustainable development progress.

However, persistent challenges—including cultural barriers, legal inequities, and infrastructural limitations—highlight the need for a multi-layered approach. Scaling up NWA's successes requires systemic support, policy alignment, and continued innovation.

To sum up, this research reaffirms that human security and sustainable development are interdependent. Investing in locally driven, education-based empowerment initiatives like those of NWA not only uplifts women but also strengthens the social fabric, fostering resilient and equitable societies, NWA has:

Increased Awareness and Confidence: NWA's health and rights workshops significantly raised awareness about personal rights, health, and available legal protections, boosting participants' self-confidence and sense of agency.

Vocational Success: Training programs in crafts, childcare, and home-based businesses directly improved participants' economic standing and financial independence.

Psychosocial Benefits: Safe spaces and emotional support strengthened women's psychological well-being and social bonds within the community.

Generational Impact: Women often transferred skills and knowledge to their families, particularly daughters, leading to broader community empowerment.

10. Conclusion:

Human security and sustainable development are mutually reinforcing. Without human security, sustainable development is difficult to achieve, as people living in insecurity struggle to participate in economic, social, and environmental initiatives. Conversely, sustainable development strengthens human security by addressing the root causes of poverty, inequality, and environmental degradation. Policies and initiatives must integrate both concepts to build resilient, just, and prosperous societies.

The Naour Women’s Association stands as a testament to what is possible when education, leadership, and local action come together to create lasting, meaningful change.

This research paper concludes with a set of results and recommendations as follows:

10.1. Study results:

- a) By investing in education systems that are responsive, inclusive, and forward-looking, governments and institutions can empower individuals to lead healthier lives, access decent employment, and actively contribute to more just and equitable societies. Education, when truly transformative, nurtures not just learners but change-makers—individuals who carry the seeds of sustainability into every sector and community they touch.
- b) The case study of the Naour Women’s Association (NWA) vividly demonstrates the transformative potential of Education for Sustainable Development (ESD) in promoting women's human security, economic empowerment, and community resilience.
- c) Through targeted educational programs, vocational training, and strategic advocacy, NWA has enabled women in Naour to gain critical knowledge, build self-confidence,

- achieve financial independence, and assume more active roles within their families and communities. These individual transformations contribute directly to broader sustainable development goals, creating ripple effects that extend across generations.
- d) A key driver of this success has been the visionary leadership, whose commitment to grassroots empowerment, adaptability, and trust-building has allowed the Association to thrive. By aligning the Association's initiatives with real community needs and contemporary sustainable development strategies, the association team have shown that local leadership is crucial for advancing global development agendas.
 - e) The findings confirm that **economic empowerment is not just about income generation—it is a core component of human security**. Women who gain access to education, resources, and opportunities are better equipped to protect themselves, support their families, contribute to their communities, and advocate for systemic change.
 - f) Moreover, NWA's integration of ESD principles into its programs—emphasizing lifelong learning, gender equality, decent work, and inequality reduction—offers a practical, replicable model for other grassroots organizations seeking to drive sustainable change.
 - g) However, persistent challenges remain. Transportation costs, cultural barriers, and legal inequalities continue to limit some women's full participation and security. Addressing these structural barriers through policy reform, expanded partnerships, and continuous innovation is essential for scaling and sustaining progress.
 - h) Ultimately, this study reinforces that **human security and sustainable development are fundamentally interconnected**. Investing in education, rights-based empowerment, and community-driven initiatives like those led by NWA not only uplifts individuals but strengthens the foundations of resilient, just, and sustainable societies.

10.2. Recommendations:

- a) **Expand Digital Training:** Introduce e-marketing and digital entrepreneurship modules to help women access broader markets.
- b) **Advocate for Policy Reform:** Work with policymakers to address legal gaps, especially concerning divorced women's rights to custody, housing, and health insurance.
- c) **Increase Accessibility:** Provide transportation subsidies and mobile outreach to reach women in remote or underserved areas.
- d) **Strengthen Monitoring:** Develop formal impact assessment tools to track long-term outcomes and ensure continuous improvement.

11. References:

- AMREF. (2019). Community-based health education programs in Africa. Retrieved from <https://amref.org/>
- Anheier, H. K. (2014). Nonprofit organizations: Theory, management, policy. Routledge.
- Boeve-de Pauw, J., Gericke, N., Olsson, D., & Berglund, T. (2015). The effectiveness of education for sustainable development. *Environmental Education Research*, 21(1), 47-62.
- Chowdhury, S. R., Huq, M., & Dasgupta, R. (2021). Civil society and community health responses to COVID-19 in Bangladesh. *Asian Journal of Social Health*, 13(2), 87-102.
- CIVICUS. (2020). State of Civil Society Report 2020. Retrieved from <https://www.civicus.org/>
- Earth Charter International. (2020). Education for Sustainable Development with the Earth Charter. Retrieved from <https://earthcharter.org/>
- Earth Charter International. (2020). Education for Sustainable Development with the Earth Charter. Retrieved from <https://earthcharter.org/>

- Elkington, J. (1997). *Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st-century business*. Capstone.
- Freedom House. (2021). *Freedom in the World 2021: Democracy under Siege*. Retrieved from <https://freedomhouse.org/>
- Freire, P. (1970). *Pedagogy of the Oppressed*. New York: Herder and Herder.
- Goldsworthy, A., Sweetman, C., & Sweetman, C. (2001). *Gender and the environment*. Oxfam.
- Hudson, N. F. (2009). *Gender, human security and the United Nations: Security language as a political framework for women*. Routledge.
- Hudson, N. F. (2009). *Gender, human security and the United Nations: Security language as a political framework for women*. Routledge.
- Hudson, N. F. (2009). *Gender, human security and the United Nations: Security language as a political framework for women*. Routledge.
- International Labour Organization (ILO). (2021). *Skills development for decent work*. <https://www.ilo.org/global/topics/skills/lang--en/index.htm>
- IPCC (2022). *Sixth Assessment Report*. Intergovernmental Panel on Climate Change.
- United Nations (2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*.
- IUCN. (2019). *International Union for Conservation of Nature: Education and Communication*. Retrieved from <https://www.iucn.org/>
- Jordan Department of Statistics. (2023). *Naour district demographics and socio-economic report*.
- Keating, A. (2016). *Educating for sustainable development and global citizenship: What are the challenges and what is needed?* *Educational Review*, 68(3), 295-302.

- LaBelle, T. J. (1986). *Nonformal education and social change: A reassessment of its capacity to effect social change*. Praeger.
- Leicht, A., Heiss, J., & Byun, W. J. (2018). *Issues and trends in Education for Sustainable Development*. UNESCO Publishing.
- Maathai, W. (2006). *Unbowed: A memoir*. Anchor Books.
- McKay, S. (2004). Women, human security, and peace: A feminist analysis. *Development*, 47(3), 55–61. <https://doi.org/10.1057/palgrave.development.1100059>
- McKay, S. (2004). Women, human security, and peace: A feminist analysis. *Development*, 47(3), 55–61. <https://doi.org/10.1057/palgrave.development.1100059>
- Reardon, B. A. (1993). *Women and peace: Feminist visions of global security*. SUNY Press.
- Reardon, B. A. (1993). *Women and peace: Feminist visions of global security*. SUNY Press.
- Rogers, P. P., Jalal, K. F., & Boyd, J. A. (2008). *An introduction to sustainable development*. Earthscan.
- Sanson, A. V., Van Hoorn, J., & Burke, S. E. (2019). Responding to the impacts of climate change on children and youth. *Child Development Perspectives*, 13(4), 201–207.
- Sanson, A. V., Van Hoorn, J., & Burke, S. E. (2019). Responding to the impacts of climate change on children and youth. *Child Development Perspectives*, 13(4), 201–207.
- Soubbotina, T. P. (2004). *Beyond economic growth: An introduction to sustainable development (2nd ed.)*. World Bank Publications.
- Soubbotina, T. P. (2004). *Beyond economic growth: An introduction to sustainable development (2nd ed.)*. The World Bank.
- Spring, J. (2015). *Globalization of education: An introduction*. Routledge.

- Sterling, S. (2010). Learning for resilience, or the resilient learner? Towards a necessary reconciliation in a paradigm of sustainable education. *Environmental Education Research*, 16(5-6), 511-528.
- Sterling, S. (2011). Transformative learning and sustainability: sketching the conceptual ground. *Learning and Teaching in Higher Education*, (5), 17–33.
- Tilak, J. B. G. (2002). Education and poverty. *Journal of Human Development*, 3(2), 191–207. <https://doi.org/10.1080/14649880220147301>
- Tilbury, D., & Wortman, D. (2004). Engaging people in sustainability. Commission on Education and Communication, IUCN.
- UN Women (2021). Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2021.
- UN Women. (2021). Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2021.
- UNESCO. (2016). Education for people and planet: Creating sustainable futures for all. Global Education Monitoring Report. Paris: UNESCO.
- UNESCO. (2016). Education for people and planet: Creating sustainable futures for all. Global Education Monitoring Report. Paris: UNESCO.
- UNESCO. (2017). Education for sustainable development goals: Learning objectives. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247444>
- UNESCO. (2017). Education for Sustainable Development Goals: Learning objectives. Paris: UNESCO.
- UNESCO. (2017). Education for Sustainable Development Goals: Learning objectives. Paris: UNESCO.

UNESCO. (2017). Education for Sustainable Development Goals: Learning objectives. Paris: UNESCO.

UNESCO. (2020). Global education monitoring report 2020: Inclusion and education – All means all. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718>

UNESCO. (2020). The role of education in achieving the 2030 Agenda: Empowering people for sustainable development. Retrieved from <https://unesdoc.unesco.org/>

UNESCO. (2020). The role of education in achieving the 2030 Agenda: Empowering people for sustainable development. Retrieved from <https://unesdoc.unesco.org/>

UNICEF. (2020). Education and gender equality. <https://www.unicef.org/education/gender-equality>

United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. <https://sdgs.un.org/2030agenda>

United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. <https://sdgs.un.org/2030agenda>

United Nations. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.

Wals, A. E. J. (2011). Learning our way to sustainability. *Journal of Education for Sustainable Development*, 5(2), 177–186.

World Health Organization (2020). Primary Health Care on the Road to Universal Health Coverage.

WWF. (2018). WWF Education for Sustainable Development Report. Retrieved from <https://wwf.panda.org/>

WWF. (2022). Education for a Sustainable Planet: Strategic Framework. Retrieved from <https://wwf.panda.org/>

12. Appendix:

12.1. Interview Questions for Association Workers:

12.1.1. Program Goals and Implementation:

- a) What are the main goals of NWA's educational and vocational programs?
- b) How do you select or design the training and workshops you offer?
- c) Impact on Beneficiaries:
- d) Based on your experience, how do participants change after attending the programs?
- e) Can you give examples of women who have found jobs or become community leaders?

12.1.2. Challenges and Barriers:

- a) What are the main challenges you face in reaching women in the community?
- b) How do cultural or economic barriers affect women's participation in the programs?

12.1.3. Sustainable Development and Long-Term Goals:

- a) How do NWA's programs contribute to sustainable development in Naour?
- b) Are there efforts to ensure the sustainability of the training provided and its long-term impact?

12.1.4. Monitoring and Evaluation:

- a) How do you measure the success or effectiveness of your programs?
- b) What feedback do you usually receive from the women participants?

12.1.5. Policies and Advocacy:

- a) Do you collaborate with any governmental or non-governmental organizations?
- b) What policy changes would help you better support women's human security in Naour?

12.1.6. Beneficiary Interview Questions:

- a) How did you first hear about the Naour Women's Association?
- b) What motivated you to participate in its programs?

12.1.7. Participation in the Program and Its Benefits:

- a) What programs or workshops have you participated in through the Naour Women's Association (e.g., health, rights, vocational training)?
- b) What specific skills or knowledge have you gained from these programs?
- c) Have you obtained any job opportunities or income-generating opportunities through the Naour Women's Association?

12.1.8. Impact on Personal and Family Life:

- a) How have the Naour Women's Association programs changed your daily life or routine?
- b) Has your role in your family or home changed since joining the programs? In what way?
- c) How has your financial situation or independence been affected?

12.1.9. Confidence, Voice, and Community Participation:

- a) Do you feel more confident in expressing your opinions or participating in your community?
- b) Have you shared the knowledge or skills you gained with others in your family or neighborhood?
- c) Do you now participate in any community or public activities you didn't participate in before?

12.1.10. Sense of Safety and Well-being:

- a) Since joining NWA, do you feel safer in your life—economically, socially, or personally?
- b) What challenges do you still face in living a safe and stable life? 13. What does "human security" mean to you now, after your experience with NWA?

12.2. Helana – Beneficiary:

- a) The Ladies Association of Naour is located in the neighborhood where I live, and it has been in the area for a long time.
- b) The programs offered by the association touch on our daily lives. The people in charge of the association provide psychological comfort, a comfortable environment, and kind treatment, which makes us feel our importance in society. Additionally, we gain very useful information.
- c) I participated in attending health lectures about breast cancer and early detection, the role of women in elections, lectures about personal status (marriage, divorce, custody), women's rights, domestic violence, violence against children, and how to deal with all types of violence and where women can go for protection or complaints. I also learned about the dangers of drugs and how to recognize if any family members are using drugs. I participated in vocational training courses, including sewing, soap-making, home mushroom cultivation, and dairy and cheese production. Environmental awareness programs (such as not wasting water, as Jordan is a water-scarce country).
- d) I cultivated mushrooms at home and made dairy products and cheese for my family.
- e) I am retired and participated in these courses after retirement to occupy myself and benefit my family and the surrounding community. This helped reduce spending since I made things myself. I grow mushrooms for home use as they are expensive in the market, as well as dairy products, cheese, and milk-based sweets. Our area is located between villages and the city.
- f) I benefited from the information presented in the lectures, the training courses, the entertainment, and filling my free time with useful activities.
- g) I have increased my knowledge and life skills and built my confidence, which has positively affected my family.
- h) I do not seek a change in my financial situation.

- i) Yes, I feel more confident in myself and my knowledge. I participate in all discussions and speak confidently in the lectures, workshops, and my personal and public life.
- j) I am not looking for a job; I am looking for information and courses to fill my time.
- k) Every time I attended lectures, workshops, or vocational training, I shared the information with my family, neighbors, and others to spread what I learned. I participated in a training workshop followed by a competition ("How to Benefit My Community by Storytelling and Reading") and won first place, receiving recognition at the Naour District level.
- l) Yes, I feel safe and important in society, and my confidence in myself and my knowledge has increased because we get information from reliable sources.
- m) I need health insurance since I lost my health insurance after retirement, Social Security, and a district free of crime.
- n) I want to have life essentials without struggle.

12.3. Ahood – Beneficiary:

- a) Through one of my relatives, who was involved in a course about the first years of my child.
- b) The warm welcome and kindness from those managing the association, alongside all the services and lectures, matched exactly what I needed.
- c) The vocational training courses included: decoupage, soap-making, dairy and cheese production, home mushroom cultivation, civil defense and fire extinguishing, women's and children's rights, breast cancer, healthy nutrition, sheep breeding, and recycling courses.
- d) The first years of my child's life course helped me get a job at the association's daycare.
- e) Yes, I currently work with a monthly salary in a daycare for children.
- f) I now have knowledge in many aspects of life, which has increased my self-confidence and my confidence in those around me, especially since I had recently divorced and was isolated, having lost my trust in those around me and myself. The association, with its programs,

courses, and treatment, helped me regain what I had lost due to my new situation, offering both psychological and material support.

- g) I became financially independent from my father, who used to support me and my son. I am now able to meet my and my son's needs, which has increased my happiness and self-confidence.
- h) Yes, I am now able to express myself more without fear.
- i) Yes, I shared all the information I benefited from with my family, friends, and acquaintances.
- j) Definitely, I now have the sense of helping others in need after I was helped, which had a positive impact on me.
- k) I have become a volunteer, serving the women of the community by providing services to children so that the mothers can develop themselves.
- l) Yes, I feel secure economically, socially, and personally, but I do not consider this security sufficient.
- m) I do not have a private residence, nor do I have health insurance since my ex-husband canceled my insurance after the divorce. I lost all my privacy and do not have enough income to support my entire family, as I have five children, one of whom I support. Therefore, I hope that the associations, especially the Naour Ladies Association, will pressure decision-makers to change some laws currently in place, as most of them benefit men, and women are the biggest losers if they stay in a bad marriage or end up divorced.
- n) Independent housing from the family after divorce, health insurance for me and my children, and financial independence.

12.4. Nibal – Beneficiary

- a) I got to know the association through a sports club, which was one of the association's activities at that time.

- b) When I learned about the association's activities and services, I was very impressed and began to engage with them.
- c) I attended many courses, including: Positive Energy (How to Build Yourself as a Woman), which was emotionally supportive for me, especially since I was a newcomer to the area and young. I also attended courses in modern cooking methods, how to be a successful mother, the first years of my child's life, breast cancer, first aid, and sustainability starts with me.
- d) Cooking, raising children, and positive energy have become important in my life. I benefited from "sustainability starts with me" by encouraging my daughter to start her own business in making creams.
- e) Personally, I did not have the opportunity for work since I was not seeking employment, but attending the "sustainability starts with me" workshop encouraged me to support my daughter in starting her business from home. The association helped by showcasing her products at bazaars and gatherings organized by the association and through online marketing.
- f) Attending several lectures, workshops, and training on crafts like crochet and cooking gave me confidence. I spent my free time learning skills that increased my cultural and social knowledge and awareness of my rights as a woman and the rights of my children when they were young.
- g) I became more positive with my family, more cultured, and better able to manage my home and guide my children in a scientific and correct way.
- h) Personally, I didn't get the chance to start a business, but I encouraged my daughter in her own. She has now achieved what I wished for: she has become financially independent and can cover her university expenses.
- i) Yes, I feel more confident in expressing myself. I now have the courage and bravery to say what I want, express my opinions, and discuss what I learned at the association.

- j) I shared the information I learned with my friends, family, neighbors, and acquaintances. It had a noticeable impact on how we interact with our families, neighbors, and others. I became more confident in opening discussions and exchanging opinions.
- k) I will participate in a project for children to teach them the prophetic sayings and will join upcoming programs at the association.
- l) Yes, I now have a community I can rely on when needed, and I feel a sense of belonging to this community, thanks to the efforts of the association staff who have increased local community solidarity.
- m) I lost my life partner and have a daughter in university and one in school, which led to financial burdens after losing the provider.
- n) Human security is seeing my children live in social security, financial security, and job security.

12.5. Heba Lebzo – Head of the Association:

- a) The association was founded in 1958, before the issuance of the association law in the Hashemite Kingdom of Jordan and before the establishment of the first municipal council in the area. The association has worked to provide services not offered by the state, as it does not compete with anyone but tries to provide services not available in the area by the state. The association primarily aims to empower women through awareness lectures that raise awareness for women in all aspects of life, training and employing women, and encouraging them to carry out small home-based income-generating projects, in addition to childcare, which ultimately empowers women.
- b) Based on the needs of the local community for women and families in general.
- c) Participants in the programs often express their happiness with the information or emotional support or training we offer, and we measure the impact by women returning to attend more lectures and vocational training. A group of women also start home-based income-generating projects that help increase family income. It is noticeable that year after

year, the number of women working from home increases, overcoming the culture of shame that once dominated their minds. The development of communication tools has also helped women market their products through social media.

- d) Many examples exist of women who trained and worked in professions like sewing, early childhood education, data entry, soap and candle making, home-cooked meals, dairy and cheese production, agriculture, and beauty. Many have started their own businesses and employed others.
- e) There are still cultural barriers that limit some women from attending and participating in our programs, although the number of these women is now smaller. The association enjoys trust from the people of the area and surrounding areas due to its long-standing presence and commitment to providing needed services for women and families, with training and awareness evolving to meet current changes over the years.
- f) The association adjusts its goals and programs to align with the changing needs of society. Economic barriers, particularly the cost of transportation, are an additional challenge, and sometimes the association provides transportation for multi-day workshops.
- g) Most of the association's activities align with sustainable development goals, such as raising awareness about women's rights, which reduces inequality, providing safe work and combating poverty and hunger, supporting mental and physical health, vocational training, and education.
- h) Yes, we are working on following up and encouraging training on new trends like e-marketing, product quality control, and appropriate advertising to help reach a larger number of beneficiaries.
- i) We measure success by the number of women starting small or income-generating projects, an increase in participation in new courses, and requests from women to repeat courses. Feedback is mostly positive with many suggestions.

- j) We ask women to repeat the courses and suggest future courses that may help with their home-based projects.
- k) Yes, we cooperate with civil society organizations and governmental institutions, such as the International Community Schools Association, Family Organization and Protection Association, InterSOS Italian Organization for combating violence against women and children, the Jordan River Foundation for training women on two programs: the first for small business owners titled "Sustainability Starts with You," and the second for housewives called "I Am Financially Responsible." We also cooperate with the Ministry of Social Development through its Naour Directorate for courses like "The First Years of My Child's Life," which is accredited for employment in nurseries. We collaborate with agricultural directorates to offer courses and workshops on livestock breeding, dairy and cheese production, home mushroom cultivation, and with the security sector to provide lectures and training on drugs and how to prevent them, as well as first aid and fire-fighting.
- l) There is a need to change some unjust laws against women, especially divorced women regarding custody, visitation, and securing housing for divorced women and their children.

12.6. Areej Afishat – Director of the Association:

- a) NWA's programs aim to empower women educationally, professionally, and economically.
- b) Training is selected and designed based on the community's needs and the labor market, taking into consideration the opinions of the beneficiaries.
- c) Participants change by gaining new skills, increasing their self-confidence, and becoming active members of society. Women feel happy about the information and support provided, and we measure the impact through their return to attend additional workshops and starting home-based income-generating projects.

- d) Some women have found jobs in various sectors or have become community initiative leaders. Women have been trained in sewing, childcare, data entry, soap and candle-making, food production, agriculture, beauty, and wool knitting.
- e) Major challenges include cultural barriers limiting some women's participation, and a lack of awareness about the importance of the programs. Economic barriers, especially transportation costs, are an additional challenge, leading the association to occasionally provide transport for workshops.
- f) Economic and cultural factors hinder the participation or continuation of some women in the programs. The association focuses on sustainable development goals such as combating poverty and hunger, supporting women's rights, mental and physical health, and ongoing vocational training.
- g) The programs contribute to women's economic independence, supporting sustainable development in Naour.
- h) We provide continuous follow-up and support to ensure long-term impacts from training, including courses addressing new trends like e-marketing and product quality control, as well as effective promotion for women's products.
- i) Success is measured through participant feedback, tracking the number of women starting projects, and the growing demand for repeat courses.
- j) Women often express satisfaction and improved self-confidence after participating in the programs.
- k) The association collaborates with both governmental and non-governmental organizations to enhance the programs' impact. It works with organizations such as the International Community Schools Association, the Family Organization and Protection Association, and others.
- l) We need policies that better support women's economic empowerment and expand opportunities for education and employment.

Efforts of international organizations and national institutions to protect human rights

جهود المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان

Dr. Ahmed Muhammad Hisham Al-Rayes (Faculty of Law, Zagazig University, Egypt)

د. أحمد محمد هشام الريس (كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر)

مستخلص:

تُعد حماية حقوق الإنسان من أهم القضايا التي تهتم المجتمع الدولي، حيث تسعى المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية إلى تعزيز هذه الحقوق وضمان احترامها وفقاً للمعايير القانونية الدولية. وقد شهد العالم تطوراً كبيراً في الآليات والمؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان، سواء على المستوى الدولي من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أو على المستوى الوطني من خلال المؤسسات القضائية والمجتمعية. يتناول هذا البحث الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في تعزيز حقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في هذا المجال.

يهدف البحث إلى دراسة دور المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في حماية حقوق الإنسان، وتحليل جهود المؤسسات الوطنية، الحكومية وغير الحكومية، وتقديم توصيات لتعزيز فعالية هذه الجهود على المستويين الدولي والوطني.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل الوثائق القانونية والتقارير الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان؛ المنظمات الدولية؛ المؤسسات الوطنية؛ الحماية القانونية؛ التحديات؛ الآليات الدولية.

ABSTRACT:

The protection of human rights is one of the most important issues of concern to the international community, as international organizations and national institutions seek to promote these rights and ensure their respect in accordance with international legal standards. The world has witnessed a great development in the mechanisms and institutions concerned with the protection of human rights, whether at the international level through the United Nations and regional organizations or at the national level through judicial and societal institutions. This research addresses the role that these bodies play in promoting human rights, while highlighting the challenges they face in this field.

The main problem of this research is the question: To what extent do international organizations and national institutions contribute to the promotion and protection of human rights, and what are the challenges that hinder their role? The importance of this research is highlighted in points including: highlighting international and national efforts to protect human rights, and highlighting the relationship between international laws and national legislation in promoting human rights.

The research aims to study the role of international organizations in protecting human rights, such as the United Nations and regional organizations, analyze the efforts of national institutions, including governmental bodies and non-governmental organizations, and provide recommendations to enhance the effectiveness of these efforts at the international and national levels.

The research relies on the descriptive analytical approach, where legal documents and international and national reports related to human rights are analyzed.

Keywords: human rights; international organizations; National institutions; legal protection; challenges; International mechanisms..

INTRODUCTION:

Human rights represent the basis on which justice and equality are achieved in societies, and they are innate rights owed to every human being, regardless of race, religion, language, or political affiliation. With the increase in global challenges such as wars, poverty, climate change, and discrimination, and the emergence of the role of international organizations and national institutions as a major actor in protecting and promoting human rights, international organizations such as the United Nations, the Human Rights Council, and other non-governmental organizations - such as Amnesty International and Human Rights Watch - come to provide multiple mechanisms aimed at monitoring violations and providing humanitarian assistance. At the national level, national institutions - such as human rights committees and national courts - play a vital role in strengthening the rule of law and protecting individuals from violations of their rights.

1.1. Research problem:

The issue of protecting human rights is one of the basic axes in international relations and national policies, as international organizations and national institutions play a vital role in promoting these rights and ensuring their respect. Despite the efforts made at the international and national levels, there are still many challenges that hinder the achievement of effective protection of human rights. The main problem of this research is represented in this question: To what extent do international organizations and national institutions contribute to the promotion and protection of human rights, and what are the challenges that hinder their role? A number of sub-questions emerge from this problem, the most prominent of which are:

- a) What are the legal frameworks that international organizations rely on to protect human rights?
- b) How effective are national institutions in implementing their human rights obligations?
- c) What is the relationship between international efforts and national mechanisms in the field of human rights protection?

- d) What are the most prominent political, legal, and economic challenges facing these efforts?
- e) How can cooperation between international organizations and national institutions be strengthened to achieve more effective protection of human rights?

The importance of this problem stems from the need to evaluate the efficiency of these institutions in confronting the challenges that prevent the achievement of real and tangible protection of human rights, whether they are legal, political, or institutional challenges.

1.2. Importance of research:

a) **Theoretical importance:** The theoretical importance is: enhancing awareness of human rights and knowledge of the basic principles of human rights. Clarifying the roles of organizations helps in understanding the pivotal role played by international organizations and national institutions in protecting rights and freedoms and promoting the rule of law. Finally, it contributes to the analysis of legal mechanisms, as it contributes to shedding light on international laws and treaties related to human rights, and how to apply them at national levels.

b) **Practical importance:** The research helps decision-makers and activists adopt more efficient policies and strategies in confronting human rights violations. The importance of the research also lies in increasing community awareness, educating individuals about their rights and how to demand them, and finally enhancing international and local cooperation, as this cooperation builds stronger companies between international organizations and national institutions to achieve common goals in the field of human rights.

1.3. Research objectives:

The research focuses on achieving a set of main objectives, which include:

- a) Determine the role of international organizations in protecting human rights, study the functions and tools of institutions such as the United Nations, the Human Rights Council, and international courts, and analyze their impact on promoting human rights.
- b) Analyze the role of national institutions, and examine the extent to which local bodies - such as national human rights committees and the judiciary - are able to implement international obligations and protect rights within countries.
- c) Clarifying coordination mechanisms between international organizations and local governments in promoting human rights.
- d) Identifying the problems that hinder the effectiveness of these agencies, such as weak political commitment, lack of resources, or lack of legal will.
- e) Providing practical recommendations to enhance the effectiveness of international and national efforts in protecting human rights, and improving ways of cooperation between them.

In general, we aim with the research to provide an integrated study that contributes to strengthening efforts to protect human rights and improving their effectiveness in a way that meets the aspirations of individuals and societies.

1.4. Research Methodology:

The method used in this research is a descriptive and analytical approach, as it aims to describe the current reality of efforts to protect human rights by studying the role of international organizations and national institutions. We study and analyze the challenges facing these efforts, their causes and effects. The legal approach is also included within the study approach, as the study of international laws and treaties related to human rights, analysis of the extent of availability and compatibility of national legislation with international standards, and evaluation of legal implementation and accountability mechanisms lends a legal character to the research.

1.5. Research plan:

The research was divided into two sections: The first topic is the role of international organizations in protecting human rights, and the second section includes the role of national institutions in protecting human rights, and a conclusion that includes findings and recommendations.

2. The first topic: The role of international organizations in protecting human rights

International organizations are the primary actor in promoting and protecting human rights at the global level, as they work through legal and institutional frameworks to ensure respect for these rights and the implementation of international agreements. These organizations - such as the United Nations and regional organizations - have contributed to setting binding standards for states, and have established oversight and judicial mechanisms to follow up on their implementation. However, these efforts face many challenges, such as political interference and weak implementation mechanisms, which raises the question about the extent of the effectiveness of these organizations in achieving the desired goals.

2.1. The first requirement: legal and institutional frameworks for protecting human rights internationally

The legal and institutional frameworks for protecting human rights at the international level constitute the basic foundation for ensuring respect for basic rights and freedoms. The United Nations and regional organizations have contributed to developing a comprehensive legal system through international charters and agreements, in addition to establishing specialized institutions to monitor compliance with these standards. This requirement aims to review the most prominent of these frameworks with a focus on the role of international institutions in protecting human rights and promoting commitment to them.

2.1.1. First: The role of the United Nations in protecting human rights

The United Nations is the main international body responsible for promoting and protecting human rights globally. It undertakes this task through its basic charters and multiple mechanisms, the most important of which are:

a) The Founding Charter of the United Nations (1945) stipulates the obligation of member states to protect and promote human rights, and is the legal basis for the organization's efforts in this field.

b) The Universal Declaration of Human Rights (1948) constitutes the basic reference for human rights. Although it is not a legally binding document, it establishes a group of binding international agreements.

c) International treaties and agreements such as the International Covenant on Civil and Political Rights (1966), the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966), and the conventions against torture, racial discrimination and the rights of the child.

d) Specialized institutions and bodies:

- The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) monitors human rights situations and provides support to states in implementing their obligations.
- Treaty bodies such as the Human Rights Committee on the International Covenant on Civil and Political Rights and the Committee against Torture.
- Peacekeeping missions contribute to protecting civilians and strengthening the rule of law in conflict areas (Al-Zoghbi, 2023).

2.1.2. Second: The role of the Human Rights Council

The United Nations Human Rights Council was established in 2006 to replace the previous Commission on Human Rights. It is considered one of the most prominent oversight mechanisms for protecting human rights. Its role is to:

a) The Universal Periodic Review (UPR) mechanism obliges all states to undergo a periodic review of their human rights record, enhancing international accountability.

b) Appoint special rapporteurs and independent experts to monitor the human rights situation in certain countries or on specific issues, such as torture or women's rights.

c) Issuing reports and decisions addressing serious violations and recommending corrective actions, although its decisions are not legally binding.

d) Interaction with civil society organizations, as it allows non-governmental institutions to submit reports and interventions that contribute to enhancing transparency and international monitoring (Islam, 2022).

2.1.3. Third: The role of regional organizations

Regional organizations play an important role in promoting and protecting human rights within specific geographical scopes, as these organizations work to promote values and principles related to human rights within the framework of the region to which they belong. The mechanisms of action and influence differ between regional organizations, but they share in seeking to protect the basic rights of individuals and peoples within member states. The following are the most prominent regional organizations and their role in this field:

2.1.3.1. European Union:

The European Union is one of the most prominent regional organizations in protecting human rights, and in doing so it relies on several legal and executive mechanisms:

a) **European Convention on Human Rights:** It is a legally binding document for all member states of the European Union, and is considered the legal basis for protecting individual and collective rights.

b) **European Court of Human Rights (ECHR):** This court monitors member states' implementation of the decisions of the European Charter, and also considers cases brought against member states by individuals or other states.

c) **Judicial and administrative mechanisms:** These mechanisms are used to ensure human rights compliance in various policies, including asylum and migration policy, and minority rights issues (Al-Hilali, 2018).

2.1.3.2. African Union:

African organizations are also key players in promoting human rights on the continent:

a) **African Union (AU):** The African Union focuses on promoting human rights through member states' commitment to conventions and declarations ratified by member states, such as the African Charter on Human and Peoples' Rights (1981).

b) **African Court on Human and Peoples' Rights:** It participates in holding states accountable for human rights violations on the continent, and issues legal rulings that are binding on states that have ratified its protocols.

c) **African Commission on Human and Peoples' Rights:** It monitors member states' commitment to human rights and issues recommendations to improve human rights conditions in African countries (Ahmed, 2022)..

2.1.3.3. Organization of American States (OAS):

The Organization of American States is one of the main regional organizations in the protection of human rights in the Americas:

a) **American Declaration of Human Rights:** It is a legal document that obligates member states of the Organization of American States to protect fundamental rights.

b) **US Court of Human Rights:** It was established based on the American Declaration of Human Rights, and has judicial authority to hear cases related to human rights in member states,

c) **Inter-American Commission on Human Rights:** It is concerned with receiving complaints related to human rights violations and submitting reports and observations regarding the situation in member states.

2.1.3.4. Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)

Although primarily an economic organization, ASEAN has begun to develop legal frameworks for human rights in the region:

a) **ASEAN Declaration of Human Rights:** This sets human rights standards to which member states adhere, focusing on guarantees of minority rights and women's rights.

b) **ASEAN Commission on Human Rights (AICHR):** It monitors human rights situations and makes recommendations on how to improve these rights within member states (Belkacem, 2016).

We note from the above that regional organizations contribute significantly to the promotion and protection of human rights within certain geographical scopes, and work to provide a legal framework and monitoring mechanisms for the implementation of human rights. However, there are many challenges that may hinder the effectiveness of these efforts, which calls for strengthening cooperation between regional organizations and member states to implement human rights standards more broadly and effectively.

2.2. The second requirement: The effectiveness of international organizations in promoting human rights

Despite the strong legal and institutional frameworks provided by international organizations for the protection of human rights, their effectiveness remains questionable in light of the challenges they face on the ground. This requirement aims to study the extent of the ability of international organizations to achieve their goals in protecting human rights by analyzing the successes achieved by these organizations in various international contexts, as well as the challenges and obstacles that limit their ability to implement their obligations effectively. The focus will be on the role of the United Nations, the Human Rights Council, and regional organizations in confronting violations and achieving justice, while evaluating the mechanisms and resources available to them.

2.2.1. Successes achieved by international organizations in protecting human rights:

International organizations have achieved many successes in the field of promoting and protecting human rights over the past decades, through developing legal and institutional frameworks and implementing mechanisms to monitor human rights violations and providing support to countries in the field of improving human rights conditions. The following are the most prominent successes achieved by these organizations:

2.2.1.1. Setting global legal standards:

a) **Universal Declaration of Human Rights (1948):** This declaration was an important starting point towards consolidating human rights at the global level, as it established basic principles for individual rights such as the right to life, liberty, and equality before the law. Although it is not legally binding, it has become an international reference for developing national and international legislation.

b) **The Two International Covenants (1966):** The International Covenant on Civil and Political Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights were adopted, which established binding obligations for signatory states to promote and protect human rights in various fields.

2.2.1.2. Strengthening international laws and judicial practices:

a) **International courts:** Such as the International Criminal Court (ICC), this contributed to the prosecution of those responsible for gross human rights violations such as war crimes and genocide, and ensured that individuals were held accountable for these crimes in international courts.

b) **European Court of Human Rights (ECHR):** It played a major role in implementing European standards for the protection of human rights by providing binding judicial rulings for member states of the Council of Europe on violations affecting individual rights. (For Sarah, (2024.

2.2.1.3. Supporting countries in implementing human rights:

a) **Technical assistance and legal advice:** International organizations such as the High Commissioner for Human Rights have provided technical and training support to countries seeking to improve human rights situations in areas such as justice, civil rights, economics, and education.

b) **United Nations special programmers:** Such as the United Nations Development Program (UNDP), this contributes to supporting developing countries in achieving sustainable development goals that include human rights.

2.2.1.4. Human rights monitoring and global reports:

a) **Universal Periodic Review (UPR):** This is regulated by the United Nations Human Rights Council and forces countries to submit periodic reports on their human rights conditions, ensuring a continuous review to improve these conditions.

b) **Annual reports of international organizations:** Such as reports by Amnesty International and Human Rights Watch, which highlight human rights violations and call on the international community to intervene, these reports contribute to increasing public awareness and generating political pressure on governments.

2.2.1.5. Creating early warning mechanisms and humanitarian interventions:

a) **UN peacekeeping missions:** It contributes to protecting human rights in conflict areas by carrying out tasks to protect civilians and ensure the arrival of humanitarian aid.

b) **Independent monitoring:** Many organizations such as the International Organization for Migration (IOM) and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) have periodically reported and monitored humanitarian violations, in addition to providing protection to refugees and people displaced by conflict or persecution.

2.2.1.6. Promoting the rights of women and minorities:

a) **Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW):** It is a basic agreement established by the United Nations to promote women's rights globally, and works to establish legal standards against discrimination based on sex.

b) **International Convention on the Elimination of Racial Discrimination:** This is concerned with combating racism and achieving justice for minorities, and is considered a legal tool to combat racial discrimination at the global level.

2.2.1.7. The influence of regional organizations:

a) **African Court on Human and Peoples' Rights:** It contributed to addressing human rights issues on the African continent by submitting rulings against countries that violate human rights, and this court is considered an important tool for legal accountability on the continent.

b) **Organization of American States:** It established the Inter-American Commission on Human Rights and the Inter-American Court of Human Rights, which worked to issue binding decisions on member states on improving human rights conditions (Fariss, 2015).

The successes of international organizations are represented in their ability to set global legal standards, support countries in improving human rights conditions, and monitor the implementation of these rights through comprehensive mechanisms. However, there remain existing challenges related to implementation mechanisms and weak commitment from some countries, which calls for more efforts to enhance the effectiveness of these organizations in achieving more effective and comprehensive protection of human rights worldwide.

3. The second topic: The role of national institutions in protecting human rights

In light of the challenges facing international organizations, the importance of the role played by national institutions in protecting human rights at the local level is highlighted. These institutions, which include governments, the judiciary, legislative bodies, and non-governmental organizations, are considered the first line of defense in confronting violations and promoting the rights of individuals. This study aims to review the role of national institutions in promoting and protecting human rights by studying the legal and legislative frameworks that contribute to strengthening these rights, as well as the role of government agencies and courts in ensuring the implementation of these frameworks. We will also shed

light on the challenges facing these institutions and how to enhance their cooperation with international organizations to achieve Effective human rights protection in local contexts.

3.1. The first requirement: the legal and institutional framework for protecting human rights nationally

National legal frameworks are considered the basis on which any legal system for protecting human rights within countries depends. National laws and constitutions constitute the main tool that guarantees individuals their basic rights and protects them from violations. In this requirement, the focus will be on the legal frameworks established by countries to protect human rights, including national constitutions, local legislation, and international agreements that have been included in national laws. We will also review the role of national institutions such as courts and independent bodies in implementing these legal frameworks and achieving justice for individuals. We will also address the importance of developing these frameworks to meet contemporary challenges in the field of human rights and ensuring the rights of individuals in light of social and political developments.

3.1.1. First: The role of national constitutions and legislation in protecting human rights

National constitutions and legislation play a pivotal role in ensuring the protection of human rights within states, as they are the legal foundations that govern the relationship between the state and individuals and define the rights of individuals and the state's duties towards them. The following are the most prominent roles that national constitutions and legislation play in protecting human rights:

- a. **Defining basic rights and freedoms:** National constitutions often include clear texts that define the basic rights and freedoms of individuals, such as the right to life, liberty, equality, and freedom from torture, freedom of expression, education, work, and health. These rights are considered legal guarantees that impose on the state the obligation to protect and implement them effectively.

b. **Directing the state towards adherence to international standards:** Many constitutions include provisions obligating the state to abide by international treaties and agreements related to human rights that it has ratified. These agreements are incorporated into national legislation, making them part of the national legal system. Some constitutions include a clause stating that international treaties related to human rights are part of domestic law.(HENKIN, 1995).

c. **Providing legal mechanisms for accountability and protecting rights:** The Constitution specifies the bodies and councils concerned with the protection of human rights, such as courts, independent bodies, and commissioners who can take legal action against any violation of rights. It also specifies grievance mechanisms that allow individuals to file complaints against the violation of their rights, which enhances the guarantees of human rights protection within the state.

d. **The role of national legislation in actual implementation:** National legislation regulates the rights and a freedom stipulated in the Constitution and determines how to apply them on the ground. Examples of labor laws, women's rights laws, and anti-discrimination laws are considered legislation that contributes to achieving justice and protecting human rights. Through this legislation, effective implementation mechanisms are established to monitor violations and punish their perpetrators.

e. **Strengthening the independence of the judiciary and protecting individual rights:** National constitution's guarantee the independence of the judiciary, which is an essential tool for protecting human rights. An independent judiciary is capable of balancing powers in the state and making decisions characterized by integrity and justice in human rights issues, such as issues related to personal freedom or public liberties. The presence of constitutional courts or human rights courts in many countries contributes to protecting individuals against government decisions that may be in conflict with their rights.

f. **Ensuring the participation of civil society in protecting human rights:** National legislation also plays a role in facilitating the participation of civil society in

defending human rights. Some constitutions guarantee individuals the right to establish non-governmental organizations working in the field of human rights, thus encouraging human rights work at the local and international levels. These legislations also allow providing legal support to victims and demanding compensation.

g. Protecting rights in emergencies and crises: Although many countries resort to imposing states of emergency in times of crisis, national constitutions ensure that even in these cases some basic rights must remain protected, such as the right to a fair trial and the prohibition of torture. Constitutions place some restrictions on human rights in emergency situations but ensure that these restrictions are not comprehensive or permanent.(Parson, 1966).

h. Influencing public policies: National constitutions directly affect the state's general policies in areas such as education, health, work, and housing, which contribute to achieving social justice and protecting human rights. For example, laws to combat poverty and protect the environment are part of policies that contribute to improving human rights conditions.

i. Interaction with social and cultural transformations: National constitutions and legislation are a flexible mechanism that can be amended to keep pace with social and cultural transformations. These amendments include improving the rights of women, children, minorities, and immigrants, in line with the requirements of the times and global human rights developments.

3.1.2. Secondly: The role of the judiciary in promoting basic rights and freedoms

The judiciary is one of the most prominent tools that contribute to promoting and protecting public rights and freedoms in any legal system. The judiciary plays a pivotal role in ensuring the implementation of constitutional and legislative laws related to human rights, and is considered the safe guardian of those rights against any abuses or violations. The following are the most prominent roles that the judiciary plays in promoting public rights and freedoms:

a. **Ensuring respect for rights and freedoms:** The judiciary works to ensure that the rights of individuals are not violated by the executive or legislative authorities or individuals by examining the cases brought before it. The judge applies the constitution and national legislation to ensure that human rights are not violated, whether they are civil, political, economic or social rights. The judiciary forms the first line of defense against any attempts to restrict or infringe on these rights.

b. **Protecting basic rights from arbitrary decisions:** The judiciary gives individuals the ability to appeal administrative or political decisions that are illegal or conflict with basic rights. When the state makes decisions that violate the rights of individuals, such as imposing restrictions on freedom of expression or freedom of assembly, citizens resort to the judiciary to obtain legal protection. Courts can also cancel or amend arbitrary decisions that endanger human rights.

c. **Judicial independence as a guarantee of individuals' rights:** The independence of the judiciary is one of the basic pillars of ensuring the achievement of justice and the protection of public rights and freedoms. The independent judiciary is not subject to political or economic pressure, enhances the integrity of governance, and protects individuals from any attempts at manipulation or pressure by the executive or legislative authority, through the independence of the judiciary, and rulings are guaranteed to be taken objectively based on evidence and the law only.

d. **Judicial oversight of the constitutionality of laws:** Courts play an important role in examining the constitutionality of laws and administrative decisions. The judiciary in many countries has the authority to monitor laws and administrative regulations to ensure that they are consistent with the provisions of the Constitution, including principles related to human rights. In the event that there are laws or legislative or administrative decisions that conflict with the Constitution, the judiciary must declare them unconstitutional and thus cancel them (Kenneth, 1999).

e. **Activating grievance mechanisms:** The judiciary is the primary tool that allows individuals to obtain compensation in the event that they are subjected to a violation of their rights. When individuals are exposed to violations such as discrimination, torture, or deprivation of civil rights, they can resort to the courts to file complaints and legal claims. The judiciary may impose penalties on those responsible for these violations, and the state or individuals are required to pay compensation to those affected.

f. **Promoting equality before the law:** The judiciary contributes to strengthening the principle of equality before the law, as everyone, whether ordinary citizens or officials, is treated equally before the courts, which enhances individuals' sense of justice and limits any discrimination that occurs against them in the judicial system. The judiciary, through its decisions, ensures fair treatment of individuals in various cases, whether related to political rights or economic and social rights.

g. **Protecting rights in times of crisis:** The judiciary can even in periods of emergency or crises such as wars or natural disasters act as a guarantee to protect the rights of individuals, determine whether government actions such as imposing restrictions on public freedoms are justified in accordance with international law and constitutional rights, and ensure that the authorities do not exceed the permissible legal scope.

h. **Supporting the rights of minorities and vulnerable groups:** The judiciary has a crucial role in supporting and protecting the rights of minorities and vulnerable groups such as women, children, individuals with disabilities, and ethnic and religious minorities by interpreting laws in line with universal principles of human rights, and the judiciary enhances the protection of these groups that are exposed to discrimination or exploitation.

i. **The preventive role of the judiciary in spreading the culture of human rights:** The judiciary contributes - through its jurisprudence and rulings - to spreading the culture of human rights and educating citizens about their legal rights. When the courts issue rulings that protect public rights and freedoms, these rulings contribute to educating society about

the rights guaranteed to it, which enhances respect for these rights at the level of individuals and institutions.

j. **Oversight of new legislation:** The judiciary has a supervisory role over new legislation through legal appeals filed before the courts. These appeals include new legislation that conflicts with human rights principles. In the event that new laws are issued that restrict rights or affect public freedoms, the judiciary can intervene to assess the extent to which these legislations are compatible with constitutional rights and protect them (Nicklew, 1993).

3.1.3. Third: The role of independent national bodies in human rights

Independent national bodies - such as human rights committees - are among the basic mechanisms that contribute to the protection and promotion of human rights at the national level. These bodies enjoy independence from the executive and legislative authority, which enables them to provide objective and effective monitoring of human rights in the country. The following are some of the main roles that these bodies play in promoting and protecting human rights:

a. **Monitoring the implementation of human rights:** Independent national bodies monitor the implementation of laws and legislation related to human rights on the ground. These bodies follow up on whether the state adheres to implementing the international human rights standards it has ratified. They also monitor the human rights situation in the country periodically. Through this monitoring, the bodies can show any negligence on the part of the government in protecting the basic rights of citizens.

b. **Submit reports and recommendations:** One of the most prominent roles of independent national bodies is to submit annual or periodic reports that are presented to the government and parliament, containing a comprehensive assessment of the human rights situation in the country. These reports include recommendations on improving the human rights situation, whether by amending laws or activating rights protection mechanisms more effectively. These bodies direct clear criticism of the government if there

is a decline in human rights, which contributes to putting pressure on the government to improve the situation.

c. Human rights awareness and education: Independent bodies contribute to spreading the culture of human rights within society through awareness and education programs, which enhance public awareness of human rights and include organizing workshops, seminars, and awareness campaigns targeting different segments of society. Through these activities, individuals are able to understand their legal rights and how to defend them in the event that they are violated.

d. Monitoring and dealing with violations: Independent bodies monitor human rights violations, such as torture, arbitrary detention, discrimination, or threats against journalists and human rights activists. These bodies document violations and cases of complaints submitted by individuals, work to provide legal support to victims, and issue public reports exposing these violations, which increases pressure on the state to bring those responsible to justice.

e. Interaction with international institutions: Independent national bodies play a role in communication and cooperation with international organizations such as the United Nations and the High Commissioner for Human Rights, and interact with other international mechanisms such as the Special Procedures of the Human Rights Council. Through these interactions, these bodies can obtain external support in promoting human rights at the local level, and they also contribute to representing local human rights issues in international organizations.

f. Providing legal advice: Independent national bodies also provide legal advice to the government on how to improve national legislation related to human rights. Through their expertise in this field, these bodies can guide national authorities towards strengthening national laws in line with international human rights standards. This role is considered essential in improving and developing the legal system to ensure the protection of individuals' rights. (Abdul Hamid, 2022).

g. **Victim support and witness protection:** Independent bodies play a pivotal role in protecting victims and witnesses who are threatened by filing complaints or reporting violations. These bodies provide support and legal assistance to victims, and work to secure safe conditions for them to be able to provide their testimonies without fear of reprisal. These bodies can also provide psychological assistance to victims in some cases.

h. **Influencing public policy making:** Independent national bodies - through their reports and recommendations - have an influence on the public policy-making process. If these bodies represent the voice of civil society and reflect the interests of citizens in human rights issues, then their recommendations may push governments to change policies or amend laws in line with international human rights standards.

i. **Providing legal support to non-governmental organizations:** Independent bodies also play a role in supporting non-governmental organizations (NGOs) working in the field of human rights. Through cooperation with these organizations, the bodies contribute to expanding the impact of human rights work and enhancing the capacity to combat human rights violations at the local level. These bodies also provide a platform for NGOs to present important human rights issues.

j. **Oversight of security institutions:** Independent bodies - such as human rights committees - are among the institutions that can monitor the work of security and military agencies. By monitoring the practices of these agencies, the bodies contribute to reducing the risks associated with violations such as torture, arbitrary detention, and cruel treatment, which enhances the protection of public rights and freedoms (Hilal, 2022).

3.2. The second requirement: Obstacles and future prospects for protecting human rights nationally

Protecting human rights at the national level is one of the most important responsibilities of governments and civil societies alike. Despite the great efforts made by countries to promote human rights and develop mechanisms to protect them, the road is still full. **With obstacles** Which prevents the achievement of effective and comprehensive protection for all

individuals, and these range **Obstacles** Between legal, political and economic issues, which requires continuous research and sustainable development of national systems that guarantee respect for and protection of rights. In this requirement, the most prominent aspects will be addressed. Obstacles Which confronts the protection of human rights at the national level, in addition to future prospects that may contribute to improving this protection and enhancing the role of national institutions in guaranteeing the rights of individuals.

3.2.1. First: **Obstacles facing national institutions in protecting human rights:**

National institutions concerned with the protection of human rights face many obstacles that affect their ability to achieve their goals in promoting and protecting rights. These obstacles vary between legal, political, social and economic challenges, and they affect the effectiveness of these institutions in performing their tasks. The following are the most important obstacles facing these institutions:

a) Some national institutions - such as human rights committees - lack sufficient human and financial resources to carry out their tasks effectively. These institutions may suffer from a lack of adequately trained personnel, which affects their ability to monitor and evaluate the human rights situation periodically and effectively. The lack of resources allocated to them may also limit their ability to publish awareness campaigns, conduct research, or follow up on the implementation of local and international recommendations.

b) Many national institutions for the protection of human rights are exposed to political interference by the government or executive authorities. These interventions affect the independence of the institutions and weaken their ability to make impartial decisions. The reports of these institutions are subject to reduction or change to suit the interests of governments or ruling political parties.

c) Although some countries are committed to signing international human rights conventions, local laws are sometimes not fully compatible with these conventions, and there may be legislative gaps that hinder the full implementation of human rights, which

hinders the ability of national institutions to carry out the tasks entrusted to them in protecting the rights of individuals.

d) The media and journalists in some countries face restrictions on freedom of expression, which hinders the work of national institutions in monitoring and documenting violations. When the press is subject to censorship or restrictions, it becomes difficult to convey information about violations accurately and realistically, which limits the institutions' ability to perform their oversight role.

e) Society suffers from a lack of awareness about human rights and ways to claim them. Consequently, there is resistance or neglect of human rights practices by individuals themselves, which weakens cooperation with national institutions in the event of violations. Improving this situation requires efforts in awareness and education about human rights at all levels.

f) Economic and social conditions are considered among the most prominent factors that affect the ability of national institutions to protect human rights. In some countries, the economic crisis and poverty hinder the provision of basic services to individuals, such as education and health care, which affects the enjoyment of economic and social rights, leads to the strengthening of social gaps and negatively affects the implementation of human rights in these areas.

g) National institutions in countries experiencing armed conflicts or security tensions face great difficulty in protecting human rights, as the turbulent security environment leads to increased violations by parties to the conflict, and it is difficult for institutions to follow up on these violations in such circumstances.(Hussein, 2022).

h) Not all citizens are treated equally in some countries, as there is discrimination in the application of human rights on the basis of race, religion, gender or social status. This discrimination hinders the ability of national institutions to provide effective protection to all individuals without exception, which constitutes an obstacle to achieving social justice.

i) Some countries have laws that restrict civil liberties that are essential to protecting human rights, such as anti-terrorism laws or laws that limit freedom of assembly and protest. These laws limit the ability of individuals to demand their rights or pressure authorities to improve human rights conditions.

3.2.2. Second: Ways to enhance cooperation between national institutions and international organizations to improve the protection of human rights

Cooperation between national institutions concerned with the protection of human rights and international organizations is one of the main factors in improving the situation of human rights at the global and local levels. This cooperation can contribute to exchanging experiences and knowledge, providing technical and technical support, and strengthening mechanisms for monitoring and documenting violations. There are several ways to develop and strengthen cooperation between national institutions and international organizations in a way that contributes to enhancing the protection of human rights. The most important of these ways are as follows:

a) The exchange of information and data between national institutions and international organizations is considered an effective means of improving understanding of the human rights situation in different countries through sharing data related to the human rights situation. National institutions can benefit from the reports of international organizations and participate in preparing joint reports that help shed light on violations and analyze them more accurately and objectively.

b) National institutions need technical and training support from international organizations to enhance their capabilities in the field of human rights protection. These trainings include areas such as building the capabilities of national institutions' employees in analyzing human rights, monitoring violations, providing legal advice, and preparing human rights reports. Technical support helps improve the effectiveness of national institutions in applying international human rights standards.

c) International organizations specialized in human rights provide legal advice to national institutions to enhance the application of international laws at the local level, and contribute to international organizations in formulating or amending national legislation in accordance with international standards, as well as directing national institutions on how to enhance the protection of human rights in accordance with international agreements and treaties (Salahuddin, 2023).

d) Cooperation between national institutions and international organizations helps improve mechanisms for independent monitoring of violations. When these institutions work together, they can develop effective mechanisms for monitoring violations, whether related to civil and political rights or economic and social rights. Cooperation also contributes to creating accurate and reliable reports that can be used in international forums to evaluate the human rights situation in the country in question.

e) National institutions and international organizations should work together to integrate human rights principles into national policies at various levels. International organizations can provide technical assistance to support governments in integrating human rights into their public policies, while emphasizing adherence to international human rights standards in the economic, social and environmental fields.

f) Through cooperation with international organizations, national institutions can organize awareness campaigns about human rights at the local level. These campaigns help spread awareness among citizens about their rights and ways to claim them, which enhances the ability of individuals to exercise their rights freely and without fear of being exposed to discrimination or retaliation.

g) International organizations can put pressure on governments to improve the human rights situation in certain countries through mechanisms such as issuing periodic reports, investigating violations, or taking legal measures against countries that do not adhere to international agreements, and through cooperation with national institutions, the organizations can provide support to governments in improving human rights

situations, whether through assistance in amending legislation or improving implementation mechanisms.

h) Civil society represents an essential part of cooperation between national institutions and international organizations. By supporting non-governmental organizations and local activists, a climate of dialogue and community participation in human rights issues can be enhanced. International organizations can play a role in supporting this group by training them, funding them, and enhancing their ability to pursue human rights issues independently.

i) When international organizations make recommendations related to the human rights situation in a particular country, it is necessary for national institutions to cooperate with these organizations to follow up on the implementation of these recommendations. This includes developing joint action plans to ensure the full implementation of these recommendations, and to ensure that the government is committed to implementing the required amendments in policies or legislation (Salahuddin, 2023).

4. Conclusion:

At the conclusion of this research, we arrive at a set of results and recommendations that were reached after an in-depth study of the efforts of international organizations and national institutions in protecting human rights. By reviewing the roles played by these bodies at various levels, it was clear that there has been remarkable progress in promoting and protecting human rights, but there are also many Obstacles which still hinder the achievement of effective and comprehensive protection, we have reached a set of findings and recommendations:

4.1. Results:

a) International organizations such as the United Nations, and regional organizations such as the European Union and the Organization of African Unity, have proven an important role in spreading awareness of human rights issues and enhancing the protection of individual rights by establishing international legal frameworks. They have

also contributed to monitoring violations and providing technical support and legal advice to member states.

b) Despite the efforts made by national institutions in many countries, these institutions face great challenges in light of weak human and financial resources, in addition to political restrictions that may affect their independence in performing their work.

c) Gaps have been revealed between national legislation and international human rights standards in some countries, which hinders the full implementation of rights. These gaps require reconsideration of domestic legislation to ensure its compatibility with international agreements.

d) Armed conflicts and political unrest in many countries have reduced the capacity of national institutions to protect human rights, further complicating the situation and affecting governments' response to violations.

e) The study showed that poverty and social inequality contribute to deepening violations of economic and social rights, which hinders the full enjoyment of individuals' basic rights.

4.2. Recommendations:

a) Strengthening the independence of national institutions concerned with human rights by developing legislation that ensures that the executive authority does not interfere in their work, and increasing financial and human support for these institutions so that they can perform their tasks effectively.

b) States must review and amend their national legislation in accordance with international human rights treaties and conventions, in addition to activating mechanisms to monitor the implementation of these standards at the state level to ensure respect for and protection of individual rights.

c) Strengthening cooperation between international organizations and civil society to increase influence on national policies and achieve tangible results in the field of human rights. Civil society can contribute to educating citizens about their rights and influencing public policies.

d) Increase technical and training support to national institutions to develop their capabilities in areas such as monitoring, reporting, and analysis of violations. International organizations can play an important role in providing these training opportunities.

e) Improving cooperation between states and international organizations to combat violations in the areas of monitoring and investigating human rights violations. Legal mechanisms must also be established to impose accountability on states that do not adhere to international human rights standards.

f) Develop comprehensive strategies to reduce poverty and achieve social justice. These strategies should include improving individuals' access to education, health care, and economic opportunities.

g) Strengthen human rights oversight in contexts of armed conflict and provide mechanisms to protect civilians during conflicts, in addition to accelerating the provision of support to victims.

h) Utilizing technology to promote human rights by developing digital platforms to monitor violations, facilitate access to information about human rights and provide support to victims.

The protection of human rights is a priority for both the international and local community, and this requires joint efforts between national institutions and international organizations. Despite Obstacles However, enhancing cooperation between them can contribute to improving the actual protection of human rights, and by following the aforementioned recommendations, tangible progress can be achieved in the field of human rights and ensuring a better future for individuals around the world.

5. REFERENCES:

- Belkacem, Nabid, (2016), Guarantees and mechanisms for protecting the right to health in international and regional conventions," Comparative Legal Studies.
- Abdel Sattar, Mahmoud Abdel Hamid, (2022), An evaluation study of the role of the National Council for Human Rights and related civil society organizations in spreading the culture of human rights among different segments of Egyptian society, Journal of Political Science.
- Ahmed, Amal, (2022), Border Security Threats in Africa: Manifestations, Causes, and Response Policies," Journal of Politics and Economics, Department of Politics and Economics, Faculty of Higher African Studies, Cairo University.
- Al-Agouz, Reda Muhammad Hilal, (2022), The Effectiveness of the Roles of National Human Rights Institutions: A Study of Egypt and Korea," Journal of Politics and Economics.
- Al-Hilali, Hala Al-Sayyid, (2018), Freedom of opinion and expression between international conventions and national legislation, Journal of Economics and Political Science (19) (2)
- Al-Sara, Abdul Razzaq Talal Jassim, Mahan, Hakyan Muhammad, (2024), The Legal Basis for Environmental Protection at the International Level, Journal of Legal and Political Sciences.
- Al-Zoghbi, Mustafa Akram, (2023), The Subjectivity of the Universal Declaration of Human Rights 1948, Spirit of Laws Magazine, Faculty of Law, Tanta University
- Cmiel, Kenneth, (1999), the emergence of human rights politics in the United States, The Journal of American History 86.3.
- Ezroun, Amal and Haddad, Mubarak Islam, (2022), Mechanisms of the Human Rights Committee in Implementing the 1966 International Covenant on Civil Rights, Mouloud Mammeri University, Algeria.
- Fariss, Christopher J., et al, (2015), Human rights texts: Converting human rights primary source documents into data." PloS one 10.9 e0138935
- HENKIN, Louis, (1995), Human rights and state sovereignty. Ga. J. Int'l & Comp. L.

- KÄLIN, Walter; (2019), KÜNZLI, Jherg, The law of international human rights protection. Oxford University Press, USA.
- Laibi, Balsam Abdel Hussein, (2012) Mechanisms for protecting human rights within the framework of international regulation, the international and political journal 22.
- Manahi, Mithaq, (2001), Realist Theory: A Study of the Origins and Contemporary Realist Intellectual Trends, A Reading in Contemporary Political and American Thought, Ahl al-Bayt Magazine, peace be upon them.
- Nicklew, (1993), How human rights generate duties to protect and provide, Hum.Rts Q.15 15:77, James
- Parson, Donald P, (1966), The Individual Right of Petition: A Study of Methods Used by International Organizations to Utilize the Individual as a Source of Information on the Violations of Human Rights, Wayne L. Rev. 13.
- Rabah, Munther, (2013), The European Union and Human Rights, Diss. University de Boumerdes. Mahamed Bougara.
- Ragab, Fath Al-Bab Samida, Salah El-Din, (2023), The Constitutional Application of Non-Judicial Regulatory Bodies “A Comparative Analytical Study” of the Egyptian National Council for Human Rights Law No. 197 of 2017 and the French Defender of Rights and Liberties System, Middle East Research Journal.
- Saleh, Asmaa Magdy Ali Hussein, (2022), The Role of Civil Society Organizations in the Political Empowerment of Egyptian Women, Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences.

Criminal protection of the privacy of the accused in light of media coverage controls

الحماية الجنائية لخصوصية المتهم في ضوء ضوابط التغطية الإعلامية

May Mohammad Hasan Mohammad (Faculty of Law, Cairo University, Egypt)

ط.د. مي محمد حسن محمد (باحثة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر)

مستخلص:

تُعدّ الحقوق الشخصية من أهم حقوق الإنسان، لارتباطها الوثيق بالفرد وارتباطها بموضوع العلاقة بين الفرد والدولة. وأي اعتداء أو تهديد لهذه الحقوق يُعدّ انتهاكاً لها في المقام الأول. وتختلف هذه الحقوق باختلاف جوانب حياة الفرد، وتختلف باختلاف مكانته في المجتمع. وتتأثر بتجدد احتياجاته ومتطلباته المستمرة، وتتجلى بوضوح في الحق في احترام الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية. كما أن الحق في الخصوصية يؤثر على شخص المتهم، فهو في النهاية مجرد شخص مشتبه به بارتكاب جريمة من عدمه، ويخضع للتحقيقات والتحريات لكشف تلك المسألة، وإذا ثبت ارتكابه للجريمة، فسيفضي عقوبته في مكان محدد، لكن هذا لا يحرمه من حقوقه، إذ تطورت السياسة الجنائية وركزت على حقوق "السجين" انطلاقاً من أن المجتمع لا يمكن حمايته إلا برعاية نزائته الأولى وهي الإنسان، ولا يمكن إصلاح السجين إلا بالتعاون مع الإدارة الجزائية وضمان خصوصيته، لا سيما في مواجهة التغطية الإعلامية.

تبرز أهمية البحث في أنه يتناول قضية حساسة تتعلق بالتوازن بين مبدأ العلنية في الإجراءات القضائية وحق المتهم في الخصوصية، مما يُسهم في تطوير التشريعات الجنائية والإعلامية لمواكبة التحديات الراهنة. كما يُساعد في تعزيز احترام حقوق الإنسان وضمان عدالة المحاكمة بعيداً عن التأثير الإعلامي السلبي.

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم خصوصية المتهم وأساسه القانوني في التشريعات الوطنية والدولية، وتحليل دور الإعلام في التأثير على مسار العدالة الجنائية ومدى التزامه بالضوابط القانونية، وتقديم مقترحات لتعزيز الضوابط القانونية لحماية المتهم دون المساس بحرية الإعلام.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة القوانين والتشريعات ذات الصلة، كما يُوظف المنهج الاستقرائي لاستخلاص الحلول والتوصيات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: خصوصية المتهم؛ الحماية الجنائية؛ التغطية الإعلامية؛ العدالة الجنائية؛ حقوق الإنسان؛ التشريعات المقارنة.

ABSTRACT:

Personal rights are among the most important human rights because of their strong connection to the individual and their dependence on the subject of the ties between the individual and the state. Any attack or threat to these rights constitutes a violation of them in the first place. These rights vary depending on the aspects of a person's life, and vary by virtue of his position in society. They are affected by the renewal of his ongoing needs and requirements, and are most clearly manifested in the right to respect for private life or the right to privacy.

The right to privacy also affects the person of the accused, because in the end he is just a person who is suspected of committing a crime or not, and is subject to investigations and inquiries to uncover that matter, and if it is proven that he committed the crime, he will serve his sentence in a specific place, but this does not deprive him of his rights, as criminal policy developed and focused on the rights of the "prisoner" based on the fact that society can only be protected by caring for its first cell, which is the human being, and the prisoner cannot be reformed except in cooperation with the penal administration and ensuring his privacy, especially in Facing media coverage.

The research raises a basic problem: To what extent does criminal legislation guarantee adequate protection for the privacy of the accused in light of the legal controls for media coverage, without compromising the public's right to know?

The importance of the research is highlighted in that it addresses a sensitive issue related to the balance between the principle of publicity in judicial procedures and the accused's right to privacy, which contributes to the development of criminal and media legislation to keep pace with current challenges. It also helps in enhancing respect for human rights and ensuring the fairness of the trial away from negative media influence.

The research aims to define the concept of the privacy of the accused and its legal basis in national and international legislation, analyze the role of the media in influencing the course

of criminal justice and the extent of its commitment to legal controls, and present proposals to strengthen legal controls to protect the accused without prejudice to freedom of the media.

The research relies on the descriptive and analytical approach by studying relevant laws and legislation. The inductive approach is also employed to extract appropriate solutions and recommendation.

Keywords: privacy of the accused; criminal protection; Media coverage; criminal justice; human rights; Comparative legislation.

INTRODUCTION:

Privacy is considered one of the most important human rights that has developed in recent decades, and the scope of interest in it has expanded, and voices have increased - not only to codify it and give it constitutional legitimacy - to request legal and legitimate means to ensure its application, given the importance that privacy has at the international level, given that its sources are of an international nature, and also with regard to domestic law, it is a constitutional right, as man by nature refuses anyone to interfere in his private affairs, and each of us has his own life and others must respect this privacy, which is expressed by "human private life," which also includes the right to confidentiality of correspondence. Conversations and statements, freedom of belief and thought, and emotional, family, spiritual, and financial issues...etc.) as one of the necessary social aspects of every human being, and an integral part of human existence that must be protected with all force from arbitrariness and assault, whoever the aggressor is, regardless of the victim, or the means used in the assault.

Here we are talking about a specific category of individuals who are in dire need of protecting their privacy, because of the situation they are going through, and they are the "accused," especially since this situation is the focus of journalism and media, which requires achieving a balance between "the privacy of the accused" and "freedom of media action."

1.2. Search problem:

Despite the position of the “right to privacy” in developing and supporting human personality and the importance it enjoys within the legal system, many of its elements remain ambiguous and lack precision. Therefore, our study raises a set of questions:

- a) What are the difficulties that hinder the concept of the right to privacy? Especially with regard to the case of the accused and the justifications for protecting this right?
- b) Has the accused been stripped of his human rights as a suspected offender subject to investigation or pre-trial detention, or is he subject to the criminal law protection of his human rights regardless of his status?
- c) Can these rights be restricted if they conflict with the public interest in terms of media coverage?
- d) How do we criminally deal with these rights in light of the technological media development that exposes privacy to violation?
- e) Are there exceptions to the right to privacy vis-à-vis the media?

1.3. Importance of the study:

The importance of this study is evident in the place that “privacy” occupies in human life, and the relationship that it has with personal rights and moral freedoms that constitute a necessary legal requirement for its recognition and protection, in addition to the “dual nature” that it enjoys by combining it with the material and moral aspects of the human personality, and the characteristics that distinguish it from other rights.

The rights of the accused are of great importance in the field of modern criminal legal studies, but this may conflict with another social value, which is “media freedom,” in terms of explaining the crime and revealing it to the community to achieve the social value represented in the right of citizens to know the details of the crime and community news.

1.4. Objective of the study:

Our study aims to:

- a) Explaining how to provide criminal protection for the privacy of the accused.
- b) Clarifying the extent to which this right is compatible or inconsistent with public order.
- c) Clarifying the procedures that constitute a violation of the accused's right to privacy through the forms and nature of that protection and proving their adequacy in the face of "media coverage."

1.5. Study methodology:

The study is based on the "comparative approach" in order to compare the topic at hand between various positive legislations and international agreements and highlight the differences between them, and evaluate the positive guarantees that guarantee respect for the accused's right to privacy in the face of media coverage, and the descriptive analytical approach through studying the relevant laws and legislation. The inductive approach is also employed to extract appropriate solutions and recommendations.

Study plan:

The study was divided into an introduction that includes the problem, importance, objectives, approach followed, and three demands: the first requirement is the concept of the right to privacy, the second requirement is guarantees of the privacy of the accused in the face of media coverage, the third requirement: restrictions on the privacy of the accused in the face of media coverage, then a conclusion that includes the results, recommendations, and a list of references that were used in writing the research.

2. The first requirement: the concept of the right to privacy

The opinions and trends of legal scholars and commentators conflicted regarding the "idea of the right" and determining its content in order to find a comprehensive definition, which led to several theories, most of which were not immune from criticism. Therefore, it is

difficult in terminology to establish an accurate definition of the right to privacy, which is evident in much legislation, despite the recognition of this right. Most legal studies dealt with this topic under the title “the right to private life, or the right to privacy,” which is the first and traditional term to which the right is linked, as it was linked to the fact that a person’s home is considered an impregnable fortress. Who protects his private life from violation, which made the term “private life” linked in people’s minds to the life that individuals practice in private places (Wahab, 2011).

Legal protection of the right to privacy was initially based on restricting encroachment on physical space and protecting homes and personal property, which confirms that the term “right to privacy” is more related to “place” than to “person,” which is the meaning that French law adopted it based on the criterion of place (Revue, 2003), as if the accused had spent a period of time in pretrial detention such as a closed place.

With the technological progress and scientific development of communications, media, and the emergence of information technology, it brought with it concerns related to monitoring what is known and hidden in people’s lives (Raymond Wax, 2013), and therefore private life is no longer limited to the right to the three well-known sanctities (the sanctity of the home, the sanctity of the body, and the confidentiality of correspondence), and no longer. The concept of the right to private life is the traditional definition of a person’s right to be left alone without interference, it has become: “a set of rights that contribute to defining a person’s uniqueness and distinguishing him from others and giving him the ability to determine his orientations, inclinations and preferences, and to choose them without bias, and thus it has become synonymous with personal self-government.” This right has also become achieved through the integration of all human rights. (Abu Al-Hassan, 2012).

Accordingly, many legal scholars and many international organizations have tried to define the idea of “private life”:

- a) The American Law Institute defined it as: “Any person who seriously and unlawfully violates the right of another person.”

b) The Conference of Northern Jurists, which was held in 1967-1999, defined it as: “the human right to live his life freely as he wishes, with the least external interference” (Fazl, 2017).

c) The English judge John Locke believes that: “Although the earth and the creatures on it are common property among human beings, every human being has a special property over his body, and no one can share with him or usurp this property from him” (Hamza, 2011).

According to the above definitions, a person has the right to defend against any attack on his private life, in particular against interference in family life, damage to the individual's physical and mental being and conversations, attacks on his honor and reputation under the deceptive spotlight of the media and surveillance, and misuse of his written communications, Morality, the use of information taken or provided in a state of professional trust (Bahr, 2011).

There is a positive definition of the “right to privacy” and a negative definition:

a) Positive definition: Some Egyptian jurisprudence tended to define “privacy on the basis of “The idea of isolation,” where privacy is defined as: “a person’s right to determine how to live as he or she wishes and with minimal interference from Others in his life in the private sphere of “His life” (Ramadan, 2007) Jurist John Stock believed that private life does not only mean the right to stay away from the interference of others, but it extends to more than that, as it means: “that a person lives as he wants and enjoys practicing some private activities, even if his behavior is in the sight of people. The person is free to wear what he deems appropriate and free to appear in a way that distinguishes his personality” (Al-Faqih, 2017).

b) Negative definition of the right to privacy: We find that the supporters of this trend define private life based on their definition of public life. Everything that is not “public” is considered, by their definition, “private life.” However, this should not be understood to mean that they directed most of their attention to defining public life. The supporters of this

trend, like other researchers in the field of privacy, consider "private life" the most important aspect of an individual's life (Pinatel, 1975).

The French jurist "Badinter" headed the definition of the "right to privacy" through the concept of the state of public or public life, which is called the negative definition, which is: "Everything that is not related to public life, or everything that is not considered public life" (Grebouval, 2002).

Old laws defined the right to privacy, but in a narrow sense and scope, and were limited to some categories of people, but not to others.

Since human rights are "relative", they change according to the changing conditions of time and place, customs and traditions, and all the influences surrounding society and man. Therefore, they began to grow and develop gradually with the growth and development of human awareness, discrimination, and organization in society. They were gradually embodied in a clear way with societal changes, and new dimensions appeared for them, representing the human need for self-realization, the development of his dignity, the independence of his personality, and the sense of his individual personality, and finally, Respecting his private life (Al-Zoghbi, 2006).

Based on the above, it becomes clear to us that despite the importance of the right to privacy - as we have explained - it entails problems that are difficult to define, because this right in itself is something that is difficult to control precisely because of its reliance on a relative idea that changes with time and place, people's customs, traditions, and morals, and develops with the development of life, and the factors of the cultural, social, political, and economic environment.

It is known that the accused is a human being, so he is not infallible like all human beings. On this basis, modern criminal systems have been keen to give a human character when implementing the punishment, so the accused must be treated with the necessary respect to preserve his dignity and humanity. The United Nations General Assembly realized this when it issued the Universal Declaration of Human Rights (December 10, 1948), in the preamble of

the declaration by emphasizing that in order to guarantee human rights it is necessary to recognize the human being as a “human being,” before anything else (Al-Shahawy, 2005).

If the “free human being” needs protection from the brutality of the authorities and their dangerous attacks that reach the level of torture and all forms of violence against his humanity, then the “accused” deserves protection from these practices, because he is a weak party who is detained pending investigation procedures, and he is defenseless within the walls of the prison facing the authorities of the public administration, and by virtue of restricting his freedom he is exposed to exposure of his private life, and the court ruled some French judicial rulings in this regard, where the “Commercial Court of Seine” ruled that: “Because every person has the right to enjoy and use his image by virtue of his absolute right to ownership of it, no other person has the right to dispose of it without his consent.” The American and Canadian courts also took this direction, so the United Nations Model Rules for the Treatment of Prisoners and Defendants stipulate his right to the inviolability of his private life, and this appears with regard to his search, and the inviolability of his correspondence and data (Merle & Vitu, 2006).

Article 57 of the Egyptian Constitution of 2014, amended in 2019, also stipulates: “Private life is safeguarded and protected and may not be violated. Postal and electronic correspondence, telephone conversations and other means of communication are protected and their confidentiality is guaranteed. They may not be confiscated, viewed or monitored except by a reasoned judicial order, for a specific period, and in cases determined by the law.” Article 53 also stipulates: “Citizens are equal before the law, they are equal in rights, freedoms and public duties, and there must be no discrimination between them on the basis of religion, belief, origin, race, color, language, disability, social status, political or geographical affiliation, or for any other reason” (My Mind, 2011-2012).

Based on the aforementioned articles, the “accused” - as a human being - enjoys some rights that constitute and represent his right to privacy, such as his right to the privacy of his image, as well as his right to privacy in his conversation with his visitors and colleagues, whether through interviews or telephone conversations, and his right to personal

correspondence with his family, lawyer, and friends, and the protection of his data from publication and publicity, in light of the danger of technological media development to the right to privacy (Bashir, 2014).

The Second requirement: The accused's right to privacy when facing the media

3.1. Protecting the accused's image from media publication:

Protecting the accused's right to privacy means protecting him from being suddenly photographed and recorded without his consent, and perhaps this protection aims to protect the content of the right to privacy from being violated, as taking pictures is one of the most prominent cases of visual infringement on the right to privacy, and electronic photography using modern technological means (cell phones) is one of the most serious threats to private life, as prisoners and the places in which they reside during the period of execution of the sentence can be monitored in a secret manner, whatever the purpose, and detailed information about the accused, a particular place, visitors to the prisoners, or any other relevant people can be monitored. This type of surveillance (which is carried out secretly and secretly) can be exploited to achieve the interest of the right to press publication, which harms the accused (Hassan, 2001). Therefore, Article No. 309 bis of the Egyptian Penal Code stipulates: "Anyone who assaults a citizen's privacy by committing one of the following acts in circumstances other than those permitted by law or without the consent of the victim shall be punished with imprisonment for a period not exceeding one year, as follows: Eavesdropping, recording, or transmitting through any device conversations that take place in a private place or by phone, or taking or transmitting a picture of a person in a private place, with any device of any kind.

An "employee" who commits one of the acts stipulated in this article based on the authority of his position shall be punished with imprisonment, as is the case for an employee in police departments and prosecutors who facilitate the process of photographing the accused by a journalist or media person. In all cases, a ruling shall be issued to confiscate the devices and other objects used in the crime, and a ruling shall be issued to erase or destroy the recordings obtained from them (Bu Salib, 2016).

In French law, we find that Paragraph No. 2 of Article 226-1 of the new French Penal Code concerns violating the sanctity of private life by taking, recording, or transmitting a picture of a person in a private place (such as the place of investigation or execution of a prison sentence) without his consent (**Hosni, 1989**).

The French legislator did not stipulate that the crime of obtaining a photo (by taking, recording, or transmitting it) must be committed by a journalist using a specific means (a device or any other technical means) to commit the acts that constitute the material element. Rather, it specified the type of means by which these acts are committed and did not limit them to modern devices or traditional means. Thus, the legislator expanded in the new law the scope of criminal protection of the right to privacy to include acts of assault on the image committed by traditional and modern means. Therefore, Article No. 652 (c) of the Second Law criminalizes harmful acts. (Published in 1977) published a photo without its owner's permission (**Hegazy, 2009**).

The subject of the photograph being taken, recorded or transmitted must be a "person". This is regardless of its condition or the situation in which the photo was taken by the person who took the photo. It does not matter whether this person is alive or dead, because this protection extends even after the person's death (**Hassan, 2001**).

The acts of taking, recording, or transmitting an image of a person occur in a private place. The French legislator stipulated that the photo be considered an element of the crime of violating privacy. and that A journalist commits the act of taking or transmitting a photograph of a person in a private place. By applying this to the crime under study, it becomes clear that the accused is, of course, in a private place, which is "the police station, the public prosecutor's office, the court or the prison" (**Farid, 1986**).

It should be noted that the accused's right to privacy in his image lies in his right not to publish it to the public, but it does not apply to the administrative procedures carried out by penal institutions, which consist of photographing the accused in several personal photos from various aspects. And the corners of the face to create a personal file that includes his picture

and data, as each penal administration must maintain a register with numbered pages in which the prisoner's data is recorded, including details of his identity, reasons for his imprisonment, and the day of his imprisonment. The time of his entry into prison and the date of his release as a type of administrative procedure In prison To distinguish prisoners, however, it may not be published publicly for any purpose other than its intended purpose, and it was decided in accordance with Article No. 652 (e) of the Second Harmful Acts Law issued in 1977: "An imprisoned person whose photograph and fingerprints were obtained and then released after discovering an error confirms his innocence of what is attributed to him. If a record of his photograph and fingerprints is kept in the criminal registry, this is considered an invasion of his privacy".

3.2. Protecting the accused's data from media publication:

The stage of the preliminary investigation with the accused includes all his personal and family data and all the information surrounding him and his family. Therefore, the "principle of the illegality of publishing news of the preliminary investigation" in Egyptian legislation finds its basis in more than one text of the law. Article No. 75 of the Code of Criminal Procedure states: "The investigation procedures themselves and the results they produce are considered "secrets" that investigative judges, members of the Public Prosecution, their assistants, writers, experts, and others who are connected to the investigation or attending it - because of their job or profession - must not disclose them. Anyone who violates this shall be punished in accordance with Article 310 of the Penal Code" (Al-Jubouri, 2013).

As stipulated in Article 21 of the Press and Media Regulation Law and Supreme Media Council Regulation No 180 of 2018 stipulates that: "A journalist is prohibited from covering what is being dealt with by the investigation or trial authorities in a way that affects the interests of the investigation or trial or in a way that affects the positions of those being investigated or tried..."

Article No. 193 of the Egyptian Penal Code also stipulates: "Anyone who publishes, by any of the methods referred to, news about an ongoing criminal investigation, shall be

punished by imprisonment for a period not exceeding six months and a fine of not less than five thousand pounds and not exceeding ten thousand pounds, or one of these two penalties, if the investigating authority decides It was carried out in the absence of the opponents or the broadcast of any of it was prevented out of consideration for public order, morals, or the emergence of the truth. This act was also criminalized under Article No. 310 of the Egyptian Penal Code (Al-Sayed and Zaher, 2006).

The general principle governing the preliminary investigation is “confidentiality” with respect to the public. It is not permissible for newspapers or other media outlets to publish news about the “preliminary investigation,” because its procedures are not public and are only witnessed by the parties or their agents, because the preliminary investigation stage is the most important stage in the criminal case because of its significant impact on gathering evidence, which requires not announcing it so that it does not reach others and thus lacks the wisdom of this secrecy (Abu Al-Anin, 2010).

Applying this to the case of the imprisoned accused, we find that the convict is referred to the place designated for carrying out the sentence, and a copy of his personal papers, including investigation documents, is sent to the criminal administration. Therefore, it is better to add “criminal administration employees” to the people stipulated in the article related to disclosing professional secrets. Moreover, these employees, including administrators and officials, are informed - by the nature of their work - of the accused’s secrets and data, so they must preserve his privacy (Moussa, 2009).

The investigation news covered by the ban relates to everything related to the investigation procedures. Therefore, the investigation news that is prohibited from being published normally includes the publication of the investigation records themselves, including (witness statements, the accused’s interrogation report, transportation and inspection reports, and expert reports) and other investigative procedures. The ban extends to publishing news about the ongoing criminal investigation. Therefore, the published news is not required to be quoted verbatim or is a summary of the investigation records, nor is it required to be derived from the investigation records and documents themselves, as the wording of the ban

contained in Article No. 193 is expanded to include any news about the investigation (whether it was published in whole or in part), and whether its source is investigation documents or any other source. The prohibition is achieved whether the news is published in a false or truthful manner. It is also not required that harm result from the publication or that the publication affect the course of the investigation. All that Article 193 of the Penal Code requires is the publication of news related to this investigation. (Because it also affects the accused's information) (Awad, 1988).

4. The third requirement: restrictions imposed on the accused's privacy in the face of media coverage

The media and journalism play an important role in society as they are the way to know what is going on in it (Al-Helou, 2006), and the right of the journalist in Get news from the human right to knowledge, information and culture what This is stipulated in the Egyptian Constitution of 2014 in Article No. 48 of it, which states: "Culture is a right for every citizen..." It also stipulates in Article No. 68 of it that: "Information, data, statistics, and official documents belong to the people..." The Egyptian Constitution of 1971 also stipulates in Article No. 210 of it that: "Journalists have the right to obtain news and information in accordance with the conditions determined by the law, and there is no authority over them in their work except the law," which is not matched by an equivalent text in the new constitution, For the year 2014 (Yunus, 2011).

It should be noted that if a person has the right to be informed of the course of events, then the journalist has the right rather to obtain news from his various sources because he is the link between what is happening in the world in all its parts and the reading public. This right is considered an important guarantee of the freedom of the journalist, and the right to obtain information is not a right specific to the journalist only, but rather it is the right of the citizen reader to be informed of events, ideas and information in all fields. Therefore, public state institutions and official bodies must facilitate the journalist's task and provide him with opportunities especially in prisons and police stations (Musa, 2009).

Therefore, the law prohibits any restrictions that hinder the freedom of the flow of information, but without prejudice to the requirements of national security and the defense of the homeland and its highest interests, taking into account what is stipulated in the amended Egyptian Press Law, which is: This is unless this information, statistics, or news is confidential, and every public employee and every person or entity - who possesses public information related to the state and society - must make it available to journalists unless it has previously been classified as "information that may not be published under the law," meaning that it is not prohibited.

The ban may be for reasons in which the authorities believe that publication will harm society, which justifies withholding it from publishing and broadcasting for security and political reasons that threaten the homeland, national security, or national unity, so that it is not a secret that affects the citizen's rights and constitutional freedoms, or the reputation of the investigations. Therefore, the journalist has a duty to respect the "confidentiality of information."

Article 190 of the Egyptian Penal Code stipulates that: "The judge may, in view of the nature of the facts of the case, prohibit - in order to preserve public order and public morals - the publication of judicial pleadings," and Article 193 stipulates: "Anyone who publishes in one of the aforementioned ways news related to an ongoing criminal investigation shall be punished if the investigating authority decides to take measures in the absence of the opponents, or prohibits the broadcast of any of them, out of consideration for public order or public morals, the emergence of the truth, or news related to the pleadings, or investigations in cases of divorce or Separation or adultery" (Fadil, 2017).

Based on the above, it is not permissible for a journalist to interfere in the private life of the accused in terms of his family members. If he has the right to publish the accused's case for the sake of society, it is not permissible to address the people connected to the case, nor mention the names explicitly if the concerned parties refuse to do so. The accused has the right to refuse to mention his private data that is not related to the case for which he is imprisoned.

He has the right to refuse publication and provide the press with his private data and information. Therefore, it is necessary to publish information about the accused:

a) News must be based on information that is not prohibited by law, because public opinion does not have the right to know such confidential information, or to publish news that falls within the scope of citizens' private lives without their consent, which is stipulated in Article 302 of the Egyptian Penal Code, or to publish secret trials related to public order or public morals, which is prohibited by Articles 189 - 193 - 190 of the Egyptian Penal Code **(Ramadan, 2004)**.

b) The information must be correct and this is what the public interest of society requires, because publishing incorrect news - whether intentionally or unintentionally - leads to harming society and misleading public opinion. Therefore, the press has a duty not to rush to convey the news, in an attempt to provoke, but rather to adhere to objectivity and neutrality when publishing **(Al-Atifi, 1974)**.

c) News must be of a social nature, meaning that it is of interest to the public and not only related to the private lives of individuals, such as publishing news about their wealth, health or characteristics, because that would damage the reputation of others.

d) Good intentions such that the goal of publishing news is to achieve the common good of society, and not merely defamation and personal revenge **(Sabat, 1959)**.

As for the right of the accused prisoner to the privacy of his life in terms of not being allowed to eavesdrop on him, this has been decided in accordance with the laws and regulations of prisons, and it deals with conversations between a prisoner and his colleague or between a prisoner and his visitor as a means of revealing plans to escape from prison, or plans to smuggle drugs into the prison, or to contribute to crimes committed outside the prison. We note the following with regard to this right:

a) Conversations conducted out loud do not become a private conversation and therefore do not enjoy the sanctity of private life. In addition, conversations that take place between the accused and his legal representative or lawyer may not be subject to

eavesdropping of any kind, such as the presence of a guard, guide, or other prisoner acting as evidence, or by placing electronic means in the cell to record the conversation.

- b) Prison is not a place where the law protects the privacy of those in it.
- c) It is not necessary to announce in advance that conversations in a detention cell may be subject to recording.
- d) The prison guard may order the prisoner and his visitor to speak to each other in a language he understands; otherwise he will end the visit or end the conversation if it is conducted over the telephone.
- e) The prison administration has the right to monitor the prisoner inside the cell through openings prepared for this purpose in the cell door, without the prisoner knowing about it, and the administration exercises this right at any time, day or night.
- f) The prisoner's correspondence is not particularly inviolable, and may be opened by the prison administration, with the exception of correspondence that takes place between the prisoner and his lawyer or between him and a cleric, or administrative or judicial authorities. (Adam, 2000).

The International Human Rights Committee - which emerged from the International Covenant on Civil and Political Rights - was interested in calling on states to respect the text of the right to privacy for persons deprived of their freedom in accordance with Article 10 of that Covenant, which relates to the rights of prisoners. One manifestation of this interest is that the Committee directed a question to the "representative of the Soviet Union" when discussing his second periodic report in 1984 under the title (Interference with privacy, especially with regard to telephone communications), and asked him to respond to the following: If the use of interception of communications is limited to "Serious crimes" Whether audio recordings illegally obtained by government employees constitute admissible evidence, the union representative replied by saying: Nos. 54 and 57 of the Federal Constitution and Article 12 of the Code of Criminal Procedure of the RSFSR guarantee the inviolability of communications, in accordance with Article 1168 of the Code of Criminal Procedure Such private conversations

may be searched and viewed if there are reasonable grounds, in the presence of witnesses, and the person concerned may be informed of the recording of conversations, and that in accordance with Article 69 of Penal Code, audio recordings are not allowed as evidence, Article No. 135 of the Criminal Code of the RSFSR states: "Interference shall entail criminal liability not only in correspondence, but also in telephone and telegraphic communications" (**Bashir, 2015**).

However, there are some restrictions on the privacy of calls, as Article No. 95 of the Egyptian Code of Criminal Procedure stipulates: "The investigating judge may order the monitoring of wired or wireless conversations, or to make recordings of conversations that took place in a private place whenever this is useful in revealing the truth in a felony or misdemeanor," but in all cases the seizure, follow-up, monitoring or recording must be based on an express order for a period not exceeding 30 days, renewable for a period or other similar periods.

The Egyptian Court of Cassation also decided to criminalize the act of violating the confidentiality of telephone communications, and to criminalize the misuse of communications devices' If the investigative interest requires monitoring telephone calls, it is a more important interest than maintaining the relevant authority (**Abdel Majeed, 2006**), It is understood from this ruling that disclosing the secrets of telephone communications is a general rule for criminalization, and an exception to this rule is permissible for disclosure in the event that the Public Prosecution conducts a judicial investigation after presenting the matter to the district judge and issuing an order from him to place the phone under surveillance. The interest of society represented in revealing the truth through judicial investigation is more important than the sanctity of the correspondence of the accused whose freedom is restricted, but in light of the procedural controls mentioned above (**Mahmoud, 2000**):

5. Conclusion:

After reviewing the legal framework for protecting the privacy of the accused in light of media coverage controls, it becomes clear that achieving a balance between the media's right to publish and the accused's right to privacy represents a very important legal and moral challenge. On the one hand, freedom of the media is a fundamental pillar of democracy and the public's right to know. On the other hand, excessive media coverage leads to defamation of the accused and violation of his rights, which may negatively affect the course of justice and harm the principle of the presumption of innocence.

The study showed that national and international legislation seeks to establish legal controls that guarantee the protection of the accused without compromising freedom of the media by prohibiting the publication of information that affects the conduct of the trial or reveals personal data without legal justification. However, there remain gaps that need to be addressed, especially with regard to the legal responsibility of the media when these controls are violated. At the end of the study, we concluded with a set of results and recommendations as follows:

5.1. Results

- a) The study demonstrated that media coverage of criminal cases directly affects the rights of the accused, especially through defamation or violating his privacy, which may affect the principle of the presumption of innocence.
- b) There are legal controls governing media publication of criminal cases, but they are insufficient in some legislation, which leads to media abuses that affect criminal justice.
- c) There is variation between countries in the extent to which the privacy of the accused is protected, as some legal systems rely on strict restrictions that limit media publication, while others allow broader coverage under specific conditions.
- d) The study showed that some media outlets ignore legal and ethical rules in covering criminal cases, which calls for tightening oversight and legal accountability.

e) The judicial role in protecting the privacy of the accused remains essential, but the weakness of the executive mechanisms for penalties for media violations reduces the effectiveness of this protection.

5.2. Recommendations

a) Develop professional codes of conduct for journalists and judicial reporters, which include clear guidelines on the limits of media coverage of criminal cases and mechanisms for protecting the rights of the accused.

b) Amend national legislation to strengthen criminal protection of the privacy of the accused, by imposing more stringent penalties for unlawful media coverage of criminal cases.

c) Strengthening the laws regulating media coverage of criminal cases.

d) Strengthening the role of the judiciary in protecting the rights of individuals from any unlawful media violation.

e) Strengthening the role of the judiciary in imposing restrictions on media coverage during trials, especially in cases where excessive coverage may affect the integrity of legal proceedings and the administration of justice.

f) Activating penalties for media violations that affect the privacy of defendants.

g) Activating the role of regulatory authorities over the media to ensure their adherence to legal and ethical controls when publishing details of criminal cases.

h) Intensifying awareness campaigns about the danger of violating the privacy of the accused by the media, with a focus on strengthening the legal culture among journalists.

i) Intensify media and legal awareness programs to ensure that journalists adhere to professional and ethical standards when covering trials.

In conclusion, the greatest challenge remains in achieving a fair equation between freedom of the media and the rights of the accused in a way that ensures the achievement of

criminal justice without harming the reputation of individuals or influencing the course of the trial. This requires cooperation between legislative, judicial and media bodies to control this relationship in accordance with the requirements of justice and the rule of law.

6. REFERENCES

- Abdel Majeed, Raafat, (2006), The Role of the Court of Cassation in Balancing Press Freedom and the Protection of Human Rights, Journal of the Court of Cassation, Cairo, No. 1, June.
- Abu Al-Enein, Ahmed Fathi, (2010), Human Rights in Criminal Procedure, Pre-Trial Stage, PhD thesis, Mansoura University.
- Abu Al-Hassan, Ahmed Abdel Aziz Muhammad, (2012), The Right to Privacy and its Place in International Constitutions, A Comparative Study of the Egyptian Constitution and Arab and International Constitutions, Egypt, without a publisher.
- Adam, Abdel Badie Adam, (2000), The Right to Privacy and the Extent of Protection Guaranteed by the Criminal Law, Dar Al Nahda Al Arabiya.
- Al-Atifi, Jamal Al-Din, (1974), Freedom of the Press, 4th edition, without a publishing house.
- Al-Faqih, Souad Ali, (2017), Criminal Protection of Privacy in Libyan Law, A Comparative Study, Dar Al-Ilm Al-Arabi.
- Al-Ghazali, Abu Hamid, (B.N.), Revival of Religious Sciences, Part Two, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, Egypt.
- Al-Helou, Majid Ragheb, (2006), Freedom of the Media and the Law, Mansha'at Al-Ma'arif, Alexandria.
- Al-Jubouri, Saad Saleh Shakti, (2013), Criminal Liability of Journalists for Publishing Crimes, A Comparative Study, New University House, Alexandria.
- Al-Sayyid, Ahmed Lotfy, Zahir, Ahmed Farouk, (2006), Explanation of the Penal Code, Special Section, University Book Publishing Authority
- Al-Shahawi, Muhammad, (2005), Criminal Protection of the Sanctity of Private Life, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.

- Al-Zoghbi, Ali Ahmed, (2006), *The Right to Privacy in Criminal Law, A Comparative Study*, Modern Book Foundation, Lebanon.
- Awad, Muhammad Mohieddin, (1988), *Human Rights in Criminal Procedure*, New Galaa Library, Mansoura.
- Bahr, Mamdouh Khalil, (2011), *Protecting Privacy in Criminal Law*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Bashir, Al-Shafi'i Muhammad, (2014), *Human Rights Law, Its Sources and National and International Applications*, 6th edition, Dar Al-Maaref, Cairo.
- Bashir, Al-Shafi'i Muhammad, (2015), *Texts of the Egyptian Human Rights Law, Explanation and Commentary*, 2nd edition, Dar Al-Maaref, Cairo.
- Bu Salib, Fahd Abdullah Makhit, (2016), *Criminal protection of private conversation and image in light of modern technology, a comparative study*, PhD dissertation, Faculty of Law, Cairo University.
- Fadel, Basem, (2017), *Legal Protection of the Right to Privacy*, Egyptian Publishing and Distribution House, Cairo.
- Fadela, Akli, (2011-2012), *Legal Protection of the Right to Privacy, A Comparative Study*, Doctoral Dissertation, Faculty of Law, Mentouri University, Constantine, Algeria.
- Farid, Hisham Muhammad, (1986), *Criminal Protection of Human Rights in His Image*, Journal of Legal Studies, Assiut University.
- Hamza, Wahab, (2011), *Constitutional Protection of Personal Freedom*, Khaldounia Publishing House, Algeria.
- Hassan, Ahmed Muhammad, (2001), *Towards a general theory of protecting the right to privacy in the relationship between the state and individuals, a comparative study*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Hegazy, Abdel Fattah Bayoumi, (2009), *New Crimes in the Scope of Modern Communications Technology*, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.

- Hosni, Mahmoud Naguib, (1989), Explanation of the Penal Code, Special Section: The General Theory of Crime and the General Theory of Punishment and Precautionary Measures, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Mofa Ahmed Mahmoud, Legitimacy and Legal Guarantees for Monitoring Telephone Conversations, Public Prosecution Magazine, Cairo, 2014.8, Issue 6, February 2000.
- Moussa, Alaa Lafta, (2009), Factors Affecting Press Freedoms, Master's Thesis, League of Arab States, Arab Educational, Cultural and Scientific Organization, Institute of Arab Research and Studies, Cairo University.
- Ramadan, Ashraf Abdel Hamid, (2004), Freedom of the Press, an analytical study in Egyptian legislation and comparative law, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.
- Ramadan, Saad, (2007), Civil Liability Arising from Breach of the Obligation to Confidentiality, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Sabat, Khalil, (1959), Journalism, a treatise on preparation, science and art, Dar Al-Maaref, Cairo.
- Salam, Zanati Mahmoud, (1986), History of Legal and Social Systems, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.
- Wax, Raymond, (2013), Privacy, Al-Hindawi Foundation for Education and Culture, Egypt.
- Younis, Salah Rizq Abdel Ghaffar, (2011), The Law as It Should Be, A Comparative Study, Dar Al-Fikr and Law, Cairo.
- Alice Gribonval, Protection of the Private Life of Salaries, Doctoral Faculty, University of Lille II, 2001-2002.
- Bernard Beignire, The protection of private life, freedoms and fundamentals, 9 edition, Revue and Augmented, Dalloz, 2003.
- French cassation decision, cassette decision, published 11/10/1953, No. 11, 1954.
- Merle(R) and Vitu(A), Treatise on Criminal Procedure Law, 2nd edition, Paris, 2006.
- P.Bouzat and J.Pinatel, Treatise on criminal law and criminology, T. III, Dalloz, 1975.



© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي
ISSN 2311-3650